

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و أثره على التنمية الريفية المحلية في
فلسطين من 1994-2006 (حالة دراسية- محافظة جنين)

عمر شحادة عبد دمج

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1427هجري / 2006 ميلادي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و أثره على التنمية الريفية المحلية في
فلسطين

إعداد:

(عمر شحادة عبد دمج)

بكالوريوس زراعة من جامعة إيجة (تركيا)

المشرف الرئيس: د. حماد حسين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (بناء مؤسسات) من
برنامج التنمية الريفية المستدامة/ جامعة القدس

1427 هجري/ 2006 ميلادي



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و أثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من 1994-2006
(حالة دراسية - محافظة جنين))

عمر شحادة عبد دمج
الرقم الجامعي: 20011526

المشرف: د. حماد حسين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم و توقيعاتهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: التوقيع.....
- 2- ممتحنا داخليا: التوقيع.....
- 3- ممتحنا خارجيا: التوقيع.....

القدس - فلسطين

1427 هجري / 2006 ميلادي

الإهداء

إلى التي أعيش على أرضها واستظل بسماؤها أمنا الكبيرة فلسطين الغالية
إلى والدي الحبيبين حبا وتقديراً ووفاء لجهودهما وتفانيهما من اجلي مع أطيب تمنياتي
لهما بموفور الصحة والعافية
إلى زوجتي العزيزة التي سهرت معي أليالي
إلى أبنائي وبناتي وأخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى كل من زرع الأرض وكافح من اجلها
أهدي هذا البحث المتواضع
عمر شحادة عبد دمج

إقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدر لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

عمر شحادة عبد دمج

التاريخ:

شكر و تقدير

أُتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور حماد حسين المشرف على هذه الرسالة لما بذله من جهد في إنجازها وما قدمه لي من إرشادات.

كما ولا يفوتني تقديم الشكر إلى جميع المسؤولين والموظفين في وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط والمؤسسات الأهلية لتعاونهم وتقديمهم للمعلومات الهامة لإنجاز هذا البحث، كما أنني أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذا البرنامج وعلى رأسهم مدير البرنامج الدكتور زياد قنم وفقه الله والذي لم يدخر أي جهد في سبيل تذليل الصعوبات والإشراف المتواصل على البرنامج وحرصه على استمراره كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا ووجهنا في تصميم الاستمارة وتقييمها من أساتذة في جامعة القدس المفتوحة، ولا أنسى دور الإغاثة الزراعية التي ساهمت في إيجاد هذا البرنامج من جهة دعمها المادي والمعنوي لنا كموظفين في الالتحاق بهذا البرنامج.

المخلص

استهدفت هذه الدراسة مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط وللتطوير والتي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج التنمية الريفية المحلية (LRDP) في محافظة جنين من ذ نشأته عام 1994 حتى عام 2006، وهذه المجالس هي مجالس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 3 والذي أنشأ عام 1994 ويضم في عضويته 12 مجلس بلدي وقروي تقع في جنوب مدينة جنين، وكذلك مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 2 والذي أنشأ عام 1996 ويضم في عضويته 11 مجلس بلدي وقروي تقع جنوب شرق مدينة جنين، بالإضافة إلى مجلس الخدمات المشترك ج 1 والذي أنشأ عام 2003 في 11 مجلس قروي تقع شرق وشمال مدينة جنين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخاصة برنامج التنمية الريفية المحلية وإثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من خلال إنشاء مجالس الخدمات المشتركة، وأهمية دور المجالس المشتركة في التنمية الريفية المحلية، كذلك هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التنمية الريفية المحلية من جهة وبين النتائج من مختلف البرامج والأنشطة التي نفذت ضمن هذا البرنامج في الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومدى انسجام هذه البرنامج مع اولويات الفئات المستهدفة من جهة وبين استراتيجيات وزارة الحكم المحلي للمجالس المشتركة من جهة أخرى.

تأتي هذه الدراسة في فترة ليست بالقصيرة على إنشاء برنامج التنمية الريفية المحلية، والذي مر بمراحل ثلاثة، خاصة انه بدا في محافظة جنين، وقد تم إنشاء مجالس خدمات مشتركة بمحافظة جنين في مراحل المشروع الثلاثة، وهذا يساعد على ألقارنه بين مختلف مراحل إنشاء مجالس الخدمات المشتركة. كذلك عدم وجود دراسات سابقة من مصادر مستقلة عن البرنامج، بالإضافة إلى الربط بين أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل، ومقارنتها بأهداف وزارة الحكم المحلي من أهم مبررات الدراسة.

في هذه الدراسة تم إتباع أسلوب المنهج التاريخي من خلال دراسة الوثائق الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك منهج تحليل المضمون، سواء كانت تقارير أو منشورات أو مقالات مكتوبة، وعلى التقارير المدرجة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى دراسة نقدية للمصادر والمراجع ذات الصلة من الدراسات السابقة. كذلك تم وضع استمارة للهيئات المحلية المشاركة في مجالس الخدمات المشتركة الثلاث، وتم تحليل البيانات على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، واستخدام التحليل الوصفي

للسبب المثوية وكذلك التحليل الكمي والنوعي، هذا بالإضافة إلى إجراء المقابلات مع مختلف المسؤولين في الوزارات المعنية والمؤسسات ذات الصلة بالبحث.

اهم النتائج

أظهرت الدراسة إن فكرة مجالس الخدمات المشتركة فكرة رائدة إذا توفرت لها سبل الاستدامة، من الكوادر البشرية المؤهلة والإمكانيات المادية الذاتية، وقد استطاع البرنامج أن يعزز مبدأ المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات من قبل الفئات المستهدفة، إلا أنه لم يستطع تلبية هذه الأولويات دائماً، واستطاع البرنامج تعزيز مفهوم اللامركزية لمجالس الخدمات المشتركة، كما أنه ساهم في سد جزء من احتياجات الفئات المستهدفة من خلال المشاريع، إلا أن أغلب هذه المشاريع مشاريع اغاثية طارئة وتخلق فرص عمل مؤقتة، ولا يوجد توازن بين المشاريع الاستثمارية التي تدر دخلاً على الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة والمشاريع الخدماتية مما يضعف إمكانية استمرارية عمل مجالس الخدمات المشتركة بالاعتماد على الذات. عدا عن عدم قدرته على تدريب كوادر المجالس، ولم يتم الاستفادة من خبراء البرنامج رغم ارتفاع رواتبهم. كما أن اعتماد البرنامج في التمويل على المانحين في دعم برامجه يجعله خاضعاً لأجندتهم الخاصة وأولوياتهم السياسية وليس للأولويات التنموية الملحة في فلسطين. وتبين إن العلاقة بين إدارة البرنامج ومؤسسات السلطة ذات الصلة غير مبنية على التعاون الكامل، ويعتبر البرنامج نفسه منفذاً للمشاريع وليس ممولاً، وتتضارب أجندة البرنامج مع أجندة وزارة الحكم المحلي أحياناً في تحديد أماكن بناء مجالس الخدمات المشتركة.

اهم التوصيات

أوصت الدراسة إلى ضرورة قيام وزارة الحكم المحلي بتبني إستراتيجية واضحة لمستقبل المجالس المشتركة، ووضع الآليات والقوانين التي تساهم في استمرار وديمومة عمل هذه المجالس. وإيجاد آليات عمل لدمج الهيئات المحلية معاً، وتوحيد كل مجالس الخدمات المختلفة ضمن مجلس خدمات إقليمي مشترك للتخطيط و للتطوير يشمل جميع الخدمات و توحيد طواقم الهيئات المحلية ضمن كادر مجلس الخدمات بحيث نضمن توفر كادر متخصص ومؤهل لإدارة هذا المجلس في مختلف التخصصات حتى تكون هذه المجالس قادرة على الاعتماد على ذاتها بتوفر المصادر المالية والبشرية، كذلك رفض التمويل الموجه والمشروط من قبل المانحين وعدم التعامل مع البرنامج بدون التنسيق الكامل مع وزارة الحكم المحلي، وإخضاع البرامج لاستراتيجيات وأهداف الوزارة وليس لأجندة البرنامج.

Abstract

United nations development program (UNDP) and through its local rural development program (LRDP) has founded three joint services councils for planning and development in jenin directorate in the period between 1994 to 2006

These council are jenin j1 joint services council for planning and development founded in 1994 and includes twelve local council and municipality in the south of jenin city Jenin j2 joint services council for planning and development founded in 1996 and includes eleven local council and municipality in the east of Jenin , and Jenin j 3 joint services council founded in 2003 and includes eleven local council and municipality in the east and north of jenin city.

This study aims to shed light on (UNDP) in general and (LRDP) in particular effect on the local rural development in Palestine through the establishing of the joint services councils besides this Study also shows the importance of these joint series councils in the local rural development and the relation between the goals of UNDP and LRDP from one hand the conclusion of the different program and activities that were carried out through this program by the local committees and the joint services council . this study also clarifies the relation between UNDP and the formal and informal bodies and the range of co-ordination of these program with the priorities of the targeted groups from one hand and strategies of the ministry of the government upon the joint council from other hand.

This study comes after a reasonable time of Of the foundation of local rural development program which passed through there stages ,it began in jenin directorate. The creation of the joint services councils during the three stage program helps to compare the circumstances of the forming each of the joint services council ,and the lack of previous study between the aims of LRDP,UNDP as a whole and the comparison of these aims with the aims of the ministry of local government justifies this study through this study the historical methods was followed .documents issued by UNDP were studied thoroughly .the method of analyzing the content whether it is are port ,an issue or a written essay or an internet statement was used in this study also. Besides a critical study to the resources related to this program has been carried out and a special questionnaire to the participatory local committees in the three joint services councils was done .An analysis of data following (SPSS) statistics analysis program and using the descriptive analysis to the percentage ,in addition to the quantifying and qualifying analysis, and also Kruskal Wallis Test to make comparisons among the answers of the local committees Interviews were conducted with those in change in concerned ministries and establishment .

The Most Important Result

The idea of the joint services council is a pioneering notion if it get the elements of survivals .Personal and self-financial support .The program fosters the principle of the popular participation in limiting the need of the target groups but it can't satisfy these requirements and priorities.

The program also strengthen the non-centralization concept to the joint services council . its also participated in satisfying part of the needs of the targeted groups through the projects were temporary aid projects and create temporary work chances . there is no balance between the investment projects that brings profile to local councils to the joint services councils, and incapability of training personals, in addition to the lack of getting use from the high salary appointed experts . as the program depends mainly on donors , it

makes it under the will of their special agenda and political priority and not to the development priorities in Palestine.

Recommendations

It is necessary for the ministry of local governments to adopt clear strategy for the future of the joint services , and to put the laws and mechanics that keeps these councils alive and affective , to find way of unify the locals committees and to limit the services of the joint services council in water, electricity and sewages to enable them to have a continuous income . It is also important to unite all the joint services councils into one joint central council for planning and development that covers all services .

It is also recommended to unify the services such as electricity , water , sewage and unify the staffs of the different local committees in one services council that has specialized staff qualified to run it effectively so that these council will depend on itself in financing its services and staffs . the controlled funding is rejected and the carrying out of such a program without co ordination with the ministry of local governments and putting the program's to achieve thegoals and strategies of the ministry is also unacceptable.

الفصل الأول

1. 1 خلفية البحث

تميز الواقع الفلسطيني في العصر الحديث بتعاقب السلطات الغربية عليه، فمع انتهاء العهد العثماني بدأت مرحلة الانتداب البريطاني، ومن ثم العهد الأردني وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن خلال هذه الحقبة التاريخية أي مرجعية وطنية رسمية تعمل على تنمية المجتمع الفلسطيني، كون أن جميع هذه الإدارات غريبة عليه ولها أجندتها الخاصة وعملت على تحقيقها في فلسطين وبخاصة الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل على إلحاق التبعية للمجتمع الفلسطيني به على جميع المستويات. وأدى هذا إلى عدم وجود خطط تنموية مبنية على دراسات لتنمية المجتمع الفلسطيني في جميع المجالات. في ظل الاحتلال الإسرائيلي ظهرت العديد من المؤسسات التنموية المحلية ووكالات التنمية الأجنبية التي تقدم الدعم من أجل إحداث تنمية للمجتمع الفلسطيني، وخلال الفترة من 1978-1992 كان هناك نوعان من مصادر الدعم للأراضي الفلسطينية من أجل إحداث تنمية للشعب الفلسطيني وهما دعم عربي وإسلامي من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، و دعم أجنبي مثل الاتحاد الأوروبي، وكالة التنمية الأمريكية USAID مؤسسات الأمم المتحدة و مؤسسات الأمم المتحدة ويهدف هذا الدعم إلى إحداث تنمية للمجتمع الفلسطيني حسب ادعاء هذه المؤسسات. وتشير التقديرات إلى أنه خلال هذه الفترة تم إنفاق ما قيمته 564 مليون دولار من المصادر العربية والإسلامية . (نخلة،2004).

بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، اتخذ التدخل الأجنبي وخاصة الأمريكي شكلا مباشرا لإحداث التنمية في فلسطين! واتخذت هذه المساعدات طابعا سياسيا إنسانيا ، ويتضح ذلك من خلال كلمة نائب وزير الخارجية الأمريكي لورنس إيغلبيرغر عندما قال آنذاك: "إذا ما أريد تعزيز موافقة الفلسطينيين في الضفة وغزة على مستقبل ينعم بالسلام ، فيتعين عليهم لعب دور أكبر في صياغة مستقبلهم من خلال حصولهم على فرص أكبر في مضمار التنمية الاقتصادية" (المصدر السابق) وهذا يوضح أن المساعدات الأمريكية كان لها هدف سياسي وهو دفع الفلسطينيين لقبول تسوية ما، بغض النظر أن هذه المساعدات ستعمل حقا على إحداث تنمية لهم أم لا.

بعد قدوم السلطة الفلسطينية استمر عمل المؤسسات الفلسطينية الأهلية، وبدأت مؤسسات السلطة الوطنية تأخذ دورها في أرض الوطن، وقد بلغ مجمل التعهدات التي قطعتها على نفسها الدول المانحة

خلال الفترة من 1994-2001 (6.1) بليون دولار، خصص منها 5.1 بليون دولار لمشاريع محددة، وقد وصل فعلا 3.4 بليون دولار (نخلة، 2004). ويشير تقرير التنمية البشرية الذي أعدته جامعة بيرزيت لعام 2004 إلى أن "حجم المساعدات التي وصلت حتى منتصف 2004 حوالي 6 بليون دولار، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد من هذه المساعدات مقداره (310 دولار)، ورغم الدور الهام الذي لعبته هذه المساعدات في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية على مدار السنوات العشر الماضية من عمر اتفاق أوسلو والتي ساهمت في الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية، إلا أنه يُؤخذ على هذه المساعدات أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والأعمار، كما أن جزءاً هاماً منها كان يُستنفذ في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب، إضافة إلى ارتهاق هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية (مركز دراسات التنمية، 2004). وقد ثبت ذلك بالفعل بعد انتخاب حركة حماس وتشكيلها حكومة فلسطينية، إذ قامت الحكومات الغربية والمؤسسات التابعة لها بوقف نشاطاتها ودعمها للشعب الفلسطيني، على الرغم من أن تشكيل هذه الحكومة جاء بعد إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة شهد الغرب نفسه بنزاهتها، انظر ملحق 1.3 .

إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، والاشتراطات التي يضعها على طبيعة الأنشطة التي ستنفذ من أهم معوقات التنمية في فلسطين، عدا عن التدمير الممنهج لمرافق الحياة في المجتمع الفلسطيني وخاصة خلال الانتفاضة الثانية أدت إلى خسائر فادحة في البنى التحتية لمختلف القطاعات، وقد بلغ مجمل الدمار الذي خلفه الاحتلال في مختلف القطاعات إثناء عملية السور الواقية خلال فترة شهري آذار-نيسان عام 2004 فقط ما قيمته 342221860 دولار (تقرير الدمار في البنية التحتية والمؤسسات في الضفة الغربية، 2002). انظر ملحق 1.1 و 1.2.

هناك العديد من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في فلسطين، مثل منظمة اليونسكو التي تعنى بشؤون الأطفال ، برنامج الغذاء العالمي الذي يقدم مساعدات غذائية للمناطق التي بها توتر وحروب، كذلك وكالة الغوث لمساعدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) التي أنشأت بعد نكبة عام 1948، لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة، إضافة إلى ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أكبر البرامج التنموية التابعة للأمم المتحدة، وهو أحد أكبر المؤسسات الفاعلة في العالم منذ وقت ليس بالقصير، ويقدم الكثير من البرامج على مختلف الأصعدة في الكثير من دول العالم، وقد بدأ العمل في فلسطين منذ عام 1978 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(ب،ت-د). وبلغت ميزانيات مختلف البرامج والمشاريع التي نفذها البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة في مختلف القطاعات منذ إنشائه حتى عام 2004 خمسمائة مليون دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-ب)).

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة في فلسطين، لتحقيق العديد من الأهداف التنموية والتي أقرتها الأمم المتحدة، ويهدف البرنامج إلى تحقيق هذه الأهداف في فلسطين من خلال دعم مؤسسات السلطة والمساعدة في بنائها من خلال مشاريع التنمية الزراعية، تنمية القطاع السياحي، تنمية ودعم قطاع الخدمة الاجتماعية، دعم البنية التحتية وتطويرها في الضفة والقطاع و مشاريع التنمية الريفية ومن ضمنها برنامج التنمية الريفية المحلية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001)).

بدا العمل في برنامج التنمية الريفية المحلية في عام 1994 في قريتي فحمة وكفرراعي لإنشاء مجلس خدمات مشترك ولم تتجح الفكرة في هاتين القريتين، وتم تكرار التجربة في احد عشر قرية في محافظة جنين أيضا، وسميت مجلس الخدمات المشتركة واعتبرت هذه المرحلة المرحلة الأولى من المشروع، وحتى الآن تم المرور بثلاث مراحل من المشروع، وتهدف الفكرة إلى تقوية قدرات الهيئات المحلية وتدريب طواقمها، تحسين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية ودعم وزارة الحكم المحلي في تعزيز جهودها لإرساء مفهوم اللامركزية للهيئات المحلية، يركز البرنامج على مبدأ المشاركة المجتمعية لتحديد الاحتياجات و الأولويات للهيئات المحلية، وتشجيع الديمقراطية والتعاون و الإدارة الجيدة.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003 -أ)).

وهذه الدراسة ستبحث في اثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية الريفية المحلية، من خلال العلاقة بين مختلف المشاريع التي تنفذ ومقارنتها بأهداف البرنامج، والتعرف على طبيعة العلاقة بين البرنامج والمؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير رسمية ذات الصلة بالتنمية الريفية. إن جميع الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع كانت من طرف البرنامج أو وزارة الحكم المحلي عن اثر برنامج التنمية الريفية المحلية، ولم يكن هناك دراسات سابقة بخصوص برنامج التنمية الريفية المحلية، و هذه الدراسة ستربط بين اثر برنامج التنمية الريفية المحلية ورسالة وإستراتيجية عمل وأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين.

1.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هو اثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من عام 1994 حتى العام 2006 (حالة دراسية- محافظة جنين).

1.3 أسئلة الدراسة

- 1- هل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير على التنمية الريفية المحلية في فلسطين.
- 2- هل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساهم في تنمية المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات التي يعمل بها برنامج التنمية الريفية المحلية من خلال مختلف المشاريع التي يقدمها للمجتمع الفلسطيني.
- 3- هل يحقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجياته وأهدافه في فلسطين.
- 4- هل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج ومشاريع متنوعة في فلسطين.
- 5- هل تتسجم هذه البرامج مع حاجة الفئات المستهدفة.
- 6- هل هناك علاقة بين المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 7- هل المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية قادرة على التأثير على نوعية المشاريع الممولة من البرنامج.
- 8- هل مجالس الخدمات المشتركة قادرة على إدارة شؤونها بعد انتهاء دعم البرنامج لها.

1.4 فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات وهي:

- 1- إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يساهم في التقليل المستدام للفقر الجماعي في مناطق ريفية مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإحداث تنمية اقتصادية محلية.
- 2- المشاريع المقدمة من البرنامج هي مشاريع اغاثية طارئة وليست مشاريع تنموية.
- 3- المشاريع المقدمة من البرنامج، لم تنفذ بناء على الأولويات الملحة في فلسطين.
- 4- إن البرنامج لم يعمل على تحقيق الأهداف المعلنة، والمشاريع والبرامج المقدمة تخضع لشروط سياسية من قبل المانحين.
- 5- عدم الانسجام الكامل بين أجنحة وزارة الحكم المحلي و أجنحة برنامج التنمية الريفية المحلية.
- 6- لم يحقق البرنامج أهدافه في الاستمرارية، التعاون والإدارة الجيدة لمجالس الخدمات المشتركة بعد انتهاء المنحة المقدمة لهذه المجالس.

1.5 أهداف البحث

لا بد أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات في فلسطين، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- معرفة مدى تأثير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية الريفية المحلية في فلسطين.
- 2- معرفة مدى مساهمة هذا البرنامج في تنمية المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات التي يعمل بها برنامج التنمية الريفية المحلية من خلال مختلف المشاريع التي يقدمها للمجتمع الفلسطيني.
- 3- التعرف على مدى تحقيق إستراتيجية و أهداف البرنامج في فلسطين.
- 4- معرفة نوعية البرامج التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في فلسطين.
- 5- معرفة مدى انسجام هذه البرامج مع حاجة الفئات المستهدفة.
- 6- التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية والبرنامج، ومدى قدرة هذه المؤسسات في التأثير على نوعية المشاريع الممولة من البرنامج
- 7- التعرف على مقدرة مجالس الخدمات المشتركة على إدارة شؤونها بعد انتهاء دعم البرنامج لها.

1.6 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- 1- معرفة مدى أهمية مجالس الخدمات المشتركة وأثرها على التنمية الريفية المحلية.
- 2- التعرف على دور هذه المجالس في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
- 3- معرفة مدى تناسب هذه المجالس مع البيئة المحلية، أم أنها برامج دخيلة على المجتمع الفلسطيني.

1.7 مبررات البحث

- 1- تأتي هذه الدراسة في فترة ليست بالقصيرة لإنشاء برنامج التنمية الريفية، والذي مر بمراحل ثلاثة، خاصة انه بدأ في محافظة جنين، وتم تنفيذ مجالس خدمات مشتركة بمحافظة جنين في المراحل الثلاثة، وهذا يساعد على المقارنة بين مختلف مراحل إنشاء مجالس الخدمات المشتركة.
- 2- عدم وجود دراسات علمية عميقة سابقة من مصادر مستقلة.
- 3- تحاول هذه الدراسة الربط بين أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية وأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل، ومقارنتها بأهداف وزارة الحكم المحلي.
- 4- دافع شخصي ناتج من اهتماماتي البحثية والعلمية.

الفصل الثاني

2.1 مفهوم التنمية

تعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية، وهنا يك فرق بين التنمية والنمو، فالنمو يعني الزيادة الطبيعية دون تدخل، وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، أما التنمية فهي عملية التغيير الايجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد بها تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات التنموية للوصول إلى خدمة الأفراد و الجماعات المستهدفة(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2001). وتكون الدولة هي المسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشله من خلال استخدامها لإمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة، ويعتمد نجاح الدولة على مدى اعتماد مبدأ المشاركة الشعبية والمحلية، فأنها تضمن مشاركة المجتمع وتأخذ برأيه في عملية تحديد الاحتياجات، وبالتالي رسم السياسات وإعداد الخطط التنموية بناء على هذه الاحتياجات وضمن الإمكانيات والموارد المتاحة وبالتالي فهي لا تترك المجتمع ينمو تلقائياً وإنما توجهه نحو المجالات الملائمة بالتنسيق والتعاون مع الفئات المستهدفة، وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك. (فتح الله، 1995)، أما إذا اعتمدت على المركزية في إعداد الخطط وتنفيذها، فإن ذلك يؤدي إلى فشل هذه الخطط لأنها لا يمكن أن تلبى احتياجات المجتمع بالشكل الصحيح.

إن المفهوم الأساسي للتنمية هو التغلب على حدة الفقر للفئات المهمشة، وإذا كانت التنمية تعني التغلب على الفقر فإن النمو الاقتصادي أو تنمية الاقتصاد سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الوطني هو الهدف التنموي للتغلب على الفقر، ولا يمكن أن تحدث تنمية بدون الاعتماد على الذات من خلال مقدرة الناس في الاستفادة من الفرص والموارد المحلية المتاحة، وتطوير المعرفة والمهارات للأفراد بمعنى تنمية مواردهم البشرية، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والتوزيع العادل للثروة، كما أن للمشاركة الشعبية لتحديد الاحتياجات، وإيجاد الحلول لهذه الاحتياجات دور هام في نجاح العملية التنموية، وحتى يكون المستفيدين من التنمية قادرين على المشاركة لا بد من وجود الديمقراطية على مستوى القاعدة لأفراد المجتمع المستفيدين من برامج وعمليات التنمية، ولا بد من وجود تحرر من الاضطهاد وذلك من خلال العمل الجماعي لإرساء مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات للفئات المستهدفة، ومن خلال العمل الجماعي تستطيع الفئات المهمشة إسماع صوتها والضغط باتجاه تغيير السياسات لتتلاءم مع احتياجاتهم، بمعنى أن التنمية لا يمكن أن تحدث دون توفر الظروف الأنفة الذكر (يعاقبه، 2003)، و لا يمكن لأي تنمية بمختلف أشكالها أن يكتب لها النجاح إذا خلت من المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات و الأولويات من خلال المشاركة الكلية والجزئية وبشكل حرفي

من قبل الأفراد والجماعات في التنمية وفي توزيع فوائدها توزيعاً عادلاً مهم جداً وهو أحد حقوق التنمية للبشر، وقد اعتبر الخبير الأمريكي في تخطيط المدن (ألبرت ماير) أن:
"التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيماً لا جدوى منه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساساً وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فأنا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(2001))."
وهذا يعني ترابط مختلف القطاعات مع بعضها البعض، فلا نستطيع أن نحدث تنمية صحية أو تعليمية دون معالجة مشكلة الفقر، لذلك يجب أن يكون هناك توازن في إحداث التنمية لمختلف القطاعات.

الحق في التنمية

التنمية هي حق لكل الشعوب ومن حقوق الإنسان الغير قابلة للتصرف، ويشمل الحق في التنمية للشعوب تقرير مصيرها غير القابل للتصرف والذي تمارس فيه الشعوب حقها في السيادة التامة على جميع ما يتوفر لديها من ثروات وموارد طبيعية، فالاستقلال عنصر أساسي من عناصر التنمية وهدف من أهدافها(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2001)). وقد أقرت الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة مفهوم الحق في التنمية وتقول في المادة 1 أن:

1. "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أعمالاً تاماً.
2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية (المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية"(ب.ت)).:

تطور مضمون التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية، فقد ركزت فترة الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات اعتبرت العنصر المتبقي للتنمية وفي التسعينيات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، في حين أضحت في الثمانينيات الجانب المهمل وقد ركز صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات، بينما ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية البشرية وحاول جاهداً أن يضعها في صلب العملية التنموية. وهذا ينبع من القوة التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي كونه يمتلك

أساساً قروض التنمية المقدمة للدول النامية. وبالتالي يعزز التبعية للقوى العظمى المسيطرة على سياسات البنك والصندوق، فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي الدافع رقم واحد للنمو الاقتصادي، من خلال تحسين قدرات الإنسان الإدارية والمعرفية ومهاراته كما أشارت دراسة كينريك وزملائه. (القصيفي، 1995).

التنمية البشرية هي أساس أي عملية تنموية و تعتبر حجر الزاوية في التنمية لان الإنسان هو جوهر التنمية ذاتها، فهي بالأساس تعتمد على الإنسان في جميع مجالاتها، وهذا ما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعتبر "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر" أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها أيضاً (عبد العزيز، 2005).

وتعرف التنمية البشرية على أنها "تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها، أي أنها تنمية الناس بالناس، وهي تشمل على بعدين، الأول الاهتمام بمستوى النمو الإنساني في مختلف المراحل لتنمية القدرات البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية والروحية للإنسان، أما البعد الثاني فهو استثماراً لموارد المدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج من خلال تطوير الهياكل والبنى المؤسسية لإتاحة المشاركة والانتفاع لمختلف قدرات الناس (أبو ملح (ب.ت)).

وبشكل عام يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية على أنها:

"عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة، ومالم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال". (القصيفي، 1995).

وهذا ما تؤكدته المادة الخامسة من إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة والتي تقول: "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه"، كذلك تؤكد المادة الثامنة على ذلك والتي تقول: "ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الأعمال التامة لجميع حقوق الإنسان (المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (ب.ت)) : ، وفي هذا الإطار تقول نادية حجاب مسؤولة التنمية البشرية في مكتب سياسات البرنامج وتقييمها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إن التنمية ستظل مبتورة طالما لم يشارك الناس مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات الوطنية من خلال المؤسسات الديمقراطية" (حجاب، 1995) . بمعنى آخر تنمية الناس ومن أجلهم (خالد، 1995).

وفي هذا السياق يفيد مؤتمر نحو رؤية تنموية فلسطينية إلى إن بناء القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، خصوصا تطوير رأس المال البشري، يشكل الرد المباشر على عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، و تبين معظم تجارب الدول النامية إن رأس المال البشري هو المسؤؤل الأول عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة فيها وعن تقليص الفجوة فيما بينها وبين الدول الصناعية المتطورة " (بوابة التطوير الفلسطينية، 2004).

خلاصة

مما سبق نلاحظ الترابط بين مختلف المتغيرات التي يستوجب وجودها لنجاح العملية التنموية، فالتنسيق السليم بين مختلف قطاعات الدولة ذات الاختصاص والمشاركة الشعبية للفئات المستهدفة لتحديد الاحتياجات مهمة جدا لتحديد السياسات التي ستبنى عليها الخطط التنموية للدولة بالاعتماد على أذات و ضمن الموارد المحلية المادية والبشرية المتاحة، كذلك توفر الديمقراطية والحرية والاستقلال والسيطرة على الموارد المحلية أهم مقومات نجاح العملية التنموية.

2-2 واقع التنمية في فلسطين

تشكل التنمية بمختلف أشكالها هدفا لكل امة من اجل التطور وتوفير حياة أفضل لأبنائها، ومن اجل ضمان تحقيق الأهداف التنموية المنشودة لا بد من وجود دولة و هيئات وطنية رسمية وأهلية تعمل على تحقيقها وتكون مسؤولة عن نجاحها كما رأينا في تعريف التنمية، لأن الوضع الذي عاشه الشعب الفلسطيني من تعاقب السلطات الأجنبية عليه ابتداء من مرحلة الحكم العثماني مرورا بالانتداب البريطاني والحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي، ولم يتشكل أي إدارات أو سلطات فلسطينية بسبب الأوضاع السياسية التي سيطرت على فلسطين، وعاش المجتمع الفلسطيني مراحل صعبة وقاسية في أغلب الأحيان. وبالطبع كانت جميع الإدارات في جميع الحقب التاريخية مختلفة من إدارة إلى أخرى تبعا لنظام الحكم المسيطر على فلسطين، وبالتالي لم يكن في جميع هذه الحقب التاريخية أي إستراتيجية أو خطط تنموية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لغياب الهيئات الوطنية الرسمية، وعدم سيطرة الشعب الفلسطيني على موارده المتاحة، بل أن الاحتلال استغل هذه الموارد أبشع استغلال بما في ذلك الأرض التي تم اغتصاب قسم كبير منها وإعطائه للمستوطنين ليينوا عليها المستوطنات التي انتشرت في الأراضي الفلسطينية كالسرطان، وقد عملت المؤسسات الأهلية على سد بعض الفراغ الناجم عن عدم قيام الهيئات الرسمية بمهامها لتبعتها للنظام المسيطر على فلسطين.

يوجد في العالم الكثير من المنظمات الأهلية الغير حكومية منها المؤسسات المحلية التي تعمل داخل بلدانها، ومنها الدولية التي تعمل على المستوى الخارجي، وكل مؤسسة لها أهدافها وإستراتيجيتها الخاصة بها، وتعمل هذه المؤسسات في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية وغير ذلك. وقد تجاوزت ظاهرة المنظمات غير الحكومية ليشمل الخدمات التي تقدمها ولتتقاطع مع مهام الدولة، فبات عمل المنظمات غير الحكومية يشمل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والزراعة الخ. وقد انتشرت هذه المؤسسات في القرن العشرين بشكل كبير، "فبينما كان هناك 176 منظمة أهلية دولية فقط عام 1909 شهدت السنوات التالية ما يمكن تسميته حمى المنظمات الأهلية، إذ بلغ مجمل عدد المنظمات الأهلية الدولية (وليس تلك محدودة العمل في نطاق دولة ما) عام 1993 قرابة 28900 منظمة، وعلى صعيد المؤسسات المحلية للدولة الواحدة فقد انتشرت بشكل كبير ف مثلاً "في نيبال كان هناك 220 منظمة عام 1990 ليرتفع العدد إلى 1210 عام 1993 وفي بوليفيا كان هناك مئة منظمة غير حكومية عام 1980 ليصبح عددها 530 بعد 12 سنة. وكما هو الحال في مختلف دول العالم، يوجد في الوطن العربي العديد من المؤسسات الأهلية التي تعنى بالأمور الاغاثية و الخدماتية و التنمية للعمل على رفع المستوى المعيشي أو الصحي أو البيئي أو الزراعي.... الخ. وبعض هذه المؤسسات أهلية محلية، وبعضها مؤسسات عربية أو دولية، بعضها يتبع لتمويل عربي وأخرى تتبع لتكتلات دولية أو لدول غنية أو لمؤسسات الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال كان في تونس 1886 منظمة غير حكومية عام 1988 ليرتفع العدد إلى 5186 في أقل من ثلاث سنوات (أبو سيف، كانون أول 2003).

وكذلك الحال في فلسطين يوجد الكثير من المؤسسات الأهلية سواء المحلية أو الدولية، التي تعمل في مجال التنمية في مختلف المجالات، وقد ظهر العديد من المؤسسات الأهلية، والتي ارتبط العمل بها تاريخياً بالعوامل السياسية، وبقي العمل الأهلي الفلسطيني رافداً مهماً من روافد العمل الوطني، (عبد الهادي، 2004). وعلى عكس التجارب العربية التي تطور العمل الأهلي المحلي بها في ظل دول مستقلة و التي تبعت فترات وخبرات متفاوتة من الاحتلال الأجنبي وطرق التخلص منه، فإن العمل الأهلي الفلسطيني بدأ بشكل متقطع وغير مستمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل غياب الاستقلال الوطني، ولكنه تكثف في العشرين سنة الماضية في ظل احتلال عسكري قمعي (الملتقى المدني (ب.ت.)) : و في دراسة لتعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أظهرت الدراسة أن عدد المنظمات المنشأة قبل عام 1948 تشكل 3.4% من مجمل المنظمات، أما المنظمات التي أنشئت إبان العهد الأردني والمصري بلغت نسبتها 11.5%، والمنظمات التي تأسست بين العامين 1968-1979 بلغت نسبتها 15.4%، والمنظمات التي تأسست بين أعوام 1980-1987 فبلغت نسبتها 13.3%، أما المنظمات التي تأسست بين العامين 1988-1993 فقد

بلغت نسبتها 18.8%. أي أن مجمل المنظمات التي تأسست في ظل الاحتلال الإسرائيلي بلغت نسبتها 47.5%، وأقدم مؤسسة أنشأت إبان الحكم العثماني عام 1907 وهي جمعية الاتحاد النسائي العربي التي أنشأت في نابلس (شلمي، سعدي، و مالكي، 2001). لذلك كثرت المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية، ومنها مؤسسات الأمم المتحدة. وقد ازدادت هذه المؤسسات في فلسطين بعد اتفاقية أوسلو وازداد عملها أكثر في الآونة الأخيرة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وأصبح عمل هذه المؤسسات متنوع ما بين عمل طوارئ أو اغاثي أو تنموي.

ويمكن تقسيم تاريخ العمل الأهلي والتنموي في فلسطين إلى مرحلتين رئيسيتين وهما التنمية قبل اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو والتنمية بعد اتفاقية أوسلو.

2.2.1 مرحلة ما قبل أوسلو: وتقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل زمنية وهي:

2.2.1.1 مرحلة نهاية الحكم العثماني وبدء الانتداب البريطاني على فلسطين:

تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من المؤسسات التي لعبت دورا هاما في مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي، كما ظهرت العديد من الجمعيات الخيرية التي لعبت دورا هاما أيضا في تقديم المساعدة الاغاثية لمنكوبي الحرب واللاجئين، ومن هذه المؤسسات "جمعية العمال العرب 1925" واتحادات الطلاب والمرأة والنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية (عبد الهادي، 2004). ، وقد تركز عمل وأجندة جميع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات في هذه المرحلة على مقاومة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني وتحقيق الاستقلال الوطني (ابراش، 2001) حيث أن المنظمات اليهودية كانت تهدد الوجود الفلسطيني في أرضه بمباركة ودعم مادي ومعنوي وعسكري من قوات الانتداب البريطاني، إضافة إلى سيطرة الانتداب البريطاني على جميع مقومات الحياة في فلسطين من ارض وموارد، ومساعدة العصابات الصهيونية في السيطرة على الأرض، ويؤكد وليد سالم إلى أن العمل الوطني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني كان النشاط الأساسي للحركات والجمعيات الأهلية في تلك المرحلة، و قد كانت النساء أول من دعا إلى مقاطعة المنتجات الصهيونية عام 1929، كما أن هؤلاء النساء قررن في مؤتمرهن الأول شراء السلاح للفدائيين وشراء الأراضي وتوزيعها على أهالي الشهداء من خلال بيع حليهن (عبد الهادي، 2004).

2.2.1.2 مرحلة الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة(1949-1967):

أدى قيام دولة إسرائيل إلى خلق واقع جديد للفلسطينيين بسبب التشرّد واللجوء وخسارة الأرض والتشتت في العديد من الأقطار العربية، وتبعية الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للنظام المصري. "واضطرت مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت قبل 1948 إلى تجميد نشاطها أو انحلت تلقائياً لغياب القاعدة المجتمعية الفلسطينية الأساسية لوجودها" (ابراش، 2001).

انخفضت وتيرة العمل الأهلي في فلسطين خلال هذه الحقبة التاريخية بسبب الإحباط الذي أصاب المجتمع الفلسطيني بعد نكبة عام 1948 من جهة، ومن جهة أخرى ازدياد صرامة الحكم واستخدام وسائل قمعية ضد الأحزاب السياسية وإحكام السيطرة على الشؤون المدنية من صحة وتعليم ورفاه اجتماعي وتجارة، كذلك السيطرة على الشؤون الأمنية، مما أدى إلى انخفاض قوة الأحزاب السياسية من جهة أخرى، وتوقف التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي ظهر إبان عهد الانتداب البريطاني بسبب انقطاع الشعب الفلسطيني عن مصادره الطبيعية وخاصة الأرض إضافة إلى تشتتهم بسبب نكبة 1948 كما تقول سارة روي، ل قد تركز مضمون العمل الأهلي إذن في هذه الحقبة التاريخية على مقاومة كافة مشاريع التوطين، حيث اعتبرت قضية اللاجئين، وحق العودة محور العمل السياسي في تلك الفترة" (مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002).

2.2.2.3 واقع التنمية في ظل الاحتلال:

عاش المجتمع الفلسطيني مرحلة صعبة بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فبعد الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة، أصبحت السيطرة كاملة للاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن للاحتلال هم سوى السيطرة على الموارد الطبيعية من الأرض والمياه وغيرها وإلحاق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكان الاحتلال الإسرائيلي احد اكبر معوقات التنمية في فلسطين منذ احتلال الأرض عام 1967 حتى وصول السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو. وكانت جميع المؤسسات الرسمية تابعة في إدارتها لسلطات الحاكم العسكري ومن ثم لما سمي لاحقاً الإدارة المدنية، وقد استندت جميع هذه الادارت "إلى الأوامر العسكرية والتي كان المقصود بها خدمة الاحتلال الإسرائيلي وأهدافه الأمنية دون الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة وحماية البيئة" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2003). بناء على ذلك فقد عاش المجتمع الفلسطيني مرحلة فراغ لعدم وجود مؤسسات رسمية وطنية تعنى بشؤون المواطنين في مختلف مجالات الحياة، وفي ظل هذا الوضع الصعب تحت الاحتلال لم يكن هناك مؤسسات قوية قادرة على الاهتمام في رفع المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها. في ظل هذه الظروف تراجعت الإنتاجية للمناطق المحتلة، وكانت الزراعة قبل الاحتلال هي القطاع الرئيسي ومساهمتها شبة اكتفائية ولها قدرة تصديرية، ولكن خلال الاحتلال تراجعت الزراعة إلى المرتبة الثالثة بعد الخدمات والصناعة

وأصبحت الأراضي الفلسطينية مستوردة لكثير من المنتجات بعد أن كانت منتجة لها، كما زاد الاعتماد على العمالة داخل الخط الأخضر، وقد شكلت تحويلات العاملين داخل الخط الأخضر ثلث الناتج القومي الإجمالي، مما زاد من تبعية اقتصاد الأراضي الفلسطينية للاحتلال، (سمارة، 2003).

وبالتالي لم يكن هناك أي خطط تنموية مخططة ومبرمجة لغياب السلطة الوطنية التي تعنى بشؤون المواطنين. ولم تنشأ مؤسسات تنموية مهنية من شأنها تقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني، خاصة في سنوات الاحتلال الأولى، وقد كان الاحتلال صاحب الدور الأكبر في المسؤولية عن شؤون المواطنين باعتباره مسئولاً عن الأرض المحتلة، وقد اقتصر تقديم الخدمات على "المؤسسات الإسرائيلية" و"الأردنية" إضافة إلى بعض منظمات الأمم المتحدة مثل الانروا وبعض المنظمات الأمريكية والأوروبية، وقد بدأ العمل الأهلي في فلسطين ينشط في مرحلة السبعينيات وشهدت تطورا هاما على صعيد إعادة تنظيم وتنشيط العمل الأهلي خصوصا بعد بروز قوة م.ت.ف. وقامت منظمة التحرير بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية، بالخارج، التي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. كما دعمت م.ت.ف. وفصائلها المختلفة إنشاء لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي استجابت، بشكل خلاق، لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة، بدون أن تتبلور لدى هذه اللجان رؤية تنموية شاملة (مركز بيسان للبحوث والإينماء (2002). وبناء على ذلك بدأ إنشاء اللجان التطوعي الفلسطينية والتي كان اغلبها تابع لفصائل منظمة التحرير وفي هذا الإطار يقول أبو عمرو "تشكلت المنظمات الطوعية الوطنية الفلسطينية من جمعيات نشطت في المجالات الصحية والزراعية والاجتماعية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت بنشاطاتها وخدماتها إلى شرائح كبيرة من المجتمع وخاصة في القرى والمخيمات الفلسطينية(أبو عمرو، 1995). وفي مقابلة شخصية قال نائب مدير الإغاثة الزراعية إن هذه اللجان التطوعية ما لبثت أن تحولت إلى مؤسسات مهنية في مختلف المجالات التنموية منها الصحية، الزراعية و التعليمية تحت إدارة قيادات شابة ومهنية، وتنوع عمل هذه المؤسسات ما بين اغاثي وتنموي وطارئ تبعاً للظروف السياسية التي حدثت و تحدث في فلسطين(نائب مدير الإغاثة الزراعية، آذار 2005 ،اتصال شخصي). وقد ساهم هذا النمو المتسارع للمؤسسات الأهلية الجديدة بقيادة الفئات الشابة المهنية في إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية التقليدية، من حيث توجهاتها ومجالات عملها(شلبي،سعدي، و مالكي، 2001)، ونتيجة لخصوصية الوضع الفلسطيني فقد بدأت هذه المنظمات تأخذ دورها في المجتمع الفلسطيني، وقد لعبت هذه المنظمات دورا مهما في توفير مختلف الخدمات للمواطنين في ظل الاحتلال وشملت مختلف المجالات الصحية والزراعية والتعليمية والأعلام وحقوق الإنسان ومراكز الأبحاث والتدريب التنموي والمهني علاوة على الخدمات الاغاثية التي تقدمها الجمعيات الخيرية. وقد تميزت هذه المنظمات عن غيرها في البلدان الأخرى أنها جمعت بين تنمية

ودعم مختلف القطاعات لتحقيق مستوى معيشي لائق للفلسطينيين من جهة و مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومناقضته على مستوى السياسات والأهداف وطرق العمل من جهة أخرى (حوراني، 2002) ، أي أن هذه المنظمات عملت على سد الفراغ الناجم عن قلة الخدمات المقدمة من الاحتلال- بسبب تدخله المحدود في تنمية المجتمع والموجه تبعا لسياساته وأهدافه -وقدمت العديد من الخدمات والبرامج التنموية الجيدة للمجتمع الفلسطيني، وقد استطاعت هذه المؤسسات أن تلعب دورا هاما ليس على صعيد التنمية المحلية فحسب، بل على صعيد التنمية الاقتصادية أيضا، وشكلت هذه المؤسسات عنوانا تنمويا هاما في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع الفلسطيني في مختلف المناطق وفي قطاعات تنموية مختلفة (أبو بكر، 2002).

ازدادت وتيرة العمل لدى المؤسسات الأهلية في الثمانينات من القرن الماضي، خصوصا بعد خروج منظمة التحرير من لبنان، فقد زاد اهتمام مختلف التنظيمات الفلسطينية بالعمل في داخل الأرض المحتلة، وقد زاد تركيز مختلف الفصائل على إنشاء لجان واطر جماهيرية، حتى تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى تقديم خدمات تنموية للمجتمع الفلسطيني، وبناء على ذلك فقد تم تشكيل اللجان الصحية والزراعية والنقابية والنسوية والطلابية والشبابية والفلاحية (عبد الهادي، 2004)، وكان لتشكيل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة دور هام في دعم هذه المؤسسات على مختلف قطاعاتها، وفي هذه المرحلة ظهر شعار التنمية من اجل الصمود، وتحت إطار هذا الشعار تم عقد العديد من المؤتمرات والتي كان أهمها المؤتمر الذي عقد عام 1986 حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره . وقد تنوعت مصادر الدعم للمؤسسات الأهلية وخاصة التنموية منها من اجل إحداث تنمية للشعب الفلسطيني وذلك تبعا لأهداف الداعمين، إلا أن هذه التنمية لم تؤد إلى تطور تنموي فلسطيني متكامل بسبب تكيف أداء معظم المؤسسات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة المتعددة، إضافة للمعوقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي (البد، 2003).

وهذا ما تؤكده كلمة نائب وزير الخارجية الأمريكي لورنس ايغلبيرغر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفي د عندما قال آنذاك: *إننا ما أريد تعزيز موافقة الفلسطينيين في الضفة وغزة على مستقبل ينعم بالسلام ، فيتعني عليهم لعب دور اكبر في صياغة مستقبلهم من خلال حصولهم على فرص اكبر في مضمار التنمية الاقتصادية* (نخلة، 2004) وهذا يوضح أن المساعدات الأمريكية كان لها هدف سياسي وهو دفع الفلسطينيين لقبول تسوية ما، بغض النظر أن هذه المساعدات ستعمل حقا على إحداث تنمية أم لا. وقد انتشرت المؤسسات التمويلية الأجنبية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقيات كامب ديفيد سواء كانت مؤسسات تنموية دولية مثل المؤسسات الأمريكية أو مؤسسات تنموية أوروبية تابعة لدول الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الشعب الفلسطيني، من اجل تحسين أوضاع الناس في الأراضي المحتلة وإشغالهم عن سبب انتكاستهم

الحقيقية وهي الاحتلال من خلال عمل هذه المؤسسات. ومنذ العام 1978 حتى العام 1992 كان هناك مصدران من الدعم وهما:

أ/ دعم عربي من اجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وكان ذلك من خلال:

1-اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ومقرها عمان

2-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ومقره في الكويت

3-البنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة

4-صندوق منظمة الاوبك للتنمية الدولية ومقره فينا

5-مؤسسة التعاون ومقرها جنيف

ب/ دعم أجنبي يهدف إلى إحداث تنمية للمجتمع الفلسطيني وفق قولهم وذلك من خلال:

1-الاتحاد الأوروبي

2-بعض الدول الأوروبية

3-وكالة التنمية الأمريكية USAID

4-مؤسسات الأمم المتحدة(نخلة،2004).

مع اندلاع الانتفاضة الأولى 1987 كان هناك توجه عام لدى المؤسسات الأهلية بمختلف قطاعاتها بتوجيه المجتمع المحلي الفلسطيني إلى الاعتماد على الذات من خلال الاهتمام بتبني أنشطة إنتاجية، مثل إنتاج مواد غذائية أساسية من خلال الحديقة المنزلية ودعم إنشاء ورشات صناعية صغيرة واستصلاح الأراضي إلى غير ذلك (نائب مدير الإغاثة الزراعية،آذار 2005 ،اتصال شخصي)، أي أن من أهم تأثيرات الانتفاضة الأولى التغيير الذي طرا على نمط وتفكير النخبة الفلسطينية العاملة في حقل الإنتاج وبدأت تطرح ضرورة الانتقال من نمط العمل المقاوم إلى تأسيس مؤسسات إنتاجية فاعلة(أبو علبة (ب.ت.))، ، ألا أن هذا التوجه لاقى العديد من العقبات كما يشير خليل نخلة ومن أهمها اعتماد جميع المبادرات المحلية على الدعم الخارجي، كذلك غياب السلطة الوطنية على الأرض وانتشار النزعات الفئوية بالإضافة إلى المعوقات الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض وملاحقة النشاط في العمل المجتمعي (نخلة،2004). علاوة على كل ذلك فقد كان على المؤسسات التي تدعم المشاريع والبرامج التنموية ذات الطابع الرسمي الحصول على موافقة مسبقة من الحاكم العسكري، ولم تسع اغلب المؤسسات المحلية الحصول على هذه الموافقة، بينم ا كانت المؤسسات الدولية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات التنمية الأمريكية والمنظمات الأمريكية غير الرسمية تحرص على الحصول على موافقة الإسرائيليين لمجمل البرامج(نخلة، 2004)، أي أن اغلب البرامج كانت تخضع لموافقة الإدارات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلاصة

مما سبق نلاحظ كم كان المجتمع الفلسطيني تائها بين مختلف الإدارات التي توالت عليه منذ بداية القرن الحالي، ولم يكن احد من هذه الإدارات يهمنه تنمية المجتمع الفلسطيني في جميع القطاعات، بقدر ما كان همه تطبيق سياساته وترسيخها على الأرض، لإتباع المجتمع الفلسطيني لسياساته وأهدافه، خصوصا الاحتلال الإسرائيلي والذي هدف إلى تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني له سياسيا واقتصاديا، وتكريس سيطرته على أرضه وموارده الطبيعية، وقد عملت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على سد جزء من الفراغ الذي أحدثه إهمال السلطة الاحتلالية لمختلف القطاعات، والعمل على تنمية هذه القطاعات وتتميتها قدر الإمكان، إلا أن هذه الجهود ورغم أهميتها، لم تكن كافية لغياب التخطيط المبني على استراتيجيات وفق الاحتياجات، وغياب التنسيق المتكامل بين مختلف هذه المؤسسات القطاعية، عدا عن تبعية هذه المؤسسات لأجندة الممولين والاشتراطات والعقبات من قبل سلطات الاحتلال لها.

2.3 الهيئات المحلية:

مقدمة

تلعب المجالس القروية والبلدية (الهيئات المحلية) دورا هاما جدا في العملية التنموية خاصة في الريف، فهذه المجالس أو الهيئات المحلية على تماس مباشر ويومي مع المواطنين في كافة نواحي الحياة، وهي صلة الوصل بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية، لذلك فهي تساهم في تطوير وتنمية المجتمع المحلي في مختلف المجالات منها البنى التحتية للمناطق الخاضعة لها جغرافيا، الإسكان، الخدمات كالماء والكهرباء والصرف الصحي، التعليم، الصحة، المنشآت الرياضية والمنتزهات والمراكز الثقافية والمشاريع الاقتصادية مثل المناطق الصناعية و الخدمات والمنشآت التجارية وإصدار التراخيص لمختلف المجالات (الأعرج، 1997). وليس في مجال الخدمات فقط. على اعتبار أنها اقرب إلى المجتمع المحلي من السلطة المركزية وأدرى بحاجات المواطنين وخاصة الخدماتية اليومية من السلطة المركزية. وتشكل الهيئات المحلية باعتبارها منتخبة من الأهالي بالإضافة إلى الوزارات ذات

الاختصاص ومختلف مؤسسات ولجان التخطيط جزء من مؤسسات التخطيط التنموي (حوراني، تشرين ثاني 2003).

الهيئات المحلية تعتبر أسلوب في اللامركزية السياسية تقوم الدولة بموجبة بتوزيع بعضا من صلاحياتها المختلفة، حيث يقوم دستور الدولة بتنظيم العلاقة وتحديد الصلاحيات لكل من الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي، ويعرف الحكم المحلي على انه منطقة محددة جغرافيا ولها ممثلين منتخبين من السكان المحليين ويتمتع بقدر من الاستقلالية ولها تنظيم مستمر يتمتع بالشخصية الاعتبارية(الأعرج، 1997).

2.3.1 واقع الهيئات المحلية الفلسطينية قبل أسلو:

نشأت الهيئات المحلية الفلسطينية في العهد العثماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتطورت هذه الهيئات نتيجة للعديد من القرارات السياسية المتوالية من قبل السلطات المركزية للدول التي حكمت فلسطين بدأ من العهد العثماني مرورا بالانتداب البريطاني والعهد الأردني وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي-وليس نتيجة تفاعلات على صعيد المجتمع تعبر عن الحاجة المجتمعية، وبالتالي كان الهدف الأساسي لهذه السلطات المركزية استخدام الهيئات المحلية لتطويع المجتمع الفلسطيني وضمان احتكار العملية السياسية في فلسطين بمختلف جوانبها. لذلك لم يكن هناك علاقة تكافؤية بين الحكم المركزي والسلطات المحلية مما أدى إلى عدم توفر الفرصة الضرورية لبلورة الأسس الكفيلة بتنظيم علاقة ديمقراطية على صعيد الدولة من جهة وعلى صعيد الدولة والمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، وقد عمل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية على تجريد السلطات المحلية من صلاحياتها المختلفة من خلال إصدار العديد من الأوامر العسكرية المختلفة والتي حدثت من فاعلية السلطات المحلية وقللت من قدرتها على القيام بدورها التنموي والتطويري، بل أرادها هيئات محلية مفرغة من المضامين والقدرات الايجابية، كذلك عمل على توظيف هذه الهيئات لتنفيذ سياساته ومخططاته الاحتلالية(الجرباوي، 1996).

لذلك تعرضت السلطات المحلية لعدة تأثيرات نابعة من توجهات السلطات المتعاقبة على فلسطين قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بتحقيق أهدافها المتمثلة بإلحاق الهيئات المحلية بالسلطة المركزية لاختراق المجتمع المحلي الفلسطيني، أي انه لم يكن هناك اهتمام بالتنظيم المحلي لغياب السلطة الفلسطينية(مكي، 2004)، التي تحرص على تقوية ودعم المؤسسات الوطنية الرسمية وغير الرسمية وتطويرها للقيام بدورها التنموي.

كما هو الحال في جميع المؤسسات الفلسطينية التي خضعت للسلطات المتعاقبة على فلسطين قبل مجيء السلطة الفلسطينية، بل أن الاحتلال الإسرائيلي عمل على إهمال الهيئات المحلية الفلسطينية بل ومحاربتها قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وأوصلت هذه السياسة الهيئات المحلية إلى حالة من العجز بحيث أصبحت عاجزة عن تقديم خدماتها للمواطنين بشكل جيد، ورغم ذلك فقد كان للهيئات المحلية دور خدماتي وسياسي في كثير من الأحيان و كانت هذه الهيئات من أهم المؤسسات التي عملت على تلبية احتياجات المواطنين، في وقت غابت فيه السلطة الوطنية الحاكمة، بل على العكس كانت سلطات الاحتلال تضع العقبات والعراقيل أمام عمل هذه الهيئات (بوابة التطوير الفلسطينية(ب.ت.)):. وفي هذا الإطار يقول عبد الناصر مكي:

" إن ثلاثين عاما من الاحتلال قد حملت في طياتها الكثير من الإفرازات السلبية على كل الصعد الحياتية، سواء ما كان منها سياسيا أو اقتصادياً أو حتى اجتماعياً، وكان لذلك وضعه السلبي كذلك على الصعيد الإداري للواقع الحياتي للهيئات المحلية التي لم تشهد سوى مرة واحدة انتخابات عامة في عام 1976. ومنذ هذا التاريخ حتى الآن لم تجر أية انتخابات، بل حصل خلال هذه الفترة إقالات قسرية لغالبية المجالس البلدية، وتعيين مجالس بديلة عنها من خلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي راعت في أن تسلم زمام الأمور في هذه الفترة إلى رموز يمثلون سياستها، ولهذا كان الهم الأساسي لهذه الهيئات هو مصالحهم الشخصية على حساب عملية التطوير والأعمار للمجالس المحلية، ولهذا انهارت البنية التحتية (الضعيفة) التي كانت قائمة". (مكي، 2004).

عمل الاحتلال على حرمان الهيئات المحلية من العديد من الصلاحيات مثل اقتراح وتنفيذ مشاريع تسمح بزيادة مواردها المالية، إضافة إلى قلة الموارد المحلية المخصصة لها من قبل سلطات الاحتلال، كما أن الاحتلال وضع قيوداً على الأموال التي ترد إلى الهيئات المحلية من الخارج على شكل هبات ومساعدات، وكذلك جباية الضرائب وحرمانها منها، وغيرها الكثير من القيود مما قلل الموارد المالية للهيئات المحلية، وبذلك حد من قدرة الهيئات المحلية على القيام بالمهام الموكلة إليها بالشكل المطلوب، وكان عملها يقتصر على بعض الخدمات من تجميع النفايات وخدمات المياه حيثما وجدت شبكة مياه وكذلك الكهرباء، إضافة إلى تعبيد الطرق أحياناً وكذلك الصرف الصحي في بعض المدن. ولم يكن هناك دوراً مهماً لهذه الهيئات في بقية نواحي الحياة وخاصة التنمية، ورغم ذلك فقد لعبت الهيئات المحلية دوراً في الحياة الفلسطينية أثناء فترة الاحتلال، فقد كان للهيئات المحلية دور خدماتي وسياسي في كثير من الأحيان، وقامت الهيئات المحلية بأدوار إضافية أثناء فترة الاحتلال في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية، حيث وجدت نفسها وحيدة بدون سلطة مركزية، وأمام واقع اقتصادي وعسكري وسياسي واجتماعي جديد(العرج 1997).

خلاصة

مرت الهيئات المحلية الفلسطينية بالعديد من الإدارات التي تعاقبت على فلسطين، وبطبيعة الحال فإن هذه الهيئات خضعت لسياسات هذه الإدارات، ولم تحظ هذه الهيئات بالدعم الكافي من مختلف الإدارات، لان هذه الإدارات غريبة عن المجتمع الفلسطيني ولها أهداف سياسية خاصة بها، خاصة الاحتلال الإسرائيلي، وقد واجهت الهيئات المحلية العديد من العقبات لغياب السلطة الوطنية التي تدعمها وغياب القانون الفلسطيني الذي يحكم عملها وتبعيتها إلى قوانين الإدارات المتعاقبة وأوامر الاحتلال العسكرية لتجريدتها من دورها التنموي الهام.

رغم ممارسات الاحتلال الشرسة من محاولات احتواء الهيئات المحلية وإصدار الأوامر العسكرية إلا أن العديد من الهيئات المحلية لعبت دورا مهما في خدمة المواطنين، وبطبيعة الحال كان هذا الدور تقوم به الهيئات التي يمثلها مجالس وطنية وليس مجالس معينة من قبل سلطات الاحتلال. وكان لهذه الهيئات دورا مهما على الصعيد الوطني أيضا، في ظل غياب السلطة، كما أن العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية لعبت دورا بارزا في سد بعض الفراغ الذي أحدثته الاحتلال في عمل الهيئات المحلية خاصة في التنمية الصحية، التعليمية والاقتصادية كما رأينا سابقا.

2.3 واقع التنمية بعد أوسلو:

منذ بدء العملية السلمية في الشرق الأوسط والتي كان أولها اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، بدأ الحديث يدور عن مساعدة الشعب الفلسطيني من خلال العديد من المؤسسات الدولية، من اجل تحسين أوضاع الناس في الأراضي المحتلة وإشغالهم عن سبب انتكاستهم الحقيقية وهي الاحتلال، وقد زاد عمل العديد من المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين كما ونوعا، سواء كانت مؤسسات تنموية دولية مثل المؤسسات الأمريكية أو مؤسسات تنموية أوروبية تابعة لدول الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مع بداية ظهور أزمة الخليج بعد احتلال العراق للكويت، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور المؤيد لعملية سلمية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من اجل ضمان وقوف الدول العربية إلى جانبها في حربها ضد العراق من اجل إخراج العراق من الكويت، وقد ساهمت نتائج هذه الحرب في تعزيز الموقف الأمريكي في العالم العربي وأصبحت أمريكا اللاعب الأول على مسرح الأحداث في المنطقة وبمباركة من العالم العربي والقيادة الفلسطينية، وبناء على ذلك تم عقد مؤتمر مدريد الذي همش به

دور القوى العالمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وكان دورهم مقابل أمريكا دور ثانوي، واقتصر الدور الأوروبي على الدعم المالي (معلم، 1999). وخلال المباحثات المتعددة الأطراف ظهر على الأفق بوادر اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي نتج عنها اتفاق أوسلو.

مع إعلان اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993 بدأ الحديث عن التمويل لمختلف القطاعات لدعم المجتمع الفلسطيني، وتم تشكيل مجموعة الدول المانحة، من أجل دعم المسيرة السلمية إلى الأمام، وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أكبر الداعمين للعملية السلمية في الشرق الأوسط بدء من مؤتمر مدريد من خلال الوفد الأردني الفلسطيني المشترك وانتهاء بتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن في شهر أيلول من عام 1993، وما تلا اتفاق أوسلو من اتفاقيات كاتفاكية وأي ريفر وشرم الشيخ والقاهرة..

مع ظهور بوادر اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل طلبت الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير من مجموعة من الخبراء الفلسطينيين وعلى رأسهم الخبير الاقتصادي د.يوسف الصايغ بإعداد خطة تنموية طموحة، وبالفعل تم إعداد خطة تنموية طموحة من عام 1994 إلى العام 2001، وعضل عن هذه الخطة التي وضعت على الرف، تم إعداد برنامج التأهيل الطارئ من قبل البنك الدولي وبالتنسيق مع الدول المانحة، وقد وضعت آليات مدروسة من أجل التنسيق بين الأطراف المانحة من أجل التنسيق لوضع الأولويات والبرامج والحيلولة دون تكرار المشاريع، وقد وضع البنك الدولي على سلم الهرم ألتنسيقي لمنتدى المانحين (نخلة، 2004).

وبناء على ذلك تعهدت الدول المانحة بتقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية الوليدة لاتفاق أوسلو، وقد عقد العديد من المؤتمرات لهذا الشأن، والتي كان أهمها مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في واشنطن في تشرين أول من نفس العام، وقد كان هدف هذا المؤتمر إلى تقديم المساعدات المادية والعينية للسلطة الفلسطينية (إبد، 2004)، كما أن المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين زاد عملها كما ونوعا سواء كانت مؤسسات تنموية دولية مثل المؤسسات الأمريكية، أو مؤسسات تنموية أوروبية تابعة لدول الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد كان نصيب السلطة الفلسطينية بمختلف وزاراتها ومؤسساتها من التمويل الأجنبي لعملية التنمية في فلسطين ما نسبته 84% من مجموع المساعدات، أما المؤسسات الأهلية فقد تلقت 8% من إجمالي المساعدات، في حين كان نصيب الاونوروا ما نسبته حوالي 9.6% من هذه المساعدات، وهذه المساعدات كانت على شكل منح أو قروض، وقد بلغت نسبة القروض من مجمل الأموال المقدمة 15%، وكان مجمل المساعدات التي قدمت للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2003 حوالي 6.6 مليار دولار، وقد كان المعدل السنوي قبل عام 2000 حوالي 500 مليون دولار، ومنذ ذلك العام ارتفع

المعدل السنوي إلى 1000 مليون دولار، وقد بلغت مساهمة الولايات المتحدة حوالي 15% من مجمل المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2003. أما الدول الأوروبية فقد بلغت نسبة مساهمتها أكثر من 30% من تلك المساعدات المقدمة للفلسطينيين ما بين 1994-2003 (عبد الكريم، 2004).

بطبيعة الحال لم يكن هدف القوى العظمى مساعدة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة بقدر ما كان لهم أهداف قومية في المنطقة العربية، وجميع الأموال التي تم تقديمها للفلسطينيين في سبيل دعم المسيرة السلمية في المنطقة والتي هي في الأساس لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني، بقدر ما كانت هذه الأموال احد الآليات الهامة التي تستعملها هذه الدول لتحقيق مصالحها وهذا ما يؤكد Kant بقوله "لا يثار الشك دائما عندما يتم مساعدة دولة ما من قبل الآخرين، الذي يثير الشك ويهدد الدولة هو أن يتم استعمال الأموال كأداة من اجل السيطرة والهيمنة على الآخرين" (معلم، 1999).

شكل ظهور الرأسمالية مع ظهورها في العالم الحديث مفهوم التبعية، فقد حرصت الدول المتقدمة تقنيا إبقاء دول العالم الثالث تابعة لها، لتحقيق مصالحها الخاصة وضمان بقائها متفوقة عليها لضمان سيطرتها التجارية والعسكرية، وهذا يشكل نمطا جديدا من أنماط الاستعمار الغير عسكري، وتكون التبعية إما اقتصادية أو تجارية أو مالية أو تقنية، ف ضمان الدول المتقدمة استيرادها للموارد الأولية من الدول النامية بأسعار زهيدة وبيع هذه الدول السلع المصنعة وذات التقنية العالية من أهم أولويات الدول المتقدمة لاستمرار هيمنتها على دول العالم الثالث وأسواقها (فتح الله، 1995)، بمعنى ضمان بقاء هذه الدول متخلفة لان التبعية نتيجة للتخلف، ووجود إسرائيل في المنطقة العربية احد الأسباب لبقاء الهيمنة لهذه الدول على المنطقة العربية ويشكل الأمن لإسرائيل كما سنرى لاحقا عنصرا مهما من عناصر استمرار التخلف في المنطقة العربية، عدا عن بقاء الوطن العربي مشتتا وعدم إمكانية توحيده وبالتالي توحد جميع المصادر الطبيعية والبشرية للأمة العربية، وجميع هذه الأمور أثرت علينا كفلسطينيين وأدت إلى التدخل القوي من هذه الدول على الشعب الفلسطيني وعلى استقلاله، وجميع الأموال التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني كمنح هدفها إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالشكل الذي يرضي إسرائيل ويسكت الفلسطينيين رغما عنهم بحكم سيطرة القوي على الضعيف. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اكبر الداعمين للعملية السلمية واكبر المانحين للسلطة الفلسطينية بحكم المصالح القوية لهم في المنطقة العربية.

كما هو معلوم لدى الجميع مدى الدعم المنقطع النظير الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على الصعيد المادي أو السياسي، على اعتبار أنها الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة

العربية، وهي تدرك مدى أهمية الصراع العربي الإسرائيلي، وتعمل جاهدة على إنهاء هذا الصراع بشكل يرضي إسرائيل ويحافظ على أمنها بالدرجة الأولى دون الاهتمام بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي سياق دعم المسيرة السلمية التي تصب في مصالحها القومية في المنطقة تقدم الأموال، ليس لمساعدة الشعب الفلسطيني وتحقيق تنمية له بقدر ما تساهم هذه الأموال في تحقيق السلام المطلوب إسرائيلياً وأمريكياً، والأموال التي تقدمها كمساعدات للشعب الفلسطيني إحدى أدوات تحقيق أهدافها، وهذا ما يؤكد الدكتور رباح مهنا فقد أشار " إلى تبعية وكالة التنمية الأمريكية لوزارة الخارجية الأمريكية وبالتالي فهي تقوم من خلال دورها التمويلي بتنفيذ السياسة الأمريكية. واعتبر أن المساعدات الأمريكية تستهدف إفساد المجتمع الفلسطيني، عدا عن ذلك فقد "كشفت الولايات المتحدة عن نواياها الحقيقية تجاه الشعب الفلسطيني عبر وكالة التنمية الأمريكية والتي أخذت في الفترة الأخيرة تشترط على المتقدمين لطلب الحصول على المعونات الأمريكية التوقيع على تعهد بعدم تقديم أي دعم لفرد أو هيئة لها ضلع في النشاط "الإرهابي" وفق القوانين الأمريكية المعمول بها في هذا الشأن". (لبد، 2004)، كما حاولت الولايات المتحدة الضغط على المانحين بتبني وثيقة الإرهاب، وقد لاقى هذا الشرط رفضاً من السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. كما أن المعونات الاقتصادية الأمريكية مرهونة بموافقة لجنة الاعتمادات للعمليات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، كما أن هذه اللجنة تنظر أولاً إلى تقارير أجهزة المخابرات الأمريكية حول طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بالحركات والأحزاب الفلسطينية المعارضة ولطبيعة إجراءاتها وفعاليتها لضمان أمن إسرائيل قبل أن تقوم بالمصادقة على تقديم المعونات والمنح، عدا عن أهمية ثقل الصوت الأمريكي لدى المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى وقدرته في التأثير على قرارات هذه المؤسسات باتجاه أجندتها السياسية (لبد 2004،

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الأموال عبر وكالة التنمية الأمريكية، والمؤسسات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي ووكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا، و يعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات التي تقدم المساعدات للسلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق في وضع وتنفيذ الخطط و تخصيص صرف الأموال المقدمة من الدول المانحة لمشاري ع التنمية الفلسطينية (لبد 2004،) ويكمن ثقل الدور الأمريكي لدى البنك الدولي بثقل صوته الذي يتجاوز 18% من مجمل الأصوات، والموافقة على أي قرار لدى البنك يجب أن يحظى بغالبية 85% من الأصوات وبالتالي لا يمكن لأي قرار أن يوافق عليه في البنك الدولي دون موافقة الولايات المتحدة، كما [البنك الدولي يدار من قبل من تعينهم الولايات المتحدة ومقره في واشنطن، ويقوم بتدريب الخبراء والاقتصاديين وبالتالي فهو مؤسسة فعالة جزئياً لأنها ستعمل لحساب سياسات الولايات المتحدة الخاصة بها](#) (السعد، 2005، 7 نيسان)، مما يجعلها قادرة على السيطرة على سياسات وتوجهات البنك لخدمة سياساتها تجاه الدول النامية. وبالتالي فهي تقرر

أين ومتى ستصرف أموال المانحين الذين يقدمون الأموال من خلال البنك الدولي - خاصة الذين يقدمون الدعم من خلال البنك الدولي - وحجم هذه الأموال و تجبير هذا الدعم لسياساتها التي تحقق أهدافها ومصالحة حليفها الاستراتيجي "إسرائيل"، ولنفس هذا الغرض طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير لزيادة تبعية الوطن العربي تحديدا لها. وإذا ما تم النظر إلى هذه المساعدات فيلاحظ أنها لا يمكن أن تساهم في إنتاج اقتصاد فلسطيني لأنها لا تتناسب مع الأولويات والحاجات التنموية الحقيقية للشعب الفلسطيني بقدر ما أن هذه المساعدات مشروطة بتطابقها مع البرامج والمصالح الأمريكية (أبو الهيجاء، 2004، 19 كانون ثاني). وهذا ما يؤكد الموقف الأمريكي والأوروبي اللذان ساندوا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمقاطعة الحكومة الفلسطينية المنتخبة بطريقة ديمقراطية ونزيهة، وفرضهم الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني عقابا له على خياره الديمقراطي لأنه لا يتماشى مع سياساتهم وأجندتهم.

لعب الإتحاد الأوروبي دورا كبيرا في عملية تمويل مختلف البرامج والمشاريع في الأراضي الفلسطينية قبل وبعد اتفاقية أوسلو، وقد زاد حجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد بعد اتفاقية أوسلو، و يعتبر الإتحاد الأوروبي اكبر الممولين للفلسطينيين على مستوى المانحين قاطبة، وبطبيعة الحال فان للاتحاد الأوروبي مصالح في المنطقة العربية كما للولايات المتحدة كما رأينا سابقا، ويتمثل الدور الأوروبي بالدعم القوي للمسيرة السلمية فالاتحاد الأوروبي يرى أن الصراع العربي الإسرائيلي يؤثر في أمن الاتحاد، لذلك فان للاتحاد الأوروبي مصلحة قوية في امن واستقرار المنطقة، إضافة إلى حاجة الاتحاد الماسة إلى البترول العربي، وفي هذا السياق طرح الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة المتوسطة بين دول الاتحاد ودول البحر المتوسط الأخرى "الدول العربية"، للمحافظة على مصالحه في الوطن العربي سواء كانت اقتصادية كحاجتها للنفط العربي و تطوير العلاقة التجارية مع هذه الدول بحيث لا تتأثر منتجاته على المستوى الاستراتيجي، أو أمنية كالمحافظة على الاستقرار في المنطقة العربية و الحد من الهجرة إلى دول الاتحاد وعمل مشاريع استثمارية لخلق فرص عمل في هذه الدول . لهذا فان الاتحاد الأوروبي معني بتمييز نفسه ايجابيا عن الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحه في الوطن العربي، وفي هذا الإطار يرى بعض السياسيين والاستراتيجيين الأوروبيين أن اهتمام الولايات المتحدة بالوطن العربي مؤقت ومرهون بحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى اعتماد أوروبا على النفط العربي أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يحتم على أوروبا الاهتمام أكثر في المنطقة العربية التي يسودها السلام، لان انتشار الأسلحة والتوتر في المنطقة العربية تهدد الأمن القومي الأوروبي (معلم، 1999).

لذلك عكف الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم للدول العربية وخاصة فلسطين للمحافظة على هذه المصالح وإبقاء علاقاته مع الدول العربية جيدة، وهذا يتضح في آلية تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فهو لا يضع شروطا خاصة غير تلك التي تملئها لجنة الأنظمة المالية والقانونية لدى السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل، أي دون المرور عبر قناة البنك الدولي. كما أن العديد من الدول خاصة اليابان تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في آلية تقديم الدعم وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو "الأونروا". (لبد، 2004).

عند النظر إلى القطاعات التي تم توزيع المساعدات عليها فإننا نلاحظ أن القطاعات الاجتماعية وبناء المؤسسات حظيت بالنسبة الأكبر من هذه المساعدات والتي بلغت 4.3 مليار دولار أو ما نسبته 66% من الإجمالي، أم البنى التحتية فقد انفق عليها حوالي 1.5 مليار دولار شكلت 22% من إجمالي المساعدات، أما القطاعات الإنتاجية فقد حظيت بما نسبته 7% من مجموع المساعدات. لقد ساهمت المساعدات الدولية في تحقيق بعض الإنجازات في مجال البنى التحتية والتعليق والصحة والرعاية الاجتماعية، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية وتمويل عجز الموازنة الجارية إلا أن هذه المساعدات لم تنجح في تحقيق الانعتاق المطلوب للاقتصاد الفلسطيني من العوامل المؤثرة الخارجية، كما أنها لم تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن المؤثر الإسرائيلي، كذلك لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الخارجية نفسها، ويتضح ذلك من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الكثيرة التي تصف الحالة المعيشية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (عبد الكريم، 2004).

عند النظر إلى حجم المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال الفترة 1994-2003 نلاحظ الكم الهائل من الأموال التي ضخت عليهم، إلا أن هذه الأموال لم تساهم بالتنمية الموعودة أو حتى بجزء منها، فقد كان للاشتراطات والأجندة للمانحين دور مهم في ذلك، حيث أن اهتمام المانحين انصب في دعم المسيرة السلمية على حساب إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي رغبها الفلسطينيون وبعيدا عن الأولويات التنموية الملحة لهم، إضافة إلى غياب الرؤيا الإستراتيجية الواضحة لدى مؤسسات السلطة الفلسطينية التي ورثت مؤسسات هشة ومدمرة من الاحتلال، كما أن الدور الهام الذي لعبه البنك الدولي في تسيير أمور الأموال المقدمة للفلسطينيين كان أحد الأسباب لذلك، إضافة إلى نوعية القطاعات التي صرف عليها الكم الهائل من الأموال لم تساهم في إيجاد فرص عمل مستدامة، وكان حجم الإنفاق على المشاريع الإنتاجية يعادل 7% من مجمل المساعدات كما ذكرت سابقا. بالإضافة إلى ذلك كله القيود والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال والتي تهدف إلى منع أي محاولة فلسطينية للانعتاق والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية والتبعية لاقتصادها، وقد طالت تلك القيود جميع مناحي الحياة الفلسطينية، ويشي تقرير التنمية الإنسانية 2004 "إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي

الفلسطينية يعد من أكثر العقبات استثناء في وجه التنمية الإنسانية في الأقطار العربية (مركز الخليج للأبحاث(2005)، إضافة إلى الاشتراطات التي يملها الاحتلال على نوع المشاريع المنوي القيام بها بأموال المساعدات(عبد الكريم،2004).

2.3.1 الانتفاضة الثانية

إن الإجراءات التعسفية خلال الانتفاضة الحالية من اغتيالات وقتل السكان العزل، والاعتقالات التعسفية والإغلاقات الشاملة والحوجز المنتشرة في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، والعقوبات الجماعية للسكان وحظر التجوال وهدم للمنازل وتخريب المرافق العامة والبنية التحتية ومصادرة الأراضي وتجريفها، إضافة لما تقوم به حالياً من بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والذي سيبلغ 43.5% من مساحة الضفة الغربية عند اكتمال بنائه، كل ذلك أدى إلى الحد من قدرة السكان على الحركة وحرمانهم من نقل البضائع والسلع وعدم القدرة على الوصول إلى أماكن عملهم، وحرمان الطلاب والمدرسين من الوصول إلى مدارسهم، كذلك أدت هذه الممارسات إلى زيادة عدد الفقراء بنسبة 58% في الأراضي الفلسطينية، علاوة على ذلك تدهور في الصحة بشكل عام وزيادة فقر الدم لدى 37% من الأطفال من عمر 6-56 شهراً، و 48% من النساء بين اعمار 15-48 عاماً (مركز الخليج للأبحاث(2005)، وقد كانت نسبة الفقراء في ازدياد منذ بدء الانتفاضة ويقدر "البنك الدولي أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (2.1 دولار يومياً) ارتفع من 21% مع اندلاع الانتفاضة الثانية إلى 23% في نهاية عام 2000 و إلى 59% في نهاية عام 2002(البنك الدولي(2003). كذلك أدت هذه الممارسات إلى "تدهور حاد في الدخل القومي والنتائج القومي الإجمالي حيث بلغ كل منهما في نهاية عام 2003 وعلى التوالي (3.768 و 3.396) مليون دولار أمريكي، وبعدها قد بلغا في العام 2000 (5.056 و 4.198) مليون دولار أمريكي" ، وقد أدت هذه الأوضاع خلال انتفاضة الأقصى إلى توجيه التمويل من قبل وزارة التخطيط نحو المساعدات الطارئة والإنسانية وإعادة الأعمار والتي شملت بمجملها 70% من إجمالي التمويل المقدم للسلطة الفلسطينية، في حين أن إجمالي التمويل الموجه لدعم القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية لم يتجاوز 10% من إجمالي التمويل، بمعنى أن جل التركيز كان يتجه للإغاثة والاعتياش وان جهود التنمية لن تأتي بثمارها في ظل الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(1999).

أشارت اغلب الدراسات أن أسباب الفقر في فلسطين تعود إلى الاحتلال بالدرجة الأولى وسيطرته على الموارد الطبيعية الفلسطينية وعلى الأرض، وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي،

إضافة إلى تحويل الكثير من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، بالإضافة إلى الإجراءات الاحتلالية الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاج فلسطينية. في دراسة برنامج دراسات التنمية لجامعة بيرزيت عام 1999 أفادت أن أسباب الفقر تعود بالدرجة الأولى إلى البطالة المستشرية في الأراضي الفلسطينية. وفي دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أفادت أن خط الفقر لعام 1996 بلغت 765 دولار لكل شخص سنويا، وفي دراسة للمركز أيضا أجريت عام 2003 فقد بلغ خط الفقر 396 دولار سنويا (الخالدي، ب، ت)، وهذا يؤكد أن خط الفقر قد ازداد بشكل كبير خلال الانتفاضة الحالية بسبب فقدان الكثير من الأيدي العاملة فرص العمل.

انخفض حجم المساعدات الموجهة للبنية التحتية بعد اندلاع الانتفاضة، حيث لم تتجاوز 307 مليون دولار، أو ما نسبته 10% من المساعدات خلال المرحلة الثالثة، في حين بقيت القطاعات الاجتماعية وبناء المؤسسات تحظى بنصيب الأسد من هذه المساعدات (80%). وأبرز ما يميّز هذه المرحلة هو زيادة حصة دعم الموازنة الجارية للسلطة لتغطية العجز المستمر والكبير فيها وكذلك حصة البرامج الاغاثية الطارئة، ورغم أن المساعدات المقدمة للفلسطينيين ساهمت في تحسين البنى التحتية لبعض القطاعات إلا أن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية السابقة الذكر في الانتفاضة الثانية أدت إلى تدمير وتخريب ما عمر، ويشير تقرير التنمية البشرية انه بالرغم من تزامن تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية مع المساعدات إلا أن هذه المساعدات لم تستطع تحسين الأوضاع وعلاج الأزمات المسببة لها وهي المؤثر الإسرائيلي بمختلف أشكاله المناهض لتحقيق التنمية الفلسطينية، كما أن هذه المساعدات من المتوقع أن لا تسهم في تعزيز فرص التنمية (عبد الكريم، 2004)، مع العلم أن البنك الدولي يشير إلى أن المانحين وفروا حوالي 315 دولار أمريكي للشخص الواحد، وهو مستوى من الالتزام المالي والدولي لم يسبق له مثيل (البنك الدولي) (2003). لقد عمل الاحتلال طيلة المرحلة الانتقالية على وضع العراقيل والقيود لمنع الانعتاق والتحرر من الهيمنة والتبعية، وقد طالت هذه القيود مختلف مناحي الحياة الفلسطينية إضافة لعملية التمويل الدولي، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2002 لجامعة بيرزيت أن المساعدات الدولية لم يتم صرفها ضمن خطة تنموية شاملة ومدروسة بقدر ما كانت هذه المساعدات ضمن رؤية محدودة ومجزئة من قبل العديد من المانحين وفق دراساتهم الخاصة. (مؤتمر التنمية البشرية، 2002). وهذا ما أكدته ورشة العمل حول الشراكة الفلسطينية العربية المنعقدة في بيروت والتي أشارت إلى أن الأموال لا توجه ضمن إستراتيجية إنمائية شاملة (بوابة التطوير الفلسطينية، 2004).

في سياق نصيحته حول المساعدات الأجنبية قال مدير معهد الحقوق لجامعة بيرزيت بان المساعدات الخارجية يجب أن توجه نحو حاجة البلد، وحاجة البلد يجب تحدد من قبل الجهات الفلسطينية،

وضرورة تأهيل كوادر قادرة على تحديد الاحتياجات إن لم يكن هناك طواقم مؤهلة لذلك، وقال أن هناك ضرورة تخصيص نسبة للمصاريف لتحسين الأنظمة الإدارية والمالية للمؤسسة المعنية، كما أشار إلى ضرورة تقوية قدرات المؤسسات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع والحد من الاعتماد على الشركات و الدول و المؤسسات المانحة، وشدد على أهمية عدم خلق حالة من التبعية الدائمة في الاعتماد على المساعدات المشروطة، حتى لا يصل الشعب الفلسطيني إلى دولة مستقلة اسمياً، وفعلياً دولة تعيش تحت الحماية الدولية.(منصور،2000).

رغم وجود السلطة بعد اتفاقيات أوسلو، وبدئها بالعمل على إعادة الأعمار والعمل على تنمية مختلف القطاعات المختلفة، وبالرغم من الكم الهائل من المساعدات التي تلقتها، إلا أنها أصدمت باشتراطات المانحين وأجندتهم من جهة، ومن جهة أخرى عدم إعطاء الأولويات والخطط الفلسطينية التنموية اهتمام من قبلهم، بالإضافة إلى ربط المساعدات بالعملية السلمية، عدا عن ممارسات الاحتلال والتي أدت إلى منع تنفيذ العديد من المشاريع التنموية من جهة ومن جهة أخرى إلى التدمير المبرمج للبنية التحتية المحتلة خصوصاً في الانتفاضة الثانية، مما أعاد السلطة إلى المربع الأول، بمعنى انه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بدون زوال الاحتلال والاستقلال التام و الاعتماد على الذات لإحداث التنمية المنشودة، ويمكن الاستعانة بالمساعدات الخارجية ولكن المساعدات غير المشروطة.

2.3.2 الهيئات المحلية بعد أوسلو:

بناء على اتفاقيات أوسلو أنشئت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في أيار من عام 1994 وتسلمت صلاحياتها من السلطات الإسرائيلية وبذلك تكون السلطات المحلية ولأول مرة تحت إدارة فلسطينية، وقبل عام 1994 كان هناك 139 هيئة محلية، أما الآن فيوجد 503 هيئات محلية.(فلسطين،وزارة الحكم المحلي،2004).

وقد ورثت السلطة الفلسطينية بلديات ومجالس قروية ضعيفة ذات نظام إداري ومالي هش، حال دون قيامها بمهام وخدمات فاعلة لغياب الكفاءات والخبرات عن مجالات عديدة(مكي،2004). وقد كانت هذه الهيئات تعاني من عدة معوقات بسبب سياسات الاحتلال منها المعوقات الاقتصادية مثل تبعية الهيئات للسلطة المركزية واعتمادها عليها مادياً والرقابة المالية الصارمة عليها كذلك المعوقات الإدارية والتي تشمل عدم تفويض السلطات والمركزية الشديدة، إضافة إلى الترهل الإداري وعدم توفر الكفاءات بسبب المحسوبية في التعيين والتوظيف(اشتية،2004).

في ظل هذه الأوضاع عانت السلطة من العديد من المشاكل في هذه المجالس فقد كان اغلب هذه المجالس معينة من قبل سلطات الاحتلال، وبنية تحتية إما غير موجودة أو بنية مهدمة لعدم تطويرها،

كذلك معظم الهيئات المحلية لا يوجد بها مخططات هيكلية سواء للمدن أو للقرى تتناسب مع الاحتياجات التنموية الفلسطينية، كما أن الكوادر الفنية في هذه المجالس ضعيفة وغير متطورة لتلبي حاجة العصر الذي نعيش فيه، إضافة إلى أن غياب الموازنات المالية في هذه المجالس والتي

جدول 1. 2: الخدمات المتوفرة لدى الهيئات المحلية *

الخدمة	البلديات (121)		المجالس القروية (503)		لجان المشاريع (130)	
	توفر الخدمة	النسبة المؤوية	توفر الخدمة	النسبة المؤوية	توفر الخدمة	النسبة المؤوية
شبكة كهرباء	112	%93	199	%79	59	%46
شبكة مياه	120	%100	238	%95	89	%70
مجمع نفايات	120	%100	201	%84	56	%40

* (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004).

كان من المفروض تخصيصها للهيئات المحلية لتمكينها من القيام بالواجبات والمهام الملقاة على عاتقها مما أضعف قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات من ناحية ومن التطور في مختلف المجالات من ناحية أخرى، (بوابة التطوير الفلسطينية (ب.ت.)): ويوضح الجدول رقم 1. 2 الذي اعد من قبل وزارة الحكم المحلي مدى توفر الخدمات الأساسية للهيئات المحلية:

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال كانت تجمع من إيرادات الضرائب حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، إلا أن إنفاقها على البنية التحتية لم يتجاوز أكثر من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ("بوابة التطوير الفلسطينية، 2004).

عملت وزارة الحكم المحلي بشكل حثيث على تطوير الهيئات المحلية وتأمين الدعم المالي لتنفيذ المشاريع الملحة للهيئات المحلية، وقد اتسمت الأعوام ما بين 1994-2000 بجهد حثيث لتطوير البنى التحتية المدمرة، ولم يكن بإمكان الوزارة تلبية كافة احتياجات الهيئات المحلية لان الاحتياجات ضخمة للواقع المدمر كما أسلفنا كذلك بسبب شح المصادر المالية والتي اعتمدت بالأساس على المساعدات الخارجية، وقد عملت الوزارة على ترسيخ فلسفة بمنظور حديث يتسم بالحدثة لطبيعة دور وعمل الهيئات المحلية ليشمل إضافة إلى الخدمات التقليدية المقدمة منها للسكان ليتعداه إلى دور تنموي اجتماعي وثقافي وتربوي ورياضي وكثير من المهام، وقد حرصت الوزارة على إعطاء الدور الأساسي للهيئات المحلية في عملية التنمية، وأصبحت الهيئات المحلية هي التي تحدد الاحتياجات و

الأولويات للمشاريع التنموية من خلال التشاور مع المجتمع، على اعتبار أنها جزء من مؤسسات التخطيط التنموي كما أسلفت سابقاً.

على الرغم من مختلف الإنجازات التي تحققت في مختلف المجالات في الهيئات المحلية إلا أن الممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الحالية من اغلاقات واجتياحات وتدمير مبرمج لمختلف نواحي الحياة أدت إلى تدمير الكثير من البنى التحتية التي تم إنجازها، كذلك قيام الاحتلال بتدمير البنى التحتية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها إضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي، جعلت الهيئات المحلية أمام تحديات صعبة وأعدت الكثير منها إلى نقطة الصفر وبعضها إلى تحت الصفر و أصبحت الهيئات المحلية مجبرة على تحمل مسؤولياتها وتعبئة الفراغ الذي تركته السلطة الفلسطينية عنوة، مما أثقل على كاهل هذه الهيئات أعباء جديدة، عدا عن توقف الدعم المالي الذي كان يأتي من الدول المانحة بسبب الظرف السياسي، مما أدى إلى توقف بعض الهيئات عن تقديم خدماتها، وأجبرته هذه الظروف على وضع خطط طوارئ لمواجهة هذه الظروف وتحولت من مؤسسات خدمتية وتنموية إلى مؤسسات تساهم في خلق فرص عمل لإغاثة العاطلين عن العمل ومساعدة أصحاب البيوت المدمرة، وإعفاء الكثير من الأسر من مستحقات الماء والكهرباء، والعمل الجاد على محاولة إصلاح ما تم تدميره في ظل شح الموارد المالية. كل هذه الأمور حدثت بل أعاققت تنفيذ الكثير من المشاريع خاصة ذات الأبعاد التطويرية والتنموية. (بوابة التطوير الفلسطينية(ب.ت.)).:

لقد اعتمدت الهيئات المحلية بالأساس على المساعدات الخارجية للنهوض بالبنى التحتية في مختلف المجالات، ومن خلال الاتصال المباشر مع الممولين أو من خلال التنسيق مع دوائر الحكم المحلي التابعة لوزارة الحكم المحلي الموجودة في مختلف المحافظات، وبطبيعة الحال اعتماد الهيئات المحلية على هذا الدعم جعل عملها مرهون بمعايير وشروط المانحين وليس وفق الأولويات التي تتبناها الهيئات المحلية، حيث أنه في كثير من الأحيان لا تتفق شروط ومعايير المانحين مع الأولويات الملحة للهيئات المحلية، ومن هذه الاشتراطات نسب المساهمة المجتمعية لبعض المشاريع التي تكون أحياناً أكبر من مقدرة الهيئات المحلية. ويشير تقرير للبنك الدولي إلى وجود خلل بين أداء المانحين في عدة مظاهر وهي:

عدم إشعار الفئات المستهدفة بأن هذه المشاريع المقدمة لهم من قبل المانحين، وعدم إشراكهم في تحديد احتياجاتهم وإعطائهم دور فاعل في متابعة استدامة المشاريع، كما أن المانحين لم يولوا القدر الكافي في بناء قدرات المجالس القروية والبلدية للمحافظة على استدامة المشاريع وعمل مشاريع جديدة (البنك الدولي (2003)، إضافة إلى ما ذكره تقرير البنك الدولي فإن "صعوبة التجاوب بين المانحين والمستفيدين لاختلاف الثقافات، القيم وأسلوب العمل، والتعارض بين أساليب عمل المانحين

أنفسهم وعجزهم عن توحيدها ، أسباب أخرى أدت إلى خلل في أداء المانحين (حوراني،تشرين ثاني 2003)، و يؤكد تقرير التنمية البشرية على إخفاق المساعدات والى حد بعيد في تفعيل دور مشاركة الفئات المهمشة في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بها(مركز دراسات التنمية.ب،ت):

خلاصة

لقد عملت وزارة الحكم المحلي منذ استلامها مسؤولياتها جاهده على دعم الهيئات المحلية ماديا وفنيا لمساعدتها على القيام بمهامها بشكل جيد، وشرعت بتنظيم العلاقة بين الحكم المحلي والهيئات المحلية بما يتناسب مع التطور الحاصل في مختلف جوانب الحياة، وقد استطاعت الوزارة بالتعاون مع الهيئات المحلية تنفيذ العديد من المشاريع الهامة التي تخدم الفئات المستهدفة للهيئات المحلية، من إنشاء وإعادة تعمير البنى التحتية المدمرة، إلا أن إجراءات الاحتلال التعسفية من قتل للبشر وتدمير للحجر والشجر أعادت الهيئات المحلية إلى نقطة البداية، وازدياد الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الهيئات في ظل الانتفاضة الثانية، عدا عن شح المصادر المالية لدى الهيئات المحلية واعتمادها على المانحين لدعم مشاريعها وارتباط هذه المساعدات باشتراطات المانحين التي تتبع سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة بهم وعدم تطابقها في كثير من الأحيان مع الأولويات الفلسطينية كانت من أهم معوقات تطور هذه الهيئات المحلية.

الفصل الثالث

3.1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نشأته-أهدافه تطوره في فلسطين

المقدمة

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احد أهم مؤسسات الأمم المتحدة، وقد انشأ البرنامج في العام 1956 بناء على قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة، وهو مؤسسة عالمية تدعو للتغيير وتوصل البلدان للمعرفة وتجربة المصادر من اجل مساعدة الناس للوصول إلى حياة أفضل، من خلال الخبرة العالمية للتنمية والتطوير التي اكتسبها البرنامج من خلال العمل في مختلف البلدان النامية ونقل تجارب البلدان الناجحة إلى البلدان الأخرى، ويعمل البرنامج في 166 بلدا على إيجاد حلول تخص كل بلد حسب طبيعته بالاعتماد على الموارد المحلية وتطوير قدراتهم المحلية، والعمل على إيجاد شبكة واسعة من الشركاء. وقد بلغت موازنة البرنامج عام 2003 ما قيمته 769 مليون دولار ولدى البرنامج خطة لزيادة موازنته لتصل إلى 1.1 بليون دولار عام 2007(UNDP,2004).

بدا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في فلسطين في كانون أول من عام 1978 تنفيذًا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي طلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على(تحسن

الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، من خلال التعرف على احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وتصميم مشاريع محددة) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001). وذلك بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى زيادة البطالة والفقر، وبطبيعة الحال عدم وجود مؤسسات وطنية تعنى بمختلف المجالات التنموية في ظل الاحتلال، مما زاد من تدهور الأوضاع في كافة مرافق البنية التحتية من مدارس، مراكز صحية، طرق، بالإضافة إلى المياه والصرف الصحي، في الوقت الذي شهدت فيه تزايداً مستمرا في التعداد السكاني. دأب المجتمع الدولي على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، لكن هذه المساعدات أخذت الطابع الإنساني من خلال وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني، وبناء على قرار الجمعية العامة السالف الذكر قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبادرة لمساعدة الشعب الفلسطيني، فقد تم في المرحلة الأولى تأسيس مقرأ له في نيويورك وآخر في شرقي القدس لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وتم العمل على تشكيل حملة للتبرعات لهذا البرنامج الذي بدأ العمل فيه فعليا عام 1980(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د)، "وقد منح البرنامج صلاحيات فريدة من نوعها، حيث أنيطت به مسؤولية تقديم المساعدة المالية والفنية للشعب الفلسطيني بالرغم من استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وغياب المؤسسات الحكومية الفلسطينية في ذلك الوقت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001). كما أن البرنامج في فلسطين يتميز في مصادر التمويل، حيث أن التمويل لبرامجه في مختلف أنحاء العالم تتم من مصادر البرنامج الداخلية التي يتم رصدها من خلال المساعدات الطوعية لأعضاء الهيئة العامة للأمم المتحدة، أما في فلسطين فيتم رصد مبلغ رمزي من مصادره الأساسية ويعتمد اعتمادا أساسيا على الدعم المقدم من الدول المانحة لتنفيذ أنشطته. وبعد قدوم السلطة الفلسطينية عقب اتفاقيات أوسلو أحدث البرنامج تغيرات إستراتيجية وأصبحت السلطة مضيضة للبرنامج وشريكة رئيسية له في تحضير و تخطط مشاريعه وتنفيذها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د)، كذلك يعتبر البرنامج المظلة الإدارية لعدة منظمات التابعة للأمم المتحدة في فلسطين، منها منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة حقوق الإنسان (OHCHR)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFCEF)، منظمة العمل الدولية (ILO)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ويوجد للبرنامج مقر رئيسي في القدس ومكاتب فرعية في غزة، رام الله، بيت ساحور ونابلس. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(ب،ت-أ).

3.1.1 رسالة البرنامج:

لكل مؤسسة أو برنامج رسالة يعمل على تحقيقها ويفيد البرنامج أن رسالته هي:

"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو بمثابة شبكة الأمم المتحدة العالمية للتطوير ، ويعمل على خلق التغيير وربط الشعوب بالمعرفة والخبرة والموارد، لمساعدتهم على بناء حياة أفضل . نحن نعمل في 166 دولة. نساعد شعوبها على إيجاد حلول خاصة بهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. وخلال مسيرة تطوير القدرات المحلية، تستعين الشعوب بكوادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة شركائها الواسعة. لقد تعهد زعماء العالم بالعمل لتحقيق أهداف الألفية الجديدة ، وتقليص الفقر بنسبة 50% بحلول عام 2005. وتقوم شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بربط وتنسيق الجهود المحلية والدولية من أجل تحقيق تلك الأهداف. نصب تركيزنا على مساعدة الشعوب على بناء نفسها وتبادل الخبرات والحلول المتعلقة بتحديات الحكم الديمقراطي. تقليص الفقر، الحد من الأزمات والتعافي منها، الطاقة والبيئة، تقنية المعلومات والاتصالات ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-أ)

3.1.2 إستراتيجيات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين:

أن إستراتيجية عمل البرنامج في فلسطين تندرج تحت الاستراتيجيات التالية وفق تقريره(عشرون عاما من التنمية)هي:

1/ دعم المؤسسات الفلسطينية والمساعدة في بنائها:
بعد استحداث السلطة الفلسطينية بناء على اتفاقيات أوسلو، نفذ البرنامج العديد من المشاريع لمساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها، وقد كانت أول هذه المشاريع مساعدات طارئة لمعظم وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية والتي تمثلت بتزويدها بالمعدات و الاثاث و أجهزة الحاسوب الضرورية لكل مؤسسة حديثة التكوين. وبعد ذلك بدأ العمل على مساعدة هذه المؤسسات في تطوير وزيادة الكفاءة الفنية و الإدارية لموظفيها من خلال برامج التدريب المكثفة في الداخل والخارج. ثم بدأت مرحلة تقديم المساعدة الفنية ذات المستوى الرفيع لتمكين تلك المؤسسات، مما ساهم مساهمة كبيرة في وضع وصياغة سياساتها وخططها المستقبلية.

2/ تنمية ودعم الاقتصاد الفلسطيني:

تركزت مشاريع البرنامج في مساعدة الشعب الفلسطيني الخاصة بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أ- مشاريع التنمية الزراعية: وذلك من خلال العمل على تنمية وتطوير القدرات البشرية لكادر وزاره الزراعة، والعمل على تطوير قدرات الوزارة في مجال تحليل السياسات والتخطيط، والمساعدة في صياغة القوانين المختلفة لتمكين الوزارة من تقديم أفضل الخدمات للمزارعين. والتركيز على مساعدة المزارعين في الحصول على نتائج إيجابية ملموسة، مع التركيز على أن المجتمعات الريفية ومجموع المزارعين يجب أن يكونوا المستفيدين الرئيسيين من المساعدات المقدمة. كذلك العمل على زيادة التعاون والتنسيق وتطوير العلاقات بين الوزارة من جهة، والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص من جهة أخرى. أي أن إستراتيجية البرنامج تعتمد على كل هذه العوامل لتطوير مجموعة من البرامج والمشاريع التي تقوي القدرات البشرية وتعمل على بناء البنية التحتية الزراعية بتوافق وانسجام مع استراتيجيات وزارة الزراعة الفلسطينية، مستعينا بخبرات المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والخبراء العرب والأجانب.

ب- تنمية القطاع السياحي: تركز جهود البرنامج على إزالة المعوقات التي تواجه هذا القطاع الاقتصادي الهام، وإيجاد مناخ إيجابي يستطيع القطاع السياحي من خلاله المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ويسعى البرنامج إلى المحافظة على التراث الفلسطيني والمواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية.

ج- تنمية ودعم قطاع الخدمة الاجتماعية

أن المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية لمعالجة قضايا الخدمة الاجتماعية الفلسطينية قليلة جدا بالمقارنة مع المساعدات المقدمة للقطاعات الأخرى، ورغم ندرة هذه المساعدات إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحالات الأكثر الحاحا، وتحديد الحاجات الخاصة بالمرأة، وترتكز إستراتيجية البرنامج في مساعدة القطاع الاجتماعي على مبدئين أساسيين وهما: توافق إستراتيجية البرنامج مع إستراتيجية السلطة.

انسجام هذه الإستراتيجية مع الأهداف العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاربة الفقر، وقد اعتمد البرنامج على مخصصات لمحاربة الفقر وإحداث تنمية بشرية مستدامة، ويعمل البرنامج في هذا الإطار على محورين هما:

أولا: زيادة مساهمته في مشاريع السلطة الفلسطينية التي توضح السياسات الخاصة بالتخطيط السليم لمحاربة الفقر وزيادة المساعدات المقدمة للفئات المهمشة والأكثر حاجة في المجتمع.

ثانيا :مساعدة هذه الفئات مباشرة من خلال مشاريع البنى التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- دعم البنية التحتية وتطويرها في الضفة والقطاع : لا شك أن تطوير وتأهيل البنية التحتية مرتبط بالقطاعات الأخرى، وإعادة تأهيل الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وأنظمة

الاتصالات والمستشفيات والمدارس الخ.... مرتبط ارتباطا وثيقا و مباشرا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وتتوافق إستراتيجية البرنامج مع إستراتيجية السلطة ودعمها. فالإستراتيجية

لكل منهما تعتمد على تلبية الحاجات الآنية الملحة للمنشات القائمة أصلاً ، وزيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الجديدة ذات الصلة بالأهداف الإستراتيجية، وترتكز جهود البرنامج في المجالات التالية:

- 1/ الاستثمار في صيانة وتحديث المنشآت القديمة والاستثمار في منشآت جديدة في التعليم ، الصحة، الزراعة، المياه، الصرف الصحي والطرق.
- 2/ تشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في مجالات البنية التحتية.
- 3/ تطوير خطط البنية التحتية للمدن والقرى.
- 4/ دعم وتطوير الإستراتيجية الفلسطينية طويلة المدى للتشغيل.

هـ- مشاريع التنمية الريفية: تركز مشاريع البرنامج في التنمية الريفية على مبدأ المشاركة الكاملة مع وزارة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية، وتعمل على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر في المناطق الريفية، من خلال تحسين وتطوير خدمات البنية التحتية الأساسية وإحداث تنمية اقتصادية محلية، ويمكن تلخيص إستراتيجية البرنامج بما يلي:

- 1/ مساعدة المناطق الريفية من خلال تحسين شبكات الطرق وربطها بالمناطق الحضرية وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، وتحسين الإنارة وخدمات جمع النفايات الصلبة إضافة إلى تحسين الأبنية المدرسية والعيادات الصحية ومراكز المجتمع.
- 2/ تطوير الاقتصاد المحلي بإيجاد فرص عمل مناسبة وتقليص حجم البطالة وتزويد خدمات مالية اقرضية بمبادرات محلية، وتقديم مساعدات مباشرة لتنمية البنية التحتية الإنتاجية مثل مشاريع الطرق الزراعية، استصلاح الأراضي، ومشاريع الحصاد المائي والري وبناء مراكز التخزين والتصنيع وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي.
- 3/ مساعدة المجالس المحلية وتقوية قدراتها على إدارة شؤونها الداخلية، كذلك لجان التخطيط الإقليمية في الريف.
- 4/ مساعدة وزارة الحكم المحلي في توجهاتها بتطبيق السياسة اللامركزية في الانتقال من مركزية الوزارة إلى المستوى المحلي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001).

3. 1. 3 أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني:

هناك عدة أهداف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حددها البرنامج بعد عقد القمة الألفية لزعماء العالم حيث يقول "خلال قمتهم الألفية، في أيلول 2000، اتفق زعماء العالم على مجموعة من الأهداف المستهدفة وعلى أجندة طموحة للحد من الفقر وتحسين الحياة سميت الأهداف التنموية الألفية. وتم

الرصد لكل هدف مجموعة واحدة أو مجموعتين من الاستهدافات، ومعظماً للعام 2015، باستخدام العام 1990 كنقطة الانطلاق . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(ب،ت-ج)، وهذه الأهداف هي: تقليص الفقر إلى النصف؛ تحقيق التعليم الأساسي؛ المساواة بين الجنسين؛ وخفض نسبة الوفيات بين الأطفال؛ وتحسين الصحة الإنجابية؛ الحد من الأوبئة مثل الإيدز والملاريا و حماية البيئة وتطوير شراكة عالمية للتنمية (مدل ايست اون لاين(2005).

وكشريك في شبكة التنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المهمة الجسيمة لبرنامج المساعدات للشعب الفلسطيني هو العمل على إنجاز هذه الأهداف بخاصة فيما يتعلق بتنمية الشعب الفلسطيني. وبغية تحقيق هذه الأهداف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج المساعدات للشعب الفلسطيني في القطاعات التالية:

- 1/ الحكم الديمقراطي: من اجل تنمية المؤسسات والعمليات التي هي ليست فقط انعكاسية لـ "رغبة الشعب" وإنما أيضا أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين العاديين و بضمنهم الفقراء.
- 2/ الحد من الفقر لخلق حلول مصنوعة على المستوى المحلي والخلاقة إضافة إلى مساعدته لجعلها فعالة، من خلال تأمين صوت اكبر للناس الفقراء وتوسيع الوصول إلى الموجودات الإنتاجية والفرص الاقتصادية، إضافة إلى ربط برامج الفقر مع الاقتصاد العالمي والسياسات العالمية للبلدان.
- 3/ منع الأزمات والانتعاش لمساعدة الناس في إصلاح الخراب الذي يقع في أوقات الأزمات والصراع وتعزيز وتنفيذ السياسات والبرامج التي تدمج ما بين منع الصراع وآفاق بناء السلام.
- 4/ سياسة طاقة وبيئة راسخة والتي بدونها لا يمكن تأمين تنمية مستدامة للأجيال القادمة.
- 5/ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تزويد الناس بألة قوية للمشاركة في الأسواق العالمية؛ تشجيع المساءلة السياسية؛ تحسين إيصال الخدمات الأساسية وتعزيز فرص التنمية المحلية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(ب،ت-ج).
- 6/ بناء الطاقات التقنية وتقوية القدرات الخدمائية لإدارة المشاريع وتعزيز الخبرات الإدارية مع مؤسسات المجتمع المدني، السلطة الوطنية، السلطات المحلية، والقطاع الخاص الفلسطيني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د).

3.1.4 مصادر التمويل والمشاريع:

يتم تمويل البرامج والمشاريع المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اغلب بلدان العالم من مصادر البرنامج الداخلية التي يتم رصدها سنوياً من خلال المساعدات الطوعية لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أما في فلسطين فهناك عدة مصادر للتمويل التي يعتمد عليها البرنامج لتنفيذ برامجه ومشاريعه ، ويعتمد اعتماداً كلياً على الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لتنفيذ أنشطته

المختلفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د)، و يتميز تمويل البرنامج في فلسطين ع ن باقي برامجه ومشاريعه ، حيث يتم رصد مبلغ رمزي من مصادر البرنامج الأساسية لدعم البرنامج في فلسطين ، ومن ابرز الدول أو الجهات التي دعمت البرنامج حتى الآن الاتحاد الأوروبي ، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001) البنك الإسلامي للتنمية واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني وغيرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-ب).

ويؤكد البرنامج أن هناك ازدياد مستمر في زيادة الدعم من الدول المانحة، فقد وصلت موازنة البرنامج عام 1993 إلى 15 مليون دولار، وقد ازدادت هذه الموازنة بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 لتصل إلى 235 مليون دولار منذ هذا التاريخ حتى عام 1998، أي ما يعادل 47 مليون دولار أمريكي سنوياً، وبقيت التبرعات السنوية منذ ذلك الحين ضمن معدلها وهي 40 مليون دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د)، وقد بلغت قيمة البرامج والمشاريع المقدمة من البرنامج منذ نشأته وحتى نهاية عام 2003 ما قيمته 500 مليون دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-ب).

3.1.5 منهجية العمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كافة أنحاء العالم بشكل أساسي على تقديم المساعدات الخدمائية، تاركاً بذلك المساعدات المالية لمؤسسات أخرى مثل البنك الدولي. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فالكم الأكبر الذي يدعمه برنامج مساعدات الشعب الفلسطيني تعتبر مشاريع مالية صغيرة ومتوسطة الحجم مثل بناء المدارس، تأهيل مراكز صحية، شق طرق، معالجة منشآت الصرف الصحي، شبكات المياه الخ.... حيث أن توسيع وتطوير البنية التحتية هي من أهم متطلبات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يأخذ على عاتقه كامل المسؤولية للمشاريع التي سيدعمها أو سيمولها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتعاون مع مؤسسات محلية، على عكس المشاريع التي يقدمها في الدول الأخرى، حيث يفوض مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو الدول المتلقية لهذه المساعدة. لقد كان هذا ضرورياً وخاصة في المراحل الأولية للبرنامج، على اعتبار انه لم تكن هناك حكومة فلسطينية قائمة، والمؤسسات المحلية القليلة لم تكن مؤهلة بما فيه الكفاية لتحمل تلك المسؤولية. ولكن في الآونة الأخيرة وبعد تشكيل السلطة الفلسطينية تم تحويل مسؤولية تخطيط وتنفيذ المشاريع لمؤسسات فلسطينية تعمل ضمن أنظمة الشفافية والمحاسبة التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريعه. وقد اثبت هذا النظام مصداقيته في توفير خدمات التنمية للشعب الفلسطيني والذي تم الترحيب به من قبل الدول المانحة كوسيلة للتحقق من

الشفافية والمساءلة المالية. ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1993 دأب برنامج مساعدات الشعب الفلسطيني على تأمين خبرات مؤسسات الأمم المتحدة لتنمية المجتمع الفلسطيني بمشاركة مجموعة من مؤسسات السلطة ومؤسسات فلسطينية أخرى.

يعتمد برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في خططه التنموية الرئيسية بفلسطين، على الخطط التي تم دعمها منذ إنشاء البرنامج، وترتكز البرامج والمشاريع التي يقدمها البرنامج على تلبية الحاجات المباشرة للفئات المستهدفة من خلال تحديد أولويات التنمية التي تم تشخيصها من قبل وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني. وذلك من خلال الأصعدة والفعاليات لأن يتم دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني لمشاركة نظرائه الفلسطينيين في تعزيز القدرات وتبادل الخبرات كشركاء رئيسيين في عملية التنمية و تنفيذ المشاريع.

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في المشاريع التي ينفذها على استخدام الأيدي العاملة بشكل أساسي، والتي تعالج المشكلة المزمنة في نسبة زيادة البطالة وقلة المصادر المالية. بالإضافة إلى ذلك يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تعزيز وتقوية الاقتصاد الفلسطيني من خلال تبادل الخبرات مع القطاع الخاص الفلسطيني بدل الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

يعتمد كثير من المانحين على خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخطيط ووضع البرامج، المهندسين الماليين، وخبراء المشتريات والمتخصصين في التنمية البشرية وذلك من اجل تجنب تأسيس مقرات لهم بشكل منفصل. واستخدام القدرات الداخلية بهذا الشكل مكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني من تنفيذ أنشطة مختلفة في قطاعات مختلفة منها قطاعات تخص بشكل كبير تأهيل البنية التحتية وحتى الانخراط في تعزيز القدرات الإدارية، التنمية الاجتماعية، التدريب والتأهيل، وعند الحاجة يلجا إلى اقتباس الخبرات من الخبراء المعتمدين لدى الأمم المتحدة.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ضمن الأنظمة والقوانين الإدارية والمالية المعتمدة دولياً، وتدخّل ضمن الرقابة والتدقيق كمؤسسة دولية عامة. فجميع أنشطتها تخضع للشفافية التامة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة خبراته الإدارية و الخدماتية بالتعاون الوثيق مع مؤسسات السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بالتنفيذ الكفؤ لهذه المؤسسات، والذي يهدف إلى تدعيم مسيرة السلام والتنمية والبنية التحتية والقدرات المؤسساتية الاقتصادية منها والاجتماعية.

يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني اهتماماً بإنشاء علاقة وثيقة مع جميع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، تشمل الوزارات التي لها علاقة ببرامجه ومشاريعه وهي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الزراعة، التربية، الحكم المحلي، الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء

وسلطة المياه الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بجهود التنمية من خلال المؤسسات الفلسطينية ودمج الخبرات في قطاعات مختلفة وبين الوزارات المختلفة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-د).

خلاصة:

من الواضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له العديد من المشاريع والبرامج في مختلف القطاعات التي يعمل بها في فلسطين، كما أن موازنات البرنامج أيضا ليست بالقليلة، وبما انه برنامج يتبع الأمم المتحدة فلا بد أن له دور هام في عملية التنمية في مختلف دول العالم ومنها فلسطين، وله من الخبرات التي اكتسبها من العمل في مختلف هذه الدول، وبمقدوره نقل الخبرة من بلد إلى آخر لما يتمتع به من سمعة وشرعية دولية.ولا بد أن لهذا البرنامج تأثير على واقع التنمية في فلسطين.

3.2 برنامج التنمية الريفية المحلية (LRDP)

3.2.1 مقدمة

تعتبر الهيئات بمختلف أشكالها بلديات، مجالس قروية و لجان مشاريع المظلة التي تقدم مختلف الخدمات للمواطنين، وتشكل البلديات النسبة الأكبر في القدرة على تقديم الخدمات للمواطنين بحكم الإمكانيات المتوفرة لديها وتأتي في المرتبة الثانية المجالس القروية وبعدها لجان المشاريع، وهذه التجمعات السكانية الصغيرة المنتشرة في أرجاء الوطن لا تستطيع تلبية احتياجات السكان منفردة، كما أن زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الإدارة المركزية ومتطلبات العصر الحديث جعلت الكثير من الدول تبحث عن أساليب واليات للتقليل من الأعباء الملقاة على عاتقها و" لم يكن أمامها إلا أن تتخلى عن كثير من سلطاتها المركزية التي يمكن القيام بها محليا"(عبد العاطي، 2005). ومن هنا بدا تطبيق اللامركزية في كثير من الدول من خلال إعطاء بعض الصلاحيات للإدارات المحلية لتخفيف الأعباء عن الإدارة المركزية ضمن نظام قانوني معين بحسب الأنظمة والقوانين المتبعة في الدولة الواحدة.

3.2.2 اللامركزية الإدارية ومجالس الخدمات المشتركة:

هناك العديد من النماذج على لجان العمل المشتركة للهيئات المحلية بمسميات مختلفة وتشارك جميعها بهدف الوصول إلى اللامركزية الإدارية والعمل على تنمية مجتمعاتها المحلية بالتعاون والتنسيق مع السلطة المركزية، حيث أن التخطيط على المستوى الوطني لوحده لا يسهم في تنمية لوحده ولا بد من

التخطيط والتنظيم على المستويين الإقليمي والمحلي ليكمل كل منهما الآخر حتى يتحقق النجاح (ويغرز، 1997)، خصوصاً أن الإدارة المركزية لا يمكن لها الإلمام بجميع حاجات السكان، والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم يجعل السكان المحليين غير راضين عن قرارات حكوماتهم المركزية، حيث أن هذه القرارات غالباً ما تكون بعيدة عن حاجات ومشكلات السكان المحليين في المستويات المحلية المختلفة، فمن خلال الإدارة اللامركزية للهيئات المحلية و بالمشاركة الشعبية الفعالة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل " Planning from below يمكن أن تساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية والتي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ويجب أن تكون أهداف التخطيط المركزية تتسجم مع أهداف التخطيط الإقليمية وغير مناقضة لها. ويرى تودارو (Todaro أن " التخطيط من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة، وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز احترام الذات " Self-Esteem"، والحرية أيضاً، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار" (جامعة أم القرى، 2003). وتعرف الإدارة اللامركزية بأنها:

الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن اللامركزية هي أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة (جامعة أم القرى، 2003).

أن العمل على إرساء مبادئ الشفافية والمساواة مرهون بإلغاء مركزية السلطة (UNDP, 2004) ويفيد برنامج التنمية الريفية بان اللامركزية بأنها عملية نقل المسؤولية والسلطة والمصادر من السلطة المركزية إلى الهيئات الوطنية التي تعمل على المستوى المحلي، وان اللامركزية هي عملية ديناميكية طويلة الأمد ويمكن تحقيقها من أعلى إلى أسفل وبالعكس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003-ب)).

من أجل أن تكون الإدارة اللامركزية فعالة وتقوم بدورها على أكمل وجه فلا بد من توفر الصلاحيات الكافية لها وتمتلك الكفاءة والقدرة الإدارية لهيئات ومؤسسات التخطيط الإقليمي. ويجب أن تتنازل الإدارة المركزية عن جزء من صلاحياتها لصالح هيئات التخطيط المحلية. وتؤكد الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) إن فشل العديد من خطط التنمية الإقليمية في مختلف الدول النامية ومنها الريفية يعود إلى الأساليب الإدارية التي تتبعها هذه الدول في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها، وهذا الفشل ليس ناجماً عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها. (جامعة أم القرى، 2003)، وتقوم اللامركزية الإدارية على الاستقلالية للهيئة الإدارية من ناحية ولقدر من الرقابة المركزية من ناحية ومن ناحية أخرى لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية للوحدة الإدارية ومستقلة عن السلطة المركزية،

كذلك لها اختصاصات بإدارتها ولها الحق بإدارة أعمالها ولها مواردها المالية الخاصة بها (عبد العاطي، 2005).

أن الإدارة اللامركزية للهيئات المحلية تساهم في التعامل مع الاحتياجات الضرورية للسكان أكثر من الإدارة المركزية بحكم ارتباطها الوثيق مع السكان المحليين والاتصال المباشر والدائم معهم، وعلى دراية أكثر بحاجة السكان التنموية، واقدر على معرفة الإمكانيات والموارد المحلية المادية والبشرية المتاحة في مناطقها من السلطة المركزية. كما أن هذه الهيئات لها القدرة على التأثير على المجتمع المحلي أكثر من السلطة المركزية إذا كانت منتخبة وتحظى باحترام وثقة المجتمع المحلي، مما يعزز فرص مساعدة المجتمع المحلي لهذه الهيئات أو اللجان للقيام بدورها على أكمل وجه لتنمية هذا المجتمع وتنفيذ المشاريع بمساهمة المجتمع المادية والمعنوية في مختلف المجالات. من نماذج اللامركزية الإدارية لجان التخطيط المشتركة للأقاليم لمختلف التجمعات السكانية المتقاربة والتي تهدف إلى تجميع الإمكانيات المتوفرة و الموارد المتاحة لهذه التجمعات وتقديم الخدمات للمواطنين عبر برامج ومشاريع مشتركة تساهم في تقليل التكاليف على الهيئات المحلية لعمل هذه البرامج بشكل منفرد ولتبادل الخبرات فيما بينها. كما أن هذه المجالس تساهم في تعزيز اللامركزية الإدارية وإعطاء أعضاء هذه المجالس الصلاحيات في التخطيط والتنفيذ لمختلف البرامج والمشاريع بناء على الأولويات التنموية لها وكذلك الاستقلالية المالية مع وجود الرقابة عليها ضمن الأنظمة والقوانين للبلد. ومن هذه النماذج:

1/ رابطة بلديات هولندا

تأسست رابطة بلديات هولندا في عام 1912 والتي كانت استجابة للحصول على معلومات أوفر، تحسين الاتصالات والتشاور على قاعدة مؤسسية بين البلديات والحكومة المركزي ة من جهة وبين البلديات نفسها من جهة أخرى، وقد بدأت الرابطة ب 26 بلدية لتشمل عام 1950 كل بلديات هولندا رغم أن العضوية بها اختيارية، وتتلخص المهام الرئيسية لهذه الرابطة بالأمور التالية:

1/ القيام بدور الوسيط بين السلطة المركزية والبلديات: ساهم انتشار الرابطة بعمل حلقة وصل قوية بين السلطة المركزية والمستوى المحلي من خلال الربط بين الاحتياجات التي تحدد على المستوى المحلي والتي يحتاج تلبية هذه الاحتياجات إلى تغيير في السياسات على المستوى الوطني أو حتى بسن التشريعات الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات، فوجود الرابطة ساهم في التواصل بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية وساعد على "خلق الظروف التي يمكن أن تكمل سلطات الحكم المركزية والمحلية إحداها الأخرى بفاعلية" (ويغرز، 1997)، وهذا بطبيعة الحال ساهم في توافق التخطيط على المستوى المحلي والإقليمي لمصلحة البلد.

2/ للبلديات نطاق واسع من المهام والمسؤوليات الملقى على عاتقها، وإنشاء الرابطة ساهم في التواصل بين الهيئات المحلية نفسها ويمكن الهيئات المحلية قليلة الخبرة من الاستفادة من خبرات الهيئات الأكثر خبرة من خلال الدورات والمؤتمرات، وقد أدى إنشاء الرابطة لتصبح منبرا مؤسسيا يجري من خلاله تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة

3/ الجوانب التنظيمية: تشكل الجمعية العمومية للرابطة الأساس لرابطة البلديات وتجتمع مرة كل سنة للمصادقة على الميزانيات والنظر في تعديل النظام الأساسي وتنتخب رئيسا للرابطة بناء على توصية مجلس الإدارة. إن أداء هذه المهام، وتحديد الأولويات، فتقره الاحتياجات الملموسة للأعضاء. غير أن المبدأ الأساسي في جميع الأوقات هو الحرص على النوعية الجيدة لأنشطة الحكم المحلي حتى يتاح العمل للسلطات المحلية اللامركزية بأفضل صورة تحقق مصلحة الجمهور. (ويغرز، 1997).

في بلد مثل هولندا لا يوجد مشاكل تمويلية لتنفيذ مشاريع مشتركة بين الهيئات المحلية المتقاربة جغرافيا كما في البلدان النامية، إلا أن هناك حاجة لمجالس مشتركة مثل رابطة البلديات تساهم في إيصال الاحتياجات للسلطة المركزية وتعمل على رسم السياسات ووضع الخطط الإستراتيجية، وتغيير التشريعات لتتلاءم مع الاحتياجات للهيئات المحلية بالتنسيق والتكامل مع الحكومة المركزية عدا عن تبادل الخبرات فيما بينها، وتشكيل قوى ضاغطة باتجاه تغيير السياسات التي تخدم التنمية المحلية وبالتالي التنمية الوطنية.

2/ التنمية الريفية المحلية في مصر:

عملت مصر منذ ثورة يوليو 1952 على تنمية المجتمعات الريفية من خلال العديد من البرامج والمشاريع الرسمية والأهلية، منها ما كان على مستوى القرية الواحدة ومنها ما كان على مستوى التخطيط الإقليمي كمشروع التخطيط الإقليمي بأسوان وقد أكسبت هذه المشاريع خبرات واسعة يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية مثل أهمية المشاركة الشعبية والجهود الأهلية في التنمية الريفية، وقد أثبتت المشاركة الشعبية مدى تأثيرها وكيف تربط بين الجهود والاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتحقق مبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير. كذلك أهمية التعاون والترابط بين الكوادر الفنية والقيادات الشعبية، ويتطلب ذلك التدريب الجيد للكوادر الفنية بمختلف التخصصات التي تهم تنمية الريف. كما أن الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية أي التنمية المتوازنة بين القطاعات المختلفة قادرة على الاستقرار والاستمرار. إضافة إلى الحاجة إلى ربط تنمية القرية بإطار التنمية لما يحيط بها من ريف، حيث أن جهود التنمية لا يمكن أن تتحقق على مستوى القرية من خلال إمكانياتها ومواردها الذاتية الطبيعية والبشرية ولكن يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق مع موارد البيئة المحيطة بها ريفا وحضرا. كذلك خطا التوسع في الخدمات إلى ابعدها من الأساس الاقتصادي المتاح (الجوهري، 1998).

رغم كل الجهود التي بذلت لإحداث تنمية في المجتمعات الريفية المصرية والتي يمكن أن توصف بأنها جهود جبارة، إلا أنه لا يزال هناك فجوات كبيرة في التنمية بين الريف عن الحضر، وبحاجة إلى إعادة النظر في الآليات المتبعة في التنمية الريفية في مصر.

3/ مجالس الخدمات المشتركة في الأردن:

يوجد في الأردن العديد من الإدارات والتي تجسد مبدأ اللامركزية الإدارية على أساس توزيع الاختصاصات الإدارية والتنموية بين السلطة المركزية ووحدات الإدارة المحلية و الإقليمية، ومن هذه الإدارات مجالس الخدمات المشتركة، ويتم تشكيل هذه المجالس بناء على قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على توصية من المحافظ أو المتصرف، ومجلس الخدمات المشتركة يتكون من العديد من المجالس البلدية والقروية المتقاربة جغرافياً، ولكل مجلس الشخصية الاعتبارية ويتم تحديد عدد الأعضاء ورئيس المجلس، وتتمارس هذه المجالس صلاحيات المجالس البلدية والقروية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والمشاريع التنموية المشتركة للمجلس، كما أن رئيس المجلس يمارس صلاحيات رئيس البلدية المنصوص عليها في قانون البلديات، وقد انشأت هذه المجالس بهدف تطوير نظام الإدارة المحلية ويوجد نوع من العلاقة بين المجالس المحلية. كذلك هناك التخطيط الإقليمي والذي يقسم الأقاليم في الأردن وفق التقسيم الإداري القائم، والذي يعتبر كل محافظة إقليم تنموي، وقسمت هذه الأقاليم إلى ثلاثة مستويات وهي: الأقاليم التنموية، المناطق التنموية والوحدات التنموية، وقد حددت وزارة التخطيط الأهداف التالية للتخطيط الإقليمي وهي:

- 1/ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.
 - 2/ توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمات في جميع المناطق في المملكة.
 - 3/ تقليل العبء الإداري والتنموي عن السلطة المركزية بمختلف هيئاتها.
 - 4/ تنمية روح المواطنة والانتماء وترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار التنموي، مما يساهم في تعميق الشعور بالمسؤولية لدى المواطن والمسؤول.
 - 5/ الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع عملية صنع القرار الإداري والتنموي
- ولكن هناك العديد من المشاكل والعقبات التي تواجه التخطيط الإقليمي في الأردن، ومن هذه المشاكل: شدة الرقابة على عمل الإدارات الإقليمية مما انعكس سلباً على استقلال هذه الإدارات، وحد من حريتها في ممارسة صلاحياتها الإدارية والتنموية، فهذه الإدارات لا تشمل صلاحياتها في الخدمات التعليمية والصحية، وقراراتها التنموية يجب أن تأخذ موافقة السلطة المركزية خاصة في ما يتعلق بالأنفاق والصرف على المشروعات التنموية العامة، كما أنها لا تمتلك صلاحية ممارسة أي أنشطة اقتصادية

أو مشاركة القطاع الخاص مما يقلل من مواردها المادية والبشرية ويبقيها عاجزة عن أداء مهامها التنموية، كذلك ضعف المشاركة الشعبية في إدارة الوحدات الإدارية المختلفة رغم أن هذه الإدارات وجدت لحل مشاكلهم(جامعة أم القرى،2003).

من الواضح أن المجالس أو الإدارات الإقليمية سواء مجالس الخدمات المشتركة أو إدارات التخطيط الإقليمي في الأردن لم ترتق إلى مستوى اللامركزية الإدارية، وهناك سيطرة واضحة وشديدة من السلطة المركزية على هذه المجالس، كذلك عدم توفر المصادر المالية والبشرية المؤهلة يحد من قدرة هذه الإدارات عن أداءها، عدا عن عدم مشاركة السكان المحليين ليس في إدارة هذه المجالس فحسب بل عدم مشاركتهم في تحديد الاحتياجات الأولويات والتخطيط بناء على هذه الأولويات. كذلك تعيين رؤساء و أعضاء هذه المجالس لا يسهم في التفاعل بين المجتمع المحلي وهذه المجالس.

3.3 مجالس الخدمات المشتركة في فلسطين:

قبل قدوم السلطة الفلسطينية كان هناك (30)بلدية و(109) مجلس قروي، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية تم إعادة هيكلة تنظيم وهيكلية الحكم المحلي وزادت البلديات إلى (121)بلدية والمجالس القروية إلى (252)مجلسا(UNDP, 2003) بالإضافة إلى (130) لجنة مشاريع.(فلسطين،وزارة الحكم المحلي،2004)، إن هذا العدد الهائل من الهيئات المحلية والذي يمثل التجمعات السكانية المنتشرة في أرجاء الوطن بحاجة إلى الكثير من الخدمات، وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة أو غير الموجودة أصلا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، تحتم وجود تعاون وتنسيق بين الهيئات المحلية المتقاربة جغرافيا والمنسجمة ثقافيا و لإنشاء خدمات مشتركة فيما بينها، ومجالس الخدمات المشتركة إحدى أدوات هذا التعاون والتنسيق كما رأينا سابقا. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفكرة المجالس المشتركة في العام 1994 من اجل تعزيز اللامركزية للسلطات المحلية في المناطق الريفية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وهو يمثل نموذج شراكة بين البرنامج من جهة والسلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية والمؤسسات المانحة من جهة أخرى، ويشرف على البرنامج لجنة توجيهية تتكون من ممثلين عن وزارات الحكم المحلي، المالية، التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(ب،ت-ر).

عقب اتفاقيات أوسلو وبمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDCF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم بدء برنامج التنمية الريفية المحلية (Local Rural Development Program) في بداية عام 1994 في منطقة جنين، وقد اعتمد البرنامج مبدأ ترويج اللامركزية وتقوية البنى المؤسساتية من خلال معالجة النقص في البنى التحتية و الخدماتية ومعدلات الفقر المرتفعة في المناطق الريفية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(ب،ت-ر). وكذلك عمل على تشجيع المشاركة الشعبية في

تحديد الاحتياجات أولويات التنمية الملحة والمشاركة في التخطيط والتنفيذ للمشاريع، كذالك هدف إلى تقليل الهوة بين الريف والمدينة والتوجه إلى المناطق الريفية الأكثر تهميشاً وحرماناً. (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004)، واعتمد البرنامج على توفير المصادر والدعم الفني كوسائل للمساعدة في تحسين القدرات المؤسسية للجان التخطيط الإقليمية لتنفيذ برامج ومشاريع تنموية، وقد صمم البرنامج لدعم الهيئات المحلية في الريف الفلسطيني لتنفيذ الأنشطة على أساس الإقليم الجزئي الواحد كوحدة جغرافية واحدة، وقد قسمت الأقاليم الجزئية وفقاً للمعايير التالية:

- 1/1 إقليم جزئي متفاعل بتعداد سكاني "علاقات ديمغرافية"
- 2/ تواصل جغرافي واقتصادي واجتماعي
- 3/ مستوى الخدمات المتوفرة حيث تعطى الأولوية للأقاليم التي تفتقد للخدمات الأساسية
- 4/ يكون مركز الإقليم الجزئي بلدية تصنيف ب للاستفادة من خبرة البلدية في إدارة وتنفيذ الأنشطة. (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004).

تشكل في فلسطين العديد من مجالس الخدمات المشتركة، سواء المدعومة من برنامج التنمية الريفية المحلية أو المدعوم من مؤسسات أخرى، وقد صدر قانون المجالس المشتركة والذي يحمل رقم (1) لعام 1998 والذي يمكن الهيئات المحلية المتجاورة جغرافياً من تشكيل مجالس خدمات مشتركة للقيام بمهمة أو مهمات بالتعاون فيما بينها، بهدف رفع كفاءة الخدمات وتحسينها وتقليل التكاليف، وقد انشأ العديد من مجالس الخدمات المشتركة، منها ما هو قائم على خدمة واحدة مثل مجلس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة، ومنها ما هو متنوع الخدمات، وبلغ عدد المجالس المشتركة للتخطيط والتطوير (55) مجلساً بالإضافة إلى (15) لجنة تخطيط إقليمية ليصبح هناك (70) مجلساً مشتركاً في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلون (627) هيئة محلية، وبعض الهيئات المحلية عضوة في أكثر من مجلس.

عند بدء برنامج التنمية الريفية المحلية لم يكن هناك أي مرجعية قانونية تحكم هذه اللجان، وكانت ذات إطار إداري و نظام داخلي مصادق عليه من وزير الحكم المحلي، وليس له مرجعية قانونية، ومن أجل جعل هذه المجالس ذات إطار قانوني فقد تم الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الحكم المحلي، وتم تعديل نظام المجالس الخدمات المشتركة والذي يحمل رقم (1) لعام 2003 وأخذت هذه المجالس البعد التنموي التطويري للإقليم الجزئي الذي تعمل به، وسميت بمجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير وتمت المصادقة على هذا القانون من قبل وزير الحكم المحلي. (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004).

وقد اعتمد البرنامج في المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية المحلية بعد اختيار إقليمين جزئيين في محافظة جنين وباستخدام عملية منظمة للتخطيط بالمشاركة، بحيث تشكل القرى لجان التخطيط الإقليمية، وفي هذه المرحلة كان التركيز موجهاً على المستوى المحلي أكثر من التركيز على المستوى

التنسيقي مع الوزارات ذات الاختصاص مع مراعاة المشاركة المجتمعية. بناء على التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية أوصى بمرحلة ثانية من برنامج التنمية الريفية المحلية (LRDP) مع بعض التعديلات الطفيفة وقد دعمت المرحلة الثانية والتي بدأت في العام 1997 من قبل (UNDP، UNCDF) واليابان، وتم اختيار أربعة أقاليم جزئية لإنشاء لجان تخطيط إقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار في هذه المرحلة ضرورة خلق مشاريع مشتركة لخدمة مجموعة من القرى بناء على الدروس المستفادة من المرحلة الأولى. وفي هاتين المرحلتين تم التركيز على البنى التحتية في القرى المستهدفة في الأقاليم الجزئية ولم يعط الاهتمام الكافي لبناء المؤسسات وتعزيز قدرات كوادر لجان التخطيط (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003-ب)).

بناء على التجارب والخبرة المكتسبة في المرحلتين الأولى والثانية وتمويل من المفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الأمريكية (EC و USAID) بدأ العمل في المرحلة الثالثة والتي بدأت في العام 1999، مع توسيع البرنامج ليشمل أحد عشر إقليماً جزئياً مع زيادة في التمويل لمصلحة القرى والمشاريع المشتركة، وفي هذه المرحلة تم التركيز على ضمان استمرارية لجان التخطيط الإقليمية من خلال تدريب كوادر هذه اللجان على التخطيط والتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ المشاريع، وقد تم اختيار الأقاليم الجزئية في هذه المرحلة بناء على أولويات الحكم المحلي للمناطق المحرومة من المساعدات خلال السنوات الثلاث الأخيرة والاتجاهات الوزارية، كذلك استناداً إلى مستويات الفقر بناء على تقرير وزارة التخطيط لعام 1998، بالإضافة إلى توصيات اللجنة التوجيهية للبرنامج، وقد مهدت هذه المرحلة لوضع إطار قانوني لهذه المجالس.

جدول 3.1 عدد الأقاليم الجزئية، المجتمعات والمشاريع حسب المرحلة

المرحلة	عدد الأقاليم الجزئية	عدد المجتمعات	عدد المشاريع في القرية	عدد المشاريع المشتركة
الأولى	2	17	17	-
الثانية	4	69	70	6
الثالثة	11	169	197	30
المجموع	17	255	284	41

وقد امتدت المرحلة الأولى من البرنامج بين أعوام 1994-1997 وميزانيتها كانت 4 مليون دولار، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع نهاية المرحلة الأولى حتى نهاية العام 1999 وبميزانية 8 مليون دولار، أما المرحلة الثالثة فبدأت مع نهاية المرحلة الثانية ويتوقع أن تدوم أربعة سنوات بميزانية أولية مقدارها 21 مليون دولار أمريكي، ومنذ العام 1994 وحتى الآن تم تمويل هذا البرنامج من المفوضية الأوروبية، حكومة اليابان، حكومة هولندا، الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، صندوق

تطوير الأمم المتحدة للتنمية و UNDP، وقد تم إنشاء العديد من مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 3 و ج 2 و ج 1 في محافظة جنين ويشير الحرف إلى المحافظة والرقم إلى المرحلة وهي بعد تنازلي (LRDP - ب،ت). والجدول 3.1 يوضح عدد الأقاليم الجزئية والمجتمعات والمشاريع حسب كل مرحلة من مراحل المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 - ب)).

3.3.1 أهداف البرنامج:

إن الهدف التنموي العام لبرنامج التنمية الريفية المحلية (LRDP) هو "التقليص المستدام في الفقر الجماعي في مناطق ريفية مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال دعم السلطات المحلية ووزارة الحكم المحلي في مجالات البنية التحتية والخدمات وفقاً للأولويات التي يحددها السكان المحليون وإحداث تنمية اقتصادية محلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 - ب))، ويركز البرنامج على ثلاثة عناصر ذات علاقة متبادلة وهي:

- 1/ بناء المؤسسات ويهدف إلى تقوية قدرات الهيئات المحلية من خلال تدريب طواقم الهيئات المحلية في كتابة التقارير، إدارة المشاريع والإدارة المالية.
 - 2/ البنى التحتية التي من خلالها يمكن تحسين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية من طرق داخلية، مدارس، عيادات صحية، شبكات مياه، صرف صحي وكهرباء.
 - 3/ دعم وزارة الحكم المحلي وتعزيز جهودها الرامية إلى تدعيم مفهوم اللامركزية للهيئات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003 - أ)).
- وفي هذا الإطار يقول مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين أن التنمية الفلسطينية تقوم على ركيزتين وهما إعادة الأعمار أي إعادة ترميم و بناء البنية التحتية وبناء أسس اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على الذات (تيموثي روزميل، ب،ت)).

3.3.2 إستراتيجية البرنامج:

يفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إستراتيجيته في برنامج التنمية الريفية المحلية تركز على النقاط التالية:

1/ التركيز على حاجات المجتمع الريفي: يعمل البرنامج على تلبية الاحتياجات الأكثر أهمية للمجتمع المحلي والتي يتم تحديدها من خلال المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات التنموية، ومن الحاجات الأساسية التي يلبها البرنامج مياه صالحة للشرب، خدمات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية وبناء وتأهيل الطرق الداخلية والرئيسية والتنمية الزراعية والاقتصادية.

2/ تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية: التركيز على بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات الفنية والإدارية للهيئات المحلية المشتركة في مختلف المجالات من التخطيط وإدارة المشاريع من خلال ورش العمل، المساعدة الفنية المباشرة، تبادل الخبرات والتدريب الميداني في مواقع العمل لكوادر المجالس المشتركة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب،ت-ر).

3/ تشجيع الديمقراطية والتعاون والإدارة الجيدة: اعتماد المشاريع للمجالس المشتركة من خلال الاتفاق الجماعي وللمجتمعات المشتركة في المجلس وسماع أصوات الفقراء وإبداء آرائهم ومشاركتهم في صنع القرار، كما أن انتخاب لجان تخطيط إقليمية صغيرة ممثلة للمجتمعات المشاركة في المجلس تساهم في التعاون والمشاركة فيما بين هذه التجمعات.

وقد نفذ من خلال المجالس المشتركة 300 مشروع قروي تدار من قبل المجالس المحلية أو لجان المشاريع أو لجان التخطيط الإقليمية، بمساعدة ومساندة الأطقم الفنية لوزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن أجل ضمان تنفيذ مشاريع مشتركة للقرى قام البرنامج بتخصيص 25% من ميزانياته لكل إقليم لتنفيذ مشاريع مشتركة لثلاث قرى أو أكثر، واستطاع البرنامج تنفيذ 30 مشروعاً مشتركاً حتى نهاية العام 2002 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 -ب)).

3.3.3 إجراءات تشكيل الإقليم:

بناء على اختيار الحكم المحلي للأقاليم الجزئية المنوي أقامتها والتي يتم تحديدها بناء على الأولويات السالفة الذكر تقوم وزارة الحكم المحلي بطلب من رؤساء الهيئات المحلية للإقليم الجزئي التخطيطي لحضور اجتماع لدعوتهم للانضمام إلى عضوية لجنة التخطيط، ويقوم مندوبين عن الحكم المحلي وطاقم برنامج التنمية الريفية المحلية بشرح فكرة وأهداف تشكيل لجنة التخطيط الإقليمية وحقوق وواجبات الأعضاء والأطراف ذات العلاقة، وبعد ذلك يعقد برنامج التنمية الريفية بالتعاون مع دائرة الحكم المحلي في المحافظة المعنية بعقد ورشة عمل خاصة لعرض ونقاش الأنظمة الداخلية للجنة ويتم تثبيت اللجنة قانونياً بقرار وزاري. بعد ذلك يتم انتخاب لجنة تنفيذية من بين أعضاء لجنة التخطيط من خلال الاقتراع السري بحضور جميع الأعضاء استناداً إلى النظم الداخلية المتبعة، وتتكون اللجنة التنفيذية من ثلث الأعضاء على الأقل وتتألف من رئيس، نائب للرئيس، أمين الصندوق، أمين السر، ومسؤول العلاقات الخارجية وجميع هذه المناصب طوعية وبدون أجر.

إضافة إلى ذلك فقد اهتم البرنامج بالتدريب سواء لكوادر اللجان أو لأعضاء اللجان ولمممثلين من المجتمع المحلي ويكون موضوع التدريب حسب الفئة المستهدفة من التدريب حيث يتم التركيز على التشبيك والأنظمة الداخلية لأعضاء اللجان، وإدارة المشاريع والمشاريع المشتركة لكوادر اللجان، والبحث السريع بالمشاركة للمتطوعين من المجتمع المحلي، كما أن هناك تدريب عملي في مواقع العمل وبشكل مستمر ويستهدف أعضاء وكادر اللجان لزيادة كفاءتهم الإدارية والفنية والمالية، ويشمل التدريب العملي إعداد التقرير والمراسلات، حفظ السجلات والمحاسبة، كيفية تحضير وتقييم المعطيات بالإضافة إلى كيفية إعداد الخطط التنموية لقرى لجان التخطيط. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 -ب)).

عند بدء برنامج التنمية الريفية المحلية لم يكن هناك أي مرجعية قانونية تحكم هذه اللجان، وكانت ذات إطار إداري و نظام داخلي مصادق عليه من وزير الحكم المحلي، وليس له مرجعية قانونية، ومن اجل جعل هذه المجالس ذات إطار قانوني فقد تم الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الحكم المحلي، وتم تعديل نظام المجالس الخدمات المشتركة عام 2003 وأخذت هذه المجالس البعد التنموي التطويري للإقليم الجزئي الذي تعمل به، وسميت بمجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير وتمت المصادقة على هذا القانون من قبل وزير الحكم المحلي. (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004).

3.3.4 تمويل اللجان :

اعتمد برنامج التنمية الريفية توزيع التمويل للجنة التخطيط الإقليمية بناء على عدد السكان المسجل لكل قرية في التخطيط الجزئي، ويقوم البرنامج بتخصيص مبلغ للجنة لاستجار مقر له وراء اللوازم من معدات وأثاث كما يقوم البرنامج بتخصيص مبلغ لتغطية رواتب منسق ومهندس لجنة التخطيط لمدة 18 شهرا وفي بعض البرامج 24 شهرا والتي تقوم بتوظيفهم لجنة التخطيط وبإشراف برنامج التنمية الريفية المحلية، ويتم تحويل المنح إلى اللجنة والتي تقوم بدفع الرواتب إلى الموظفين، هذا في البرامج الممولة من قبل المفوضية الأوروبية، أما البرامج الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فان موظفي اللجنة يعتبرون موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدفع لهم البرنامج رواتبهم مباشرة، كما يتم تحويل أموال المقاولين العاملين على المشاريع مباشرة، وعند انتهاء البرنامج من المفترض أن يتحول الموظفين إلى موظفين لدى لجنة التخطيط، على اعتبار أن اللجنة ستكون قادرة بعد هذه الفترة على إدارة شؤونها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، -ب 2003)).

3.3.5 كيفية التخطيط وتحديد المشاريع:

من أهم وظائف لجان التخطيط الإقليمية اختيار المشاريع بناء على التخطيط المبني على تحديد الاحتياجات، وفي برنامج التنمية الريفية هناك نوعان من المشاريع وهي:

1/ المشاريع الفردية: أي المشاريع التي تنفذ على مستوى القرية الواحدة، ويتم تحديد احتياجات القرية من خلال الدراسة الشخصية والبحث السريع بالمشاركة وبناء عليهما يتم ترتيب الاحتياجات حسب الأولويات بالترتيب، ومن ثم يتم اختيار المشاريع الأكثر ملائمة للقرية، وقد لا يتم تمويل المشروع الأكثر إلحاحا، خاصة إذا كان تنفيذ المشروع معقدا أو يكلف أكثر من الموازنة المخصص للقرية، ومن أكثر المشاريع الفردية التي نفذت ضمن البرنامج مشاريع تأهيل وتعبيد الطرق، المرافق التعليمية، الكهرباء، الماء والصرف الصحي و المرافق الصحية.

2/ المشاريع المشتركة: أي المشاريع التي تشترك بها ثلاثة قرى على الأقل من قرى لجان التخطيط، ويتم تحديد الأولويات بنفس طريقة المشاريع الفردية مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه المشاريع مبنية على دراسات ذات جودة عالية لتحقيق الاستمرارية والاستدامة له ويتم اختيار المشروع المشترك المجدي اقتصاديا وذو الأولوية القصوى.

3.3.6 التخطيط الاستراتيجي:

إن عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي هي مسؤولية وطنية وتقع على عاتق العديد من الجهات الرسمية وبمساعدة وتنسيق الجهات الأهلية، والتخطيط الجزئي يجب أن يكون مبنيا على أساس التخطيط الاستراتيجي وان يكون بينهما انسجام.

يشكل برنامج التنمية الريفية نموذجا للتخطيط الجزئي للأرياف، ويتم التخطيط بناء على تحديد الاحتياجات الأولويات المجتمعية والتي تحدد بناء على الإمكانيات المتاحة، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التخطيط الاستراتيجي هذه الأولويات بعين الاعتبار. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 - ب).

3.4 الدراسات السابقة:

تشير الدراسة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اثر لجان التخطيط الإقليمية التي أنشأها في فلسطين إلى أن ثلاثة من لجان التخطيط الإقليمية لم تكن قادرة على الاستمرار وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود اهتمامات مشتركة بين قرى الإقليم الواحد، كذلك قلة الدخل المادي من المشاريع

المشتركة التي انشأت من خلال المشروع، إضافة إلى الضعف في القدرة المؤسسية لدى هذه اللجان، كذلك عدم وجود صفة قانونية لهذه اللجان من قبل وزارة الحكم المحلي والوزارات الأخرى و بالتالي لم يكن هناك دعم فني وإداري من وزارة الحكم المحلي لهذه اللجان في تلك الفترة، وزيادة على ذلك عدم اعتراف المانحين بهذه اللجان وعدم قدرة هذه اللجان على تسويق نفسها وعدم قدرتها على تنفيذ المشاريع. وقد عمل البرنامج على تفادي هذا الفشل من خلال بعض الإجراءات والمتمثلة بالعمل على إيجاد أساس قانوني لعمل هذه اللجان بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، والعمل على إيجاد إجراءات وسياسات واضحة وتم عمل العديد من الأدلة التي تنظم عمل اللجان بالإضافة إلى تشجيع عمل مشاريع مشتركة بحيث يمكن للخدمات التي توفرها اللجان الحصول على دخل من هذه الخدمات كذلك فرض أفساط شهرية على الهيئات المشاركة بهذه اللجان حسب عدد سكانها، ورغم جميع هذه الإجراءات إلا أن لجان التخطيط بقيت تواجه العديد من العقبات ومنها عدم كفاية المصادر البشرية المتاحة لها وضعف الخبرة الفنية رغم توظيف كوادر فنية لهذه اللجان وتدفع أجورها من قبل البرنامج، رغم تحسن أداء الطواقم الفنية إلا أنها ما زالت تفتقر إلى الكفاءات اللازمة لتحسين أداء لجانها، ومحدودية المصادر المالية وغياب آليات تنفيذ القانون والاعتماد العالي على المانحين. علاوة على كون أعضاء اللجان من المتطوعين فانه من الصعب عليهم إعطاء الوقت الكافي للمؤسسة مما يقلل من عطائهم وقدرتهم على متابعة عمل المؤسسة. كما أن وقوع بعض القرى في المناطق ج تحديات أحيانا من قدرة اللجان على تنفيذ المشاريع لوقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية وفق اتفاقيات أوسلو. من اجل استمرارية هذه اللجان بعد انتهاء أعمالها يرى برنامج التنمية الريفية المحلية بأنه يجب أن يكون هناك وضع قانوني لهذه اللجان، وان يكون لهذه اللجان قيمة ومكانة عند أعضائها، وان يكون هناك حاجة لهذه اللجان في الإقليم الجزئي، كذلك يجب أن يكون أعضاء هذه اللجان أناس فاعلين في عملهم وقيامهم بأداء عملهم بكفاءة عالية بالإضافة إلى توفر موارد كافية لضمان إستمراريتها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ب-2003)).

أشارت نتائج تقييم الاحتياجات أن المشاركة المجتمعية ذات تجربة ايجابية، من خلال مشاركة مختلف فئات المجتمع المحلي من شباب، نساء ورجال في تحديد الاحتياجات، وإيجاد الحلول للخلل الموجود في البنى التحتية وتقديم الخدمات، ورغم أن احتياجات النساء قد تغفل أحيانا بسبب المستوى التعليمي للنساء، أو القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، وعدم قدرتها على إيصال رأيها أحيانا، إلا أن هذه المشاركة ساهمت في جعل السكان يشعرون أنهم مساهمون في المشروع، حتى ولو لم يشاركوا في المساهمات العينية أو النقدية. مع أن المساهمة العينية أو النقدية تزيد من الشعور بان المشروع لهم وهم من ساهموا بإنجازه، كما أن أعضاء اللجان اكتسبوا الشرعية من مجتمعاتهم التي عملت على

ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية في تحديد احتياجاتهم وقامت بعمل مشاريع تلبي حاجة السكان(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 -ب)).

وفي دراسة أخرى لدعم إصلاح الحكم المحلي والمعدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من الحكومة اليابانية وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، فقد أشارت هذه الدراسة إلى انه يقع على عاتق برنامج التنمية الريفية المحلية والبرامج الأخرى المشابهة والممولة من المانحين تقوية الوظائف ذات العلاقة في وزارة الحكم المحلي، لتتمكن من دعم لجان التخطيط الإقليمية للمشاريع التنموية المشتركة وخاصة في المجالات التالية:

1. العمل على تعديل قانون الهيئات المحلية الحالي ليتمكن لجان التخطيط الإقليمية للمشاريع التنموية المشتركة، من اجل تقليل تبعية هذه اللجان لوحدات الحكم المحلي وتفويضها بالمسؤوليات بدلا منها.
2. تقليل حجم بعض لجان التخطيط الإقليمية.

أن تكون وزارة التخطيط هي المسؤولة عن تحديد الهيكليات طويلة الأمد للجان التخطيط الإقليمية، وفق معايير محددة، بدلا من إنشاء كل لجنة على أساس مستقل استجابة لطلبات المانحين.

4. على وزارة الحكم المحلي أن تعمل على إستراتيجية أن هذه اللجان هي برنامج عمل، لتصبح في نهاية المطاف وحدة حكم محلي موحدة تتمتع بالصلاحيات الكاملة للقيام بواجباتها على أكمل وجه.
- (UNDP, 2003).

أما الدراسة التي أعدتها وزارة الحكم المحلي فتشير إلى أن العلاقة بين رؤساء الهيئات المحلية ورؤساء مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير قائمة على أساس الأنظمة والقوانين التي تحكم العلاقة بينهم وتنظم الحقوق والواجبات لكل منهم، كما أن انتخاب الرئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للمجلس كان لها اثر ايجابي في تقليل الجهوية والعشائرية السائدة في بعض التجمعات السكانية.

إن غياب التخطيط أدى إلى اشتراك الهيئة المحلية الواحدة في بعض الأحيان في أكثر من مجلس خدمات ما أدى إلى حالة من الإرباك والتضارب واختلاف المسميات لهذه المجالس، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الدراسة والتخطيط المسبق قبل إنشاء هذه المجالس من قبل الوزارة، ورغم أن فكرة البرنامج التي طرحت من برنامج التنمية الريفية المحلية يقع ضمن برامج الوزارة وأهدافها إلا أنها لم تعط القدر الكافي من الاهتمام وإجراء الدراسات اللازمة لتطويرها ووضع خطط استراتيجيات لعملها في المراحل المتقدمة بناء على نتائج الدراسات، وتؤكد الدراسة بان لجان التخطيط الإقليمية نجحت أكثر من مجالس الخدمات المشتركة لأنها أخذت البعد التخطيطي التنموي و توفر الأطقم الفنية والتمويل، واعتمادها مشاركة ومساهمة المجتمع المحلي في إنجاز المشاريع، رغم أن الوزارة وحدت المسميات لهذه اللجان لتعمل ضمن إطار قانوني واحد- لان مجالس التخطيط والتطوير لم تكن تعمل ضمن إطار قانوني فلسطيني- إلا أن هذا التعديل لم يأخذ بعين الاعتبار توحيد آليات العمل وتوضيح

الصلاحيات والمسميات والمخالفات والعقوبات للعاملين بهذه المجالس، مما أدى إلى وقوع ارباكات، وما زالت بعض لجان التخطيط الإقليمي تعمل ضمن مسمياتها السابقة.

تشير الدراسة إلى أن عمل مجالس التخطيط والتطوير كان لها ايجابيات في عملها، ومن هذه الايجابيات المقدره على تلبية احتياجات التجمعات الصغيرة ذات الإمكانيات الضعيفة والتي لم يكن بمقدورها تحقيق ذلك بمفردها، كذلك مشاركة الهيئات المحلية في التخطيط والتنفيذ من أهم عوامل نجاح التجربة، والانسجام والتعاون في المجلس الواحد، كما أن حجم التأثير الذي يتمتع به المجلس اكبر من الهيئة المحلية بمفردها على الجهات الأخرى، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات بين مختلف الهيئات المحلية ومؤازرة بعضها البعض، والتزام بعض الهيئات المحلية بتسديد المستحقات المترتبة عليها.

رغم جميع هذه الايجابيات إلا أن هناك عوامل فشل في هذه اللجان ومنها أن الممارسات الاحتلالية من تدمير للبنى التحتية وتقطيع أوصال الوطن اثر على الوضع الاقتصادي للسكان وأدى إلى عدم قدرتهم على سداد مستحقات المجالس، مما جعل بعض المجالس عاجزة عن تسديد المستحقات المترتبة عليها، إضافة إلى ذلك عدم وضوح الرؤيا والأهداف لدى بعض المجالس بسبب قلة الوعي والمعرفة لدى القائمين على هذه المجالس، أو لقلّة الخبرة والكفاءة لديهم وعدم قدرتهم على إنجاز مشاريع عملية، إضافة إلى وجود تقصير من قبل الوزارة في المتابعة والتوجيه والإشراف على هذه اللجان (فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2004).

وفي دراسة لعبد العاطي فتؤكد أن التطور الكمي للمجالس المشتركة بمختلف مسمياتها لم يتبعها تطور نوعي سواء في نمط الإدارة أو في حجم الموازنات المخصصة للمجالس، إضافة إلى غياب الديمقراطية وقلة الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون، وبقيت صلاحيات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المنتسبة إليها محدودة جداً، ولا يوجد صلاحيات فعلية في مجالات الشؤون الاجتماعية أو التعليم أو الخدمات الصحية. (عبد العاطي، 2005).

5.3 خلاصة

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو برنامج عالمي وله الباع الطويل في التنمية في مختلف دول العالم، ويتلقى الدعم المالي و اللوجستي من الأسرة الدولية بحكم انه احد مؤسسات الأمم المتحدة، ولهذا يحظى بتأييد اغلب دول العالم، ولكن هل هذا البرنامج يعمل بشكل مستقل بدون تدخل من القوى

العظمى المسيطرة على العالم وخاصة في ظل القطب الواحد الذي نعيشه في هذه الفترة، أم انه يخضع لضغوط الدول العظمى لتنفيذ مخططاتها في دول العالم الثالث والتي تعد بلادنا احد هذه الدول؟ مما لا شك فيه أن لجان التخطيط الإقليمية هي خطوة رائدة في مجال تعزيز اللامركزية والديمقراطية والشفافية والمسائلة للهيئات المحلية الفلسطينية، وان هذه اللجان تساهم في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية في مختلف المجالات إذا توفرت لها جميع الإمكانيات اللازمة لعملها، ولها الكثير من الايجابيات، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من التطوير بمساعدة الوزارات ذات العلاقة مثل الحكم المحلي ووزارة التخطيط، ومدتها بالكفاءات البشرية القادرة على النهوض بها، وزيادة الوعي بين أعضائها لأهمية هذه اللجان في التنمية المحلية، وتوفير الموارد المالية المستدامة لها من اجل الاستمرار في عملها.

الفصل الرابع

4.1 مقدمة

في هذه الدراسة تم استخدام العديد من الأساليب البحثية من اجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة، فقد اتبع أسلوب المنهج التاريخي ، من خلال دراسة الوثائق الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، **ومنهج تحليل المضمون** سواء كانت تقارير أو منشورات أو مقالات مكتوبة ، وعلى التقارير المدرجة في مواقع البرنامج على شبكة الإنترنت و دراسة أنواع المشاريع التي يقدمها البرنامج في فلسطين وكيفية تنفيذ هذه المشاريع كذلك مراجعة الدراسات والتقارير التي يقدمها البرنامج عن مختلف المشاريع المقدمة منه ، وقياس اثر هذه البرامج على التنمية في فلسطين .بالإضافة إلى دراسة نقدية للمصادر والمراجع ذات الصلة من الدراسات السابقة، كتب، منشورات ومقالات. كذلك تم استخدام استمارة للهيئات المحلية وإجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسات ذات الصلة.

4.2 وسائل جمع المعلومات

تم استخدام العديد من وسائل جمع المعلومات وهي:

4.2.1 المصادر الأولية:

أ- من اجل الحصول على المعلومات عن برنامج التنمية الريفية لدى الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة والتي أنشأها برنامج التنمية الريفية في محافظة جنين، ومن اجل التحقق من اثر هذا البرنامج على تنمية مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية الأعضاء في مختلف المجالات ومقارنتها بأهداف واستراتيجيات برنامج التنمية الريفية المحلية، و لمعرفة نوعية المشاريع التي نفذت من خلال البرنامج في مختلف القرى الأعضاء في مجالس الخدمات تم عمل استمارة لهذه الهيئات.

بعد الانتهاء من أعداد الاستمارة تم عرضها على أستاذ جامعي في الاقتصاد ، وعلى أستاذ جامعي مختص في الإحصاء وكذلك على أستاذ جامعي في علم الاجتماع والتنمية المجتمعية لإبداء ملاحظاتهم وتحكيمهم لها، وبع د إبدائهم الملاحظات وتوقيعهم على الاستمارات مع ملاحظاتهم واقتراحاتهم، تم تعديل الاستمارة بناء على الملاحظات والاقتراحات المقدمة منهم ، وبعد ذلك تم عرض الاستمارة على مختص في اللغة العربية، ومن ثم أجريت دراسة تجريبية على بعض الأشخاص ممن لهم علاقة بالبرنامج للتأكد من جاهزيتها وبعد ذلك أصبحت الاستمارة جاهزة.

بعد ذلك تم مراجعة المجالس البلدية والقروية في القرى المستهدفة الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير لتعبئة الاستمارة من جميع الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة، ما عدا هيئة محلية واحدة لعدم وجود رئيسها في البلاد وهي لجنة مشاريع تليفيت،

ويبلغ عدد الهيئات المحلية واحد وثلاثون هيئة محلية. والقرى هي وفق مجلس الخدمات التي ينتمون إليه:

- 1 مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 1: الجملة، عرانة، عربونة، دير غزالة، فقوعة، جلبون، بيت قاد الشمالي، بيت قاد الجنوبي، دير أبو ضعيف، عابا الشرقية.
 - 2-مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 2 : قباطية، الزبادة، رابا، المغير، جلقموس، المطلة، أم التوت، مركة، مثلث الشهداء، الكفير.
 - 3-مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 3 : صير، الجديدة، سيريس، ميثلون، صانور، جبج، الفندقومية، سيلة الظهر، العطار، عجة، عنزا.
- تم التركيز على أن يقوم بتعبئة الاستثمارات من يمثل الهيئة المحلية في مجلس الخدمات المشترك، أو من كان يمثلها إذا كان المجلس غير فاعل كما حصل في مجلس خدمات ج 3 لأخذ معلومات دقيقة، حيث أن هؤلاء الأعضاء الأكثر دراية بمجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير.
- ب- إجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

4.2.2 المصادر الثانوية:

- 1-دراسة الوثائق الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء كانت تقارير أو منشورات أو مقالات مكتوبة، وعلى التقارير المدرجة في مواقع البرنامج على شبكة الإنترنت و دراسة أنواع المشاريع التي يقدمها البرنامج في فلسطين وكيفية تنفيذ هذه المشاريع.
- 2-مراجعة الدراسات والتقارير التي يقدمها البرنامج عن مختلف المشاريع المقدمة منه.
- 3-دراسة نقدية للمصادر والمراجع ذات الصلة من الدراسات السابقة، كتب، منشورات ومقالات.

4.3 تحليل البيانات

بعد الانتهاء من تعبئة الاستثمارات تم إعطاء الإجابات قيما رقمية تتناسب مع المقاييس التي استخدمت في تحليل المتغيرات التي شملتها الدراسة، ومن ثم فرغت المعلومات والبيانات على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وحللت جميع الأسئلة النوعية والكمية اللازمة للتحقق من تحقيق الأهداف على هذا البرنامج الإحصائي، من تحليل وصفي للنسب المؤوية لبعض الإجابات وتحليل نوعي وكذلك كمي، وكذلك إجراء مقارنات بين إجابات الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة

المختلفة في محافظة جنين باستخدام Kruskal Wallis Test للوصول إلى النتائج المرجوة لهذا البحث.

كذلك تم إجراء مقارنات بين نتائج الاستبيان ونتائج المقابلات ومقارنتهما معاً للتأكد من صحة المعلومات، ومقارنة هذا كله بأهداف البرنامج للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

4.4 عينة الدراسة

عينة دراسة هذا البحث مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج التنمية الريفية المحلية في محافظة جنين، وعدد هذه المجالس ثلاثة مجالس خدمات مشتركة تضم في عضويتها 33 مجلس بلدي وقروي.

4.5 حدود الدراسة

4.5.1: المكانية : مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير المنشأة من قبل برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في محافظة جنين، والهيئات المحلية المنتمية لها وهي:

1-مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 3: تم إنشاء هذا المجلس في عام 1994 ويضم في عضويته اثنا عشر هيئة محلية وهي قرى وبلدات صير، الجديدة، سيريس، ميثلون، صانور، جبع، الفندقومية، سيلة الظهر، العطار، عجة، عنزا. وتقع هذه القرى في جنوب وجنوب شرق مدينة جنين، ويبلغ عدد سكان هذه القرى 45100 نسمة، ويوجد بلديات في كل من ميثلون، جبع وسيلة الظهر، وباقي القرى بها مجالس قروية، ويوجد شبكات مياه في كل من صانور، جبع الفندقومية، سيلة الظهر، عجة وعنزا ويوجد شبكة كهرباء قطرية في جميع القرى عدا العطار.

2-مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 2: تم إنشاء هذا المجلس في العام 1996 ويضم في عضويته قرى وبلدات قباطية، الزيادة، رابا، المغير، جلقموس، المطلة، أم التوت، مركة، مثلث الشهداء، الكفير وتلفيت. وتقع هذه القرى جنوب شرق مدينة جنين ويبلغ عدد سكانها 38445 نسمة، ويوجد بلدية في كل من قباطية والزيادة، ولجنة مشاريع في كل من الكفير وتلفيت وباقي القرى بها مجالس قروية. ويوجد شبكات مياه في كل من قباطية، الزيادة، مركة ومثلث الشهداء، أم التوت، جلقموس والمغير وباقي القرى تعتمد على أبار الجمع، وجميعها بها شبكة كهرباء قطرية.

3-مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير ج 1: وانشأ هذا المجلس عام 2003، ويضم في عضويته قرى الجلمة، عرانة، عربونة، دير غزالة، فقوعة، جلبون، بيت قاد الشمالي، بيت قاد الجنوبي، دير أبو ضعيف، عابا الشرقية، وتقع هذه القرى شمال وشرق مدينة جنين ويبلغ عدد سكانها 20720

نسمة، وجميع هذه القرى بها مجالس قروية. ويوجد شبكات مياه في كل الجلمة، ودير غزالة وباقي القرى تعتمد على آبار الجمع. ويوجد شبكة كهرباء قطرية في جميع القرى عدا عرانة و عربونة، وغالبية هذه القرى حدودية وتأثرت من جدار الفصل العنصري.

وقد تم اختيار عينة البحث للأسباب التالية:

- 1-بدا البرنامج في محافظة جنين كأول تجربة للبرنامج.
- 2- تعتبر محافظة جنين من المحافظات الفقيرة بناء على تقارير الفقر.

4.5.2 حدود الدراسة الزمنية:

الفترة الزمنية لهذا البحث منذ بداية تنفيذ برنامج التنمية الريفية المحلية عام 1994حتى عام 2006، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية للأسباب التالية:

- 1-بدا العمل في برنامج التنمية الريفية المحلية في العام 1994 بعد توقيع اتفاقية أوسلو
- 2-تم العمل بهذا البرنامج بمعزل عن السلطة في البداية وبالتنسيق مع السلطة لاحقا
- 3-كثرت المشاريع والتمويل لمختلف المشاريع بعد عام 2000

4.6 معوقات الدراسة

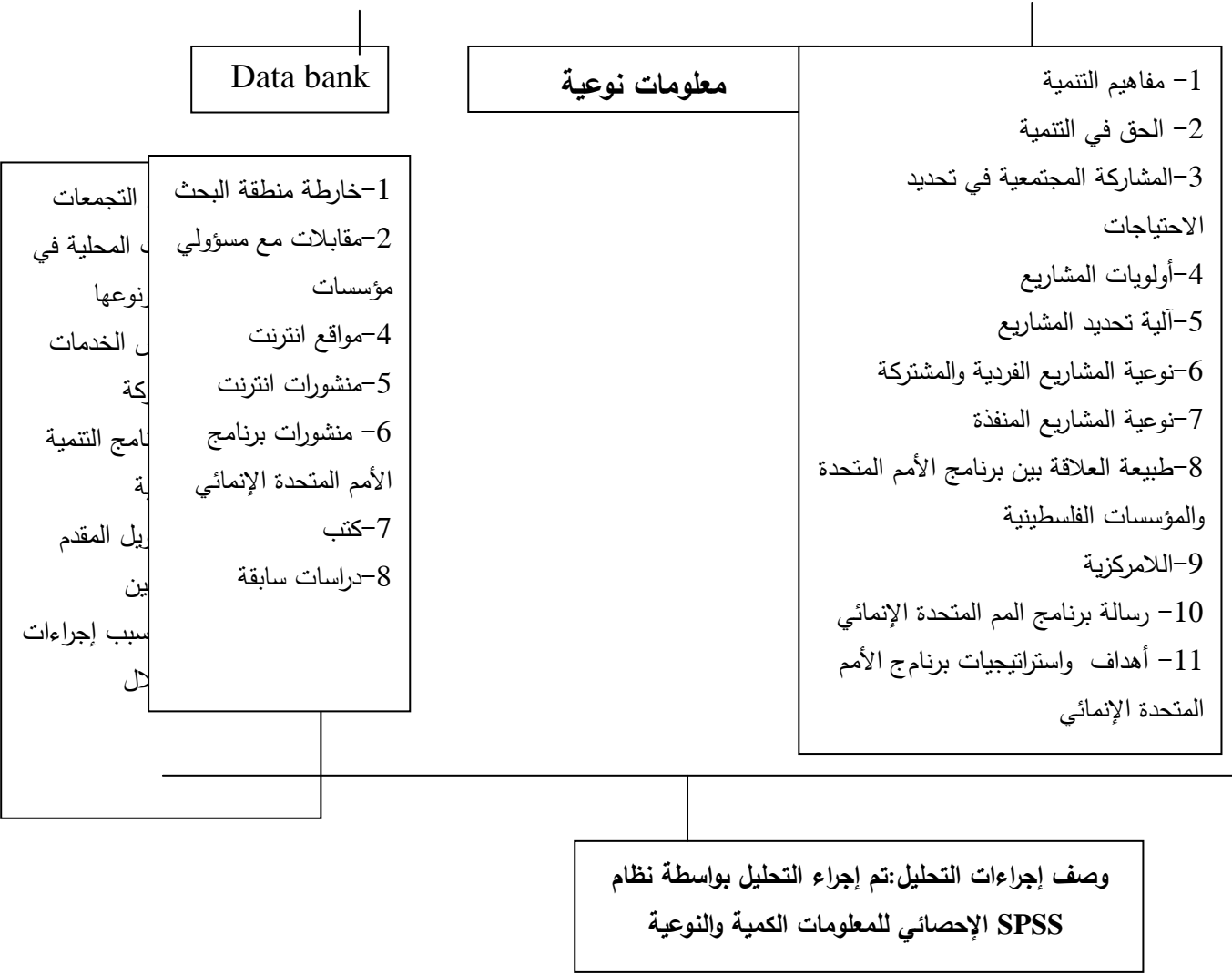
- 1-عدم تجاوب إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمل مقابلات مع موظفيها كان اكبر معيق في الحصول على المعلومات اللازمة من إدارة البرنامج.
- 2- عدم القدرة في الوصول إلى مقر إدارة البرنامج في القدس بسبب الحواجز الإسرائيلية.
- 1- عدم وجود معلومات كافية عن البرنامج من مصادره المنشورة، وتفرق المعلومات في عدة مصادر.

المشكلة: رغم حجم التمويل الكبير إلا انه لا يوجد بواذر تنموية في

منطقة الدراسة: القرى المشتركة في مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جمعت المعلومات من الهيئات المحلية أعضاء مجالس الخدمات

معلومات كمية



شكل رقم 4.1

الفصل الخامس

5.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل النتائج التي جمعها من المقابلات ومختلف نتائج التحليل الإحصائي بالمناقشة والتحليل، في سبيل توضيح العلاقة بين الأهداف المعلنة لبرنامج التنمية الريفية المحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين نتائج التحليل الإحصائي ومختلف المقابلات، وقد تناول هذا الفصل تحليل مدى مساهمة هذا البرنامج في تنمية قدرات الهيئات المحلية في التخطيط وتحديد الاحتياجات وتبادل الخبرات، كذلك مناقشة نوعية المشاريع وعلاقتها بالاستدامة، ومناقشة مدى مساهمة البرنامج في تعزيز مفهوم اللامركزية والمشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات وتحديد الأولويات لمجالس الخدمات، وقدرة البرنامج على تلبية هذه الاحتياجات بدون اشتراطات منه وكفاية التمويل المقدم لهذه الأولويات، بالإضافة إلى مناقشة مدى قدرة هذه المجالس على الاستدامة ، وكذلك مناقشة طبيعة العلاقة بين إدارة البرنامج من جهة ومؤسسات السلطة والهيئات المحلية من جهة أخرى.

5.2 تحليل البيانات

من أهم المهام الملقاة على عاتق الهيئات المحلية ومجالس الخدمات التخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التي تسهم في زيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات لفئاتها المستهدفة، خصوصا مجالس الخدمات المشتركة التي اقترن اسمها بالتخطيط والتطوير، والقدرة على التخطيط من أهم أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية، وعند النظر إلى إجابات الهيئات المحلية عن القدرة على التخطيط نرى أن 58.6 % من هذه الهيئات لها القدرة على التخطيط كما هو واضح في جدول 5.1.

جدول 5.1 : قدرة المجلس على التخطيط

هل المجلس له القدرة على التخطيط	العدد	النسبة
نعم	17	58.6
لا	12	41.4
المجموع	29	100

من أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية على بناء وتقوية قدرات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة الإدارية والفنية ومتابعة المشاريع من خلال التدريب في مختلف المواضيع التي من شأنها أن تسهم في تقوية هذه الهيئات، وهذا احد أهم أهداف برنامج التنمية الريفية كما انه احد أهداف وزارة الحكم المحلي (مدير عام التنمية الريفية وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي).
جدول 2. 5: تدريب كوادر المجالس والهيئات المحلية

هل تم تدريب طاقم المجلس	العدد	النسبة
نعم	15	53.7
لا	13	46.3
المجموع	28	100

من خلال استعراض البيانات الواردة في جدول 5.2 نرى أن 53.7 % من الهيئات المحلية تلقوا التدريب من البرنامج وأكد 80 % من الذين استفادوا من هذا التدريب أن هذا التدريب لم يكن كافياً لتأهيل كوادر الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة كما هو واضح في جدول 5. 3.

جدول 3. 5: كفاية التدريب للهيئات المحلية و المجالس المشتركة

هل هذا التدريب كاف	العدد	النسبة
نعم	3	20
لا	12	80
المجموع	15	100

جدول 4. 5: نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة وكفاية التدريب

المؤشر	عدد الحالات	درجات الحرية	قيمة K^2	القيمة الاحتمالية
كفاية التدريب	16	2	.922	0.05

البيانات الواردة في جدول 5.4 تظهر انه لا فروق معنوية بين وجهة نظر الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة الثلاث بالنسبة لكفاية التدريب للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يؤكد أن برنامج التنمية الريفية المحلية لم يسهم في

بناء قدرات الهيئات المحلية بالقدر الكافي، للهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة بمراحله الثلاثة.

وقد أكد مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي-جنين أن المجالس لا زالت بحاجة إلى المساعدة والمتابعة في مختلف القضايا الإدارية والفنية ، وأشار مدير عام التنمية الريفية المحلية في وزارة الحكم المحلي بان المشاريع المقدمة من البرنامج هي مشاريع بنى تحتية أكثر من بناء قدرات (مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي كانون ثاني 2005، اتصال شخصي). و قد أكدت دراسة أعدها البرنامج حول مجالس الخدمات المشتركة التي أنشأها أن هناك ضعف في القدرة المؤسسية لدى لجان مجالس الخدمات المشتركة. انظر صفحة 52.

وقد أشار سكرتير مجلس الخدمات المشترك ج 2 بأن الكادر الذي عين لمجلس الخدمات المشتركة والذي تلقى التدريب اللازم وكان له قدرات وكفاءات جيدة، لن يكون مجلس الخدمات قادر على الاستفادة من قدراته وخبراته مستقبلا إذا لم يحافظ على هذا الكادر كما حصل في مجلس خدمات ج 2 الذي اضطر إلى الاستغناء عن مهندس المجلس لعدم قدرته على دفع راتبه بعد انتهاء تمويل مشروع المجلس من البرنامج(سكرتير مجلس خدمات ج2 كانون أول 2005، اتصال شخصي).

إن القدرة على تحديد الاحتياجات من أهم عوامل نجاح الهيئة المحلية للقيام بواجباتها تجاه المجتمع المحلي، وتعتقد 96.7 % من الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة بأن مجالس الخدمات قادرة على تحديد الاحتياجات جدول 5.5 من خلال الآليات المتعددة.

جدول 5. 5: قدرة المجلس على تحديد احتياجات فئاته المستهدفة

هل مجلسكم قادر على تحديد احتياجات فئاته المستهدفة	العدد	النسبة
نعم	30	96.7
لا	1	3.3
المجموع	31	100

عند إجراء مقارنة بين الهيئات المحلية التي ترى أن التدريب الذي تلقتة من البرنامج كافي وبين قدرتها على التخطيط ترى أن 100% من الهيئات المحلية التي ترى أن التدريب كاف وأنها قادرة على التخطيط، و 50% من يرون أن التدريب غير كاف وأنهم قادرون على التخطيط كما هو واضح في جدول 5. 6 ، وهذا يعني أن هناك تفاوت في قدرات الهيئات المحلية على التخطيط وتوفير المعلومات اللازمة، وينبع ذلك من تفاوت القدرات والكفاءات لدى كوادر هذه الهيئات، وان قسم من الهيئات التي

ترى أنها قادرة على التخطيط رغم أنها ما زالت بحاجة إلى التدريب، و هذا ما أكده مدير عام التنمية الريفية المحلية بوزارة الحكم المحلي والذي أفاد أن هناك تفاوت في قدرات كادر الهيئات المحلية بين المجالس القروية والبلديات (مدير عام التنمية الريفية وزارة الحكم المحلي، أيلو ل 2005، اتصال شخصي). وهذا يؤكد أن البرنامج لم يستطع تحقيق هدفه كاملا في تقوية قدرات الهيئات المحلية بشكل كامل.

جدول 6. 5 العلاقة بين كفاية التدريب و القدرة على التخطيط

المجموع		قدرة الهيئة المحلية على التخطيط				كفاية التدريب
النسبة	العدد	النسبة	لا	النسبة	نعم	
100	3	0	0	100	3	نعم
100	12	50	6	50	6	لا
100	15	40	6	60	9	المجموع

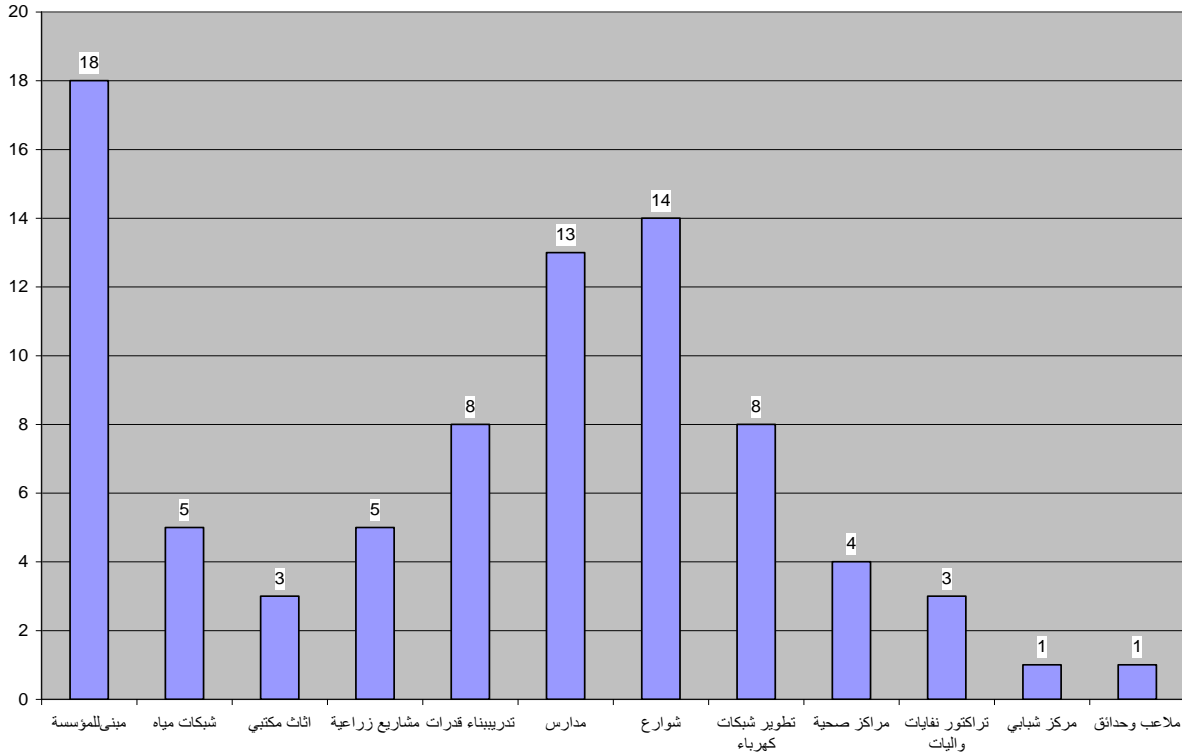
يهدف برنامج التنمية الريفية إلى تبادل الخبرات مع الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وقد أفادت مديرة برنامج التنمية الريفية المحلية في وزارة الحكم المحلي إلى أن حجم الخبرة لا يتناسب مع الرواتب فهناك خبراء دأمون برواتب عالية وخبرات قليلة، ولعدم وجود اللغة المشتركة بين الخبراء الأجانب مع الهيئات المحلية، لا يتم التواصل معها وتبقى علاقتهم مع إدارة البرنامج في الوزارة وبالتالي يقلل من نقل الخبرة إلى الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة التي من المفترض أن تنتقل خبراته لهم. وهناك خبراء مؤقتون يساهمون في زيادة الخبرة المحلية، وأضافت إلى أن الخبرات المكتسبة لدى الكادر المحلي العامل في البرنامج "الكادر الفلسطيني" يجب استثماره محليا، إلا إن عدم وجود قدرة استيعابية من السلطة لهذا الكادر بسبب فرق الرواتب يقلل من إمكانية الاستفادة من خبرات هذا الكادر. وأشارت إلى أن حجم المصاريف الإدارية لإدارة البرنامج والتي تبلغ 8 % من قيمة المنحة بالإضافة إلى مصاريف الموظفين والخبراء مرتفعة جدا. (مدير عام التنمية الريفية وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). وقد أكد ذلك تقرير التنمية البشرية لجامعة بيرزيت 2004 والذي أشار إلى أن جزءاً هاماً المساعدات كان يُستنفذ في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب. (برنامج دراسات التنمية، 2004).

أن هذه النتائج تؤكد أن هدف البرنامج في بناء القدرات المؤسسية والبشرية للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في مختلف المجالات لم تصل إلى المستوى المطلوب، كما أن حجم الخبرة التي تنتقل إلى المجالس المشتركة من الخبراء قليلة جداً، إذا ما قورنت بحجم المصاريف سواء على إدارة البرنامج والخبراء من قيمة المنحة أعلى بكثير من النتائج المرجوة.

جميع النتائج الواردة أعلاه تؤكد أن برنامج التنمية الريفية لم يستطع تحقيق هدفه في تنمية قدرات العاملين في الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة من خلال التدريب في مختلف المواضيع التي يهتم بها، وأن البرنامج لم يسهم في نقل الخبرة إلى الهيئات المحلية ومجالس الخدمات من خلال كادر الخبراء الموجود لدى البرنامج لعدم وجود اللغة المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى قلة الخبرة المتوفرة لدى أغلب هذا الكادر.

إن أغلب المشاريع التي تم تنفيذها من قبل الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن ضمنه برنامج التنمية الريفية المحلية، هي مشاريع بنى تحتية كما هو واضح في شكل 5.2، وإذا نظرنا إلى الفائدة العائدة على الهيئات المحلية والمجتمع من هذه المشاريع المقدمة من برنامج التنمية الريفية نرى أن هذه الفوائد تتركز في ملبني خدمات لكل أهالي القرية، توفير بنية تحتية تسهل التنقل داخل القرية ومع القرى المجاورة، وجود الحديقة في القرية ساهم في عمل متنفس للسكان، توفير قاعات تدريب، إنشاء جيل متعلم في المستقبل، إنهاء التعليم المسائي، توفير الدراسة داخل القرية و مركز صحي للقرى المجاورة وجميع هذه الفوائد لا تدر دخلاً للهيئات المحلية وقسم منها يقلل من المصاريف، ومن الفوائد الأخرى توفير أجور مقرات، توفير الإنارة و تحسين شبكة الكهرباء في البلدة، مما ساهم في خلق فرص عمل في التجارة والصناعة والزراعة، توفير المياه على مدار الساعة بسبب الخزانات، تشغيل عمال لفترات مؤقتة. ونفس المشاريع طبقت في مجالس الخدمات في مختلف محافظات الضفة وقطاع غزة. انظر

ملحق 5.1



شكل 5.2: المشاريع المقدمة من البرنامج لقرى مجالس الخدمات المشتركة

إن اغلب هذه المشاريع تحقق احد أهداف البرنامج من ناحية تحسين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية من طرق داخلية، مدارس، عيادات صحية، شبكات مياه، كهرباء ونفايات، إلا أن هذه المشاريع وباستثناء مشاريع شبكات الكهرباء والمياه هي مشاريع خدمتية لا تدر أي نوع من الدخل للهيئات المحلية، بل على العكس فمطلوب من الهيئات المحلية بالمساهمة في إنجاز هذه المشاريع، وهذا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الهيئات المحلية قليلة أو عديمة الموارد أصلاً، بمعنى أن اغلب هذه المشاريع لا تساهم في خلق مصدر دخل ثابت للهيئات المحلية لتكون قادرة على تقديم خدماتها بالشكل الأمثل، وبذلك تبقى الهيئات المحلية عاجزة وبحاجة إلى الدعم، مع أن اغلب هذه المشاريع تنموية مستدامة ولكن بعيدة الأمد وتلبي حاجات مجتمعية أساسية في ظل البنية التحتية المدمرة أو الغير موجودة أصلاً للمجتمع الفلسطيني ككل وخصوصاً في المجتمع الريف ي. كما أن اغلب هذه المشاريع تخلق فرص عمل مؤقتة و لا يمكن حل مشكلة **الفقر** بدون مشاريع تخلق فرص عمل دائمة

إن ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية من أهم أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية، وعند تحليل البيانات الواردة في جدول 5.7 فإننا نلاحظ أن دور الحكم المحلي في تحديد نوع المشروع للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، ضئيل جداً، وقد أفادت 64.5% من الهيئات المحلية أن الحكم المحلي لا يتدخل في نوعية المشروع للهيئة المحلية، كما أن الحكم المحلي لا يساعد في كتابة المشاريع

للهيئات المحلية(انظر جدول 5.8)، وهذا ما أكده مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي -جنين حيث قال أن الحكم المحلي لا يتدخل في طبيعة المشروع ولا يساعد على كتابته(مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي كانون ثاني 2005،اتصال شخصي). إن مجالس الخدمات المشتركة تتبع إداريا إلى وزارة الحكم المحلي الممثلة بمديرية الحكم المحلي في المحافظة، ورغم أن هذه المجالس من المفترض أن تتميز بالاستقلالية الإدارية، إلا أنها تعامل كباقي الهيئات المحلية، وعلى مجلس الخدمات المشترك أن يأخذ موافقة الحكم المحلي على أي قرار يتخذه(رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي). وقد أكدت دراسة للبرنامج على ضرورة العمل على تعديل قانون الهيئات المحلية الحالي ليتمكن لجان التخطيط الإقليمية للمشاريع التنموية المشتركة، من اجل تقليل تبعية هذه اللجان لوحدة الحكم المحلي وتفويضها بالمسؤوليات بدلا منها ، كذلك دراسة عبد العاطي أشارت إلى غياب الديمقراطية الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون محدودة جدا ولا يوجد صلاحيات فعلية في مجالات الشؤون الاجتماعية أو التعليم أو الخدمات الصحية.انظر صفحة 66.

جدول 5.7: دور الحكم المحلي في تحديد نوعية المشروع

النسبة	العدد	هل يوجد دور للحكم المحلي في تحديد نوعية المشروع
35.5	11	نعم
64.5	20	لا
100.0	31	المجموع

جدول 5.8: مساعدة الوزارة للهيئات المحلية في كتابة المشروع

النسبة	العدد	هل ساعدتكم الوزارة في كتابة المشروع
36.67	11	نعم
63.33	19	لا
100	30	المجموع

إلا أن التنسيق مع الحكم المحلي سواء للهيئات المحلية أو لمجالس الخدمات المشتركة دائم في مختلف القضايا التي تهم الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وهذا ما تؤكد البيانات الواردة في جدول 5.9.

جدول 5.9: تنسيق الهيئات المحلية مع الحكم المحلي بشأن المشاريع الملحة للبلاد

النسبة	العدد	هل هناك تنسيق مع الحكم المحلي بشأن المشاريع الملحة للبلد
96.8	30	نعم
3.2	1	لا
100.0	31	المجموع

إن اللامركزية للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، لا تعني الاستقلال التام والعمل بشكل مستقل عن الحكم المحلي، ومن المفترض أن يكون هناك تنسيق واتفاق على القضايا العامة والاتفاق على الاستراتيجيات بما يخدم مصلحة الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة التابعة لها، وتشير النتائج الواردة في جدول 5.10 أن 76.7% من الهيئات المحلية لها خطط إستراتيجية.

جدول 5.10: وجود خطط إستراتيجية للهيئات المحلية

النسبة	العدد	هل لديكم خطط إستراتيجية
76.7	23	نعم
23.3	7	لا
100	30	المجموع

جدول 5.11: مستوى التخطيط للهيئات المحلية

النسبة	العدد	هل التخطيط على المستوى المحلي ام على مستوى الوزارة
69.6	16	التخطيط على المستوى المحلي
26	6	التخطيط على مستوى الوزارة
4.4	1	كلاهما
100	23	المجموع

إلا أن 69.6% (انظر جدول 5.11) من خطط هذه الهيئات هي خطط على المستوى المحلي وليس على مستوى الوزارة، رغم أن هناك تنسيق على المشاريع الملحة للهيئات المحلية مع وزارة الحكم المحلي، إلا أن هذا التنسيق ليس كافياً إذ أن رسم الاستراتيجيات والخطط للهيئات المحلية على المستوى المحلي بدون التنسيق مع الوزارة لن يساعد الوزارة على رسم السياسات والخطط الإستراتيجية

بناء على احتياجات الهيئات المحلية، بمعنى يجب أن يكون هناك تنسيق دائم لرسم السياسات والخطط الإستراتيجية للوزارة بناء على احتياجات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون لمجالس الخدمات المشتركة دور في التأثير على سياسات الوزارة بشأن الخطط الإستراتيجية للوزارة بناء على الاحتياجات للمجتمعات التي تمثلها.

من خلال هذه النتائج يتضح أن برنامج التنمية الريفية لم ينجح في بناء قدرات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة بالشكل المطلوب لتكون قادرة على أداء عملها بعد انتهاء المنحة وأنها لا تزال بحاجة إلى دعم فني وإداري، وقد ساهم البرنامج في تعزيز مبدأ اللامركزية ولكن لم يصل هذا المبدأ إلى المستوى المطلوب، وهذا يرجع إلى إجراءات وزارة الحكم المحلي، وقد نجح البرنامج في تحسين بعض الخدمات في قرى الهيئات المحلية المستهدفة، كما أن اغلب المشاريع المنفذة لا تحدث تنمية اقتصادية.

هدف برنامج التنمية الريفية المحلية العام **تقليص الفقر الجماعي المستدام وإحداث تنمية اقتصادية محلية** من خلال تقوية قدرات الهيئات المحلية وتعزيز اللامركزية وتحسين البنى التحتية، وبناء على تحليل نتائج هذه الأنشطة يتضح أن البرنامج لم يستطع تحقيق هدفه في هذا المجال، وهذا يعني صحة فرضية **أن البرنامج لم يساهم في التقليص المستدام للفقر الجماعي في مناطق ريفية مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإحداث تنمية اقتصادية محلية.**

إن الاستدامة للمشاريع عنصر مهم جدا لتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها، ولا يمكن أن تحدث تنمية بدون التوازن بين مختلف القطاعات التي يعمل على تنميتها، وبحكم الواقع الفلسطيني فان جميع القطاعات بلا استثناء بحاجة إلى تنمية.

جدول : 5.12 نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة وفرصة هذه المجالس في الحصول على مشاريع مستدامة

المؤشر	عدد الحالات	درجات الحرية	قيمة K^2	القيمة الاحتمالية
مشاريع مستدامة	30	2	.018	0.05

ومن خلال البيانات الواردة في جدول 5.12 نلاحظ انه يوجد فروق معنوية بين وجهة نظر الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة الثلاث بالنسبة لفرصة مجالس الخدمات في الحصول على مشاريع مستدامة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يؤكد أن برنامج التنمية الريفية المحلية لم يساهم في عمل مشاريع مستدامة، لمجالس الخدمات المشتركة بمراحله الثلاثة.

إن برنامج التنمية الريفية يركز على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل في الأرياف من خلال المشاريع التي يقدمها للهيئات المحلية، و البيانات الواردة في جدول 5.13 نرى ان 76.9 % من الهيئات المحلية ترى أن المشاريع المقدمة لها من البرنامج تخلق فرص عمل مؤقتة، و البيانات الواردة في جدول 5.14 تؤكد انه لا يوجد فروق معنوية بين وجهة نظر الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة الثلاث بالنسبة لخلق فرص عمل مؤقتة من المشاريع المقدمة للبرنامج عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يؤكد أن برنامج التنمية الريفية المحلية لم يسهم في عمل خلق فرص عمل دائمة من خلال مشاريعه لمجالس الخدمات المشتركة بمراحله الثلاثة.

جدول 5.13 : المشاريع تخلق فرص عمل مستدامة

هل المشاريع تخلق فرص عمل مستدامة	العدد	النسبة المئوية
فرص عمل مستدامة	3	11.55
فرص عمل مؤقتة	20	76.9
فرص عمل مستدامة ومؤقتة	3	11.55
المجموع	26	100

جدول 5.14: نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة و خلق فرص عمل مؤقتة

المؤشر	عدد الحالات	درجات الحرية	قيمة K^2	القيمة الاحتمالية
فرص عمل مؤقتة	26	2	.629	0.05

وقد أكد ذلك وكيل وزارة الحكم المحلي حيث أشار إلى أن اغلب المشاريع التي تنفذ تخلق فرص عمل مؤقتة و أن مواصفات المشاريع مرتبطة بحجم التمويل (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلو ل 2005، اتصال شخصي)، وهذا ما أكده نائب مدير عام المشاريع في وزارة الحكم المحلي (نائب مدير عام المشاريع- وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). كما أن نائب مدير عام المشاريع في وزارة الحكم المحلي أكد أيضا أن هذه المشاريع تساهم بحل مشكلة الفقر بشكل مؤقت (نائب مدير عام المشاريع- وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). وقال مدير عام الحكم المحلي في جنين أن اغلب المشاريع مشاريع غير مستدامة، و اغلب المشاريع الممولة هي مشاريع إسعاف أولي، وغير مبنية على أساس التخطيط استراتيجي بناء على الاحتياجات التنموية (المدير العام- مديرية الحكم المحلي-جنين كانون ثاني 2005، اتصال شخصي).

إن جميع النتائج الواردة أعلاه تؤكد أن المشاريع المقدمة من البرنامج تقع ضمن مشاريع اغاثية طارئة وغير مبنية على خطط إستراتيجية بناء على الأولويات الملحة للهيئات المحلية وهذا يؤكد أن فرضية **المشاريع المقدمة من البرنامج هي مشاريع اغاثية طارئة وليست مشاريع تنمية صحية.**

من أهم أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات والاحتياجات للفئات المستهدفة، وعند استعراض البيانات الواردة في جدول 5.15 نرى أن 48.1% من الهيئات المحلية أعضاء مجالس الخدمات المشتركة تعتمد على خبرتها الذاتية في تحديد أولويات واحتياجات فئاتها المستهدفة وبالتالي تحديد المشروع الذي سيستفيد من البرنامج، و 22.3% يعتمدون على الدراسة الميدانية و 25.9% يعتمدون على الدراسة الميدانية وخبرة الهيئة المحلية.

جدول: 5.15: آلية تحديد الأولوية

آلية تحديد الأولوية	العدد	النسبة
خبرة الهيئة المحلية	13	48.1
تحديد المشروع من البرنامج	1	3.7
دراسة ميدانية	6	22.2
خبرة الهيئة المحلية + دراسة ميدانية	7	25.9
المجموع	27	100.0

أما على مستوى أعضاء مجلس الخدمات المشترك فنجد أن 37.5% من الأعضاء الممثلين للهيئات المحلية في مجلس خدمات ج 1 يؤكدون أن آلية تحديد الاحتياجات للقرية تتم من خلال المشاركة الشعبية و 37.5% يعتمدون على خبرة المجلس فقط و 25% يعتمدون على الدراسة الميدانية وخبرة المجلس. بينما نجد أن 10% من أعضاء ج 2 يعتمدون على المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات و 50% يعتمدون على خبرة المجلس فقط و 30% يعتمدون على الدراسة الميدانية وخبرة المجلس، بينما 22.2% من ج 3 يعتمدون على المشاركة الشعبية و 55.6% يعتمدون على خبرة المجلس و 25.9% يعتمدون على الدراسة الميدانية وخبرة المجلس، انظر ملحق 5.2. وهذه النتائج تؤكد أن اغلب الهيئات المحلية تعتمد على خبرة الهيئات المحلية في تحديد الاحتياجات، أما المشاركة الشعبية من خلال الدراسات الميدانية فتشكل ربع آليات تحديد الاحتياجات، مما يعني أن الهيئات المحلية لم تصل إلى مرحلة إشراك الفئات المستهدفة من المجتمع المحلي في تحديد الأولويات والاحتياجات لديها، مع أن البرنامج اشترط المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات لتحديد أولويات

المشاريع التي سيدعمها، أما بقية المشاريع التي تنفذها الهيئات المحلية والممولة من خارج البرنامج فلم يؤخذ بعين الاعتبار المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات، بمعنى آخر أن الهيئات المحلية خضعت لشروط البرنامج في إشراك المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات، وهذا يعني أن برنامج التنمية الريفية المحلية لم يستطع أن يسهم في خلق مفهوم المشاركة الشعبية للهيئات المحلية في تحديد الاحتياجات و الأولويات لدى الفئات المستهدفة بشكل كامل، رغم أن 86.2 % من المشاريع التي قدمت من خلال البرنامج كانت ضمن الأولويات للهيئات المحلية والتي تم تحديدها من خلال المشاركة الشعبية كما هو واضح في جدول 5.16 ، وهذا يؤكد أهمية المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات و الأولويات لدى الفئات المستهدفة.

جدول:5.16 المشاريع هل لها أولوية للقرية

النسبة المؤوية	العدد	المشاريع هل لها أولوية
86.2	25	له أولوية
13.8	4	ليس له أولوية
100.0	29	المجموع

هذا يعني أن البرنامج حقق هدفه في تحديد الأولويات من خلال المشاركة الشعبية. وسماع أصوات الفقراء وإبداء آرائهم ومشاركتهم في صنع القرار ولو لم يكن بالشكل الكامل، إلا انه لم يستطع أن يجعل ذلك نهجا لدى هذه الهيئات أو لدى مجالس الخدمات المشتركة.

رغم أن اغلب المشاريع المنفذة لها أولوية إلا أن هناك أوليات أهم للقرى المستهدفة، وعند النظر إلى المقارنة بين المشاريع ذات الأولوية الملحة وسبب عدم تنفيذ هذه المشاريع نرى كما هو واضح في جدول 5.17 أن 44.4 % من الهيئات التي نفذت مشاريع ذات أولوية ولم تنفذ مشاريع ذات أولوية أهم يعود إلى طبيعة المشروع المقدم من البرنامج، و33.3 % يرون أن موازنة المشروع كانت السبب.

جدول :5.17 العلاقة بين المشاريع ذات الأولوية المنفذة وعدم تنفيذ المشاريع ذات الأولويات الأهم

المجموع	مشاريع ذات أولوية	
	لا	نعم

5	1	4	طبيعة المشروع المقدم من البرنامج	سبب عدم اختيار المشاريع ذات الأولوية الملحة
38.5%	25.0%	44.4%		
2	1	1	عدم موافقة البرنامج	
15.4%	25.0%	11.1%		
3	0	3	موازنة المشروع	
23.1%	.0%	33.3%		
2	1	1	الاحتلال	
15.4%	25.0%	11.1%		
1	1	0	طبيعة المشروع المقدم وموازنة المشروع	
7.7%	25.0%	.0%		
13	4	9	المجموع	
100.0%	100.0%	100.0%		

مما سبق نرى أن برنامج التنمية الريفية رغم انه نجح في تحديد الأولويات للهيئات المحلية من خلال المشاركة الشعبية، ألا انه لم يستطع تنفيذ المشاريع ذات الأولويات الملحة للمجتمعات المستهدفة بسبب طبيعة المشاريع المقدمة من البرنامج وحجم الموازنة المرصودة للهيئات المحلية. جدول: 5.18: آلية تحديد احتياجات الفئات المستهدفة لمجالس الخدمات المشتركة.

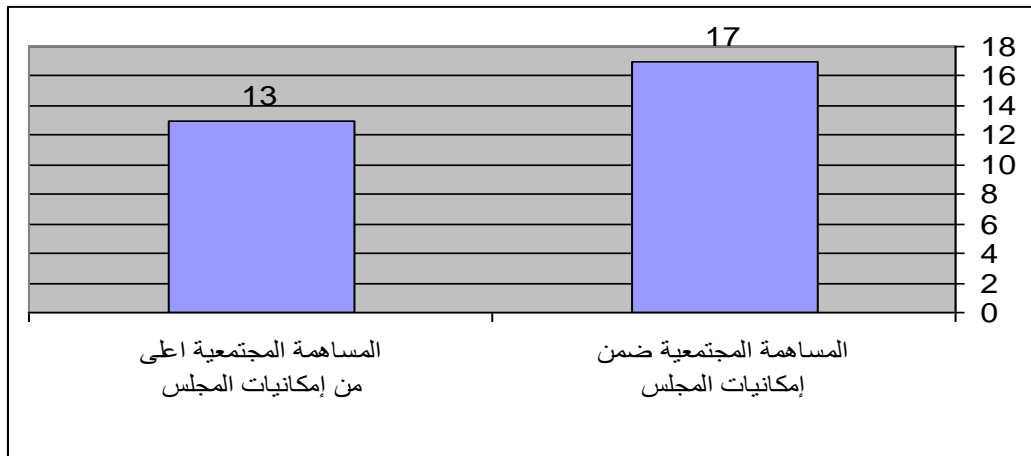
النسبة	العدد	آلية تحديد احتياجات الفئات المستهدفة
62.1	18	من خبرة المجلس
6.9	2	دراسة للبرنامج
13.8	4	دراسة ميدانية
13.8	4	خبرة المجلس ودراسة ميدانية
3.4	1	خبرة المجلس وكادره
100	29	المجموع

أما على مستوى مجلس الخدمات نفسه فإن البيانات الواردة في جدول 5.18 تشير إلى أن 62.9% من المجالس تعتمد على خبراتها الذاتية في تحديد الاحتياجات بينما تعتمد 20.25% من المجالس على المشاركة الشعبية من خلال الدراسة الميدانية، و بنسبة 13.5% تعتمد على الدراسة الميدانية وخبرة المجلس، أي أن المشاركة الشعبية لا تتصدر آليات تحديد الاحتياجات لدى أعضاء مجالس الخدمات المشتركة، وهذا يعني أيضا أن المشاركة الشعبية لمجالس الخدمات لم تصل إلى المستوى المرجو من إنشاء هذه المجالس في تعزيز المشاركة الشعبية لتحديد أولوياتها واحتياجاتها، وقد أفاد رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 بان تحديد المشاريع المشتركة تتم من قبل الأعضاء الممثلين للهيئات المحلية فقط، (رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي).

جدول 5.19: اشتراطات من البرنامج

النسبة	العدد	هل يوجد اشتراطات من البرنامج
62.5	15	المساهمة المجتمعية
20.85	5	طبيعة المشروع المقدم من البرنامج
8.33	2	تحديد الفئة المستهدفة
4.16	1	المساهمة المجتمعية و الفئة المستهدفة
4.16	1	طبيعة المشروع و المساهمة المجتمعية و الفئة المستهدفة
100.0	24	المجموع

عند استعراض البيانات الواردة في جدول 5.9 نرى أن اشتراط البرنامج للمساهمة المجتمعية اكبر عائق يعترض تنفيذ المشاريع لدى الهيئات المحلية، وقد بلغت نسبة هذا العائق 62.5 %، ويوضح شكل 5.3 عدد الهيئات التي نفذت مشاريع وكانت المساهمة ضمن الإمكانيات والتي نفذت مشاريع بمساهمة أعلى من إمكانياتها. كذلك طبيعة المشاريع المقدمة من البرنامج و تحديد الفئة المستهدفة من المعوقات التي يشترطها البرنامج أحيانا لتنفيذ المشاريع.



شكل 5.2: المساهمة المجتمعية وعلاقتها بإمكانيات الهيئات المحلية

أفاد احد رؤساء الهيئات المحلية والذي فضل عدم ذكر اسمه أن البرنامج رفض مشروع بناء مدرسة ابتدائية للذكور للقرية، وبعد ذلك قيل إقامة المشروع على أن تكون المدرسة مختلطة. و أكد نائب مدير عام المشاريع في وزارة الحكم المحلي أن البرنامج يركز على المشاريع النوعية مثل الفئة المستهدفة نساء، أطفال، شباب و مشاريع خلق فرص عمل مؤقتة(نائب مدير عام المشاريع- وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي).

جدول 5.20: نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة و اشتراطات البرنامج

المؤشر	عدد الحالات	درجات الحرية	قيمة K^2	القيمة الاحتمالية
اشتراطات البرنامج	24	2	.934	0.05

وإذا نظرنا إلى البيانات الواردة في جدول 5.20. تظهر انه لا فروق معنوية بين وجهة نظر الهيئات المحلية في مجالس الخدمات المشتركة الثلاث بالنسبة لاشتراطات البرنامج لتنفيذ المشاريع للهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يؤكد أن اشتراطات برنامج التنمية الريفية يعيق تنفيذ المشاريع ذات الأولويات الملحة للهيئات المحلية.

إن هذه الاشتراطات بطبيعة الحال تحد من إمكانية تنفيذ المشاريع الملحة لبعض الهيئات المحلية إذا لم يكن بمقدورها دفع المساهمة المجتمعية، إضافة إلى ذلك فإن معايير المشاريع السابقة الذكر قد لا تتوافق مع الأولويات الملحة للهيئات المحلية.

من أهم العوائق لعدم تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للهيئات المحلية بالإضافة إلى ما سبق، الموازنة المخصصة للهيئة المحلية، وقد أفادت تسعة هيئات محلية بان تحديد منحة الهيئة المحلية بغض النظر إلى احتياجاتها كان من أهم الأسباب لعدم تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الملحة، مع أن اغلب المشاريع التي تم تنفيذها بحاجة إليها المجتمعات المحلية إلا أن هناك أولويات حسب الأهمية، ويحدد البرنامج موازنة الهيئة المحلية بناء على عدد سكانها بغض النظر عن احتياجاتها الملحة. وهذا ما أكدته وكيل وزارة الحكم المحلي والذي أشار إلى اشتراط المساهمة المجتمعية من قبل البرنامج بنسب تتراوح بين 10-15 % من قيمة المشروع (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). وأكد ذلك أيضا سكرتير مجلس الخدمات المشترك ج 2 (سكرتير مجلس خدمات ج 2 كانون أول 2005، اتصال شخصي).

يركز برنامج التنمية الريفية على تحديد نوعية المشروع بناء على الأولويات للمجتمع المحلي، ويقوم بتحديد هذه الأولويات للمجتمع المحلي من خلال المشاركة الشعبية كما رأينا سابقا، والبيانات الواردة في جدول 5.21 تشير إلى أن 76.7 % من المشاريع تحدد من خلال الأولويات للبلد، إلا جدول 5.21: كيفية تحديد الأولويات للمشاريع.

النسبة المئوية	العدد	كيف تم تحديد الأولويات للمشاريع
76.7	23	بناء على احتياجات و أولويات القرية

10	3	نوعية المشروع المقدم من البرنامج
13.3	4	كلاهما
100.0	30	المجموع

أن هذه الأولويات لا تكون دائما الأولويات الملحة للبلد بسبب اشتراطات البرنامج الأنفة الذكر، إضافة إلى قيمة المنحة المقدمة من البرنامج للهيئة المحلية، و إذا نظرنا إلى البيانات الواردة في جدول 5.22 نرى أن 56.7 % من قيمة المنحة المقدمة للمشروع اقل من حجم المشروع المطلوب للهيئة المحلية، كما أن البيانات الواردة في جدول 5.23 أن 62.1 % من الهيئات المحلية ترى المشاريع المقدمة من البرنامج اقل من حاجة البلد ، وهذا يؤكد أن تحديد المنحة مسبقا لا يسهم دائما في تلبية احتياجات الهيئة المحلية من المشاريع الملحة لها.

جدول 5.22: تناسب قيمة الدعم مع حجم المشروع

النسبة المؤوية	العدد	تناسب قيمة الدعم مع حجم المشروع
40	12	تناسب مع المشروع
3.33	1	اكبر من حجم المشروع
56.7	17	اقل من حجم المشروع
100.0	30	المجموع

جدول 5.23: حجم المشروع بالنسبة لحاجة البلد

النسبة	العدد	المشروع اكبر أم اقل من حاجة البلد
62.1	18	المشروع اقل من حاجة البلد
37.9	11	المشروع اكبر من حاجة البلد
100.0	29	المجموع

و هذا ما أكدته نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي في جنين، فقد أشار إلى أن حجم التمويل يحدد نوع المشروع وحجمه(نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي-جنين كانون ثاني 2005،اتصال شخصي). وأكدت ذلك مدير عام التنمية الريفية المحلية في وزارة الحكم المحلي فأشارت إلى أن الأولويات تتبع حجم المبلغ المرصود للتجمع السكاني من أعضاء المجلس المشترك، وحجم المبلغ

المرصود هو الذي يحدد نوع المشروع وليس الأولوية الملحة للتجمع السكاني (مدير عام التنمية الريفية وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). وقال مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي - جنين أن المشاريع لا تعطى أولوية للخطط الإستراتيجية للوزارة بل تحدد من قبل المجالس من خلال المشاركة الشعبية وحجم المنحة المرصودة للهيئة المحلية (مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي كانون ثاني 2005، اتصال شخصي). وفي هذا السياق أفاد وكيل وزارة الحكم المحلي بان البرنامج يعمل على توجيه تحديد الاحتياجات للمجتمع المحلي نحو ما يريد هو، مع أن الوزارة والمجتمع المحلي هما القادران على تحديد الأولويات والاحتياجات (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). وقد أكد ذلك نائب مدير عام المشاريع في وزارة الحكم المحلي وقال انه يحدث أحيانا تضارب بين أولويات الوزارة والهيئات المحلية من جهة والبرنامج من جهة أخرى (نائب مدير عام المشاريع - وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي).

مما تقدم نلاحظ أن المشاركة المجتمعية التي يعتمد عليها برنامج التنمية الريفية في تحديد الأولويات والاحتياجات الملحة للمجتمعات الريفية المستهدفة ضمن مجالس الخدمات المشتركة، لا تؤخذ بعين الاعتبار دائما في تحديد المشروع اللازم تنفيذه لتلبية الأولويات الملحة من المشاريع والبرامج للهيئات المحلية بسبب الاشتراطات والمعيقات الأنفة الذكر، بالإضافة إلى تحديد الفئة المستهدفة أحيانا، وطبيعة المشروع المقدم من البرنامج، عدا عن تحديد حجم المنحة الذي قد لا يتناسب مع الاحتياجات الملحة للهيئة المحلية، كل هذا يتناقض مع الهدف العام للبرنامج والذي يهدف إلى دعم المجتمعات الريفية في مجالات البنية التحتية والخدمات وفقاً للأولويات التي يحددها السكان المحليون ، فالسكان يحددون الاحتياجات الملحة ضمن المشاركة الشعبية إلا أن تنفيذ المشاريع يتم وفقا لحجم المنحة و الاشتراطات وليس للأولويات الملحة لهم، إضافة إلى معيقات الاحتلال التي تمنع تنفيذ بعض المشاريع. كل هذه النتائج تؤكد صحة فرضية **عدم الترابط بين المشاريع المقدمة من البرنامج، و الأولويات التنموية الملحة في فلسطين.**

تعتبر وزارة التخطيط حلقة الوصل بين مختلف وزارات السلطة الفلسطينية والمانحين، وهناك علاقة بين وزارة التخطيط من جهة وبين الدول المانحة والوكالات التنموية ومؤسسات الأمم المتحدة من جهة أخرى، وتهتم الوزارة أن يتبنى المانحون الخطط التنموية الفلسطينية النابعة من الأولويات والاحتياجات الملحة للمجتمع الفلسطيني، فهناك اختلاف أحيانا بين الأولويات للمانحين والسلطة ، وتعمل وزارة التخطيط على تسويق الخطط التنموية الفلسطينية للمانحين من خلال العلاقات الثنائية و الاجتماعات الدورية لمناقشة خطط التنمية وعملية دعمها ، إلا أن هناك العديد من الإشكاليات بين المانحين والخطط الفلسطينية وهي:

1/ تمويل الخطط التنموية ينبع من ارتباطات واجتهادات المانحين و أولوياتهم في مواضيع قد لا تكون من أولويات الخطط الفلسطينية أو احتياجات الشعب، ويقوم المانحون بدعم البرامج والمشاريع حسب إستراتيجيتهم وهذا له علاقة بالظروف السياسية. وقد أكد تقرير التنمية البشرية لجامعة بيرزيت 2004 ذلك وأكد أن المساعدات لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والأعمار انظر صفحة 27.

2/ إجراءات الاحتلال واشتراطاته ساهم بجعل الخطط طارئة وعدم السيطرة على الموارد وعدم تنفيذ مشاريع وطنية.

3/ هناك أحيانا محاولات إلى تسييس المساعدات وتحاول السلطة أن تمنع ذلك.

4/ عدم التزام المانحين بالمبالغ المتفق عليها مما يؤثر على الخطط.

5/ عدم وجود تنسيق بين وزارة المالية وخطة وزارة التخطيط.

6/ الاحتلال وإجراءاته التي أدت إلى أزمات اقتصادية واجتماعية.

(مدير عام الإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط، أيلول 2005، اتصال شخصي).

إن عملية تمويل المشاريع التنموية في فلسطين تتم عبر العديد من الدول والتكتلات الدولية ووكالات التنمية العالمية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكما رأينا في نشأة البرنامج في فلسطين فإن تمويل هذا البرنامج في فلسطين يتم من خلال الدول المانحة والوكالات التنموية، وبالتالي فإن تمويل المشاريع التي سينفذها برنامج التنمية الريفية ستخضع لأجندة المانحين لا محالة، وهذا ما يمكن استنباطه من آلية عمل المانحين لبرنامج التنمية الريفية وفق الدراسة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه عن برنامج التنمية الريفية التابع له، والذي أشار إلى آلية تحويل المنح من قبل المانحين، فالمفوضية الأوروبية تحول الأموال إلى اللجنة في مجلس الخدمات المشترك وتقوم بدفع الرواتب وأموال المقاولين، أما الوكالة الأمريكية للتنمية فإنها تعتبر الموظفين المعينين في مجلس الخدمات المشترك موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدفع لهم البرنامج رواتبهم مباشرة، كما يتم تحويل أموال المقاولين العاملين على المشاريع مباشرة ، ولا علاقة لمجلس الخدمات بذلك، وهذا ما أكدته إحدى الهيئات المحلية والتي أشارت إلى عدم إتباع البرنامج لأصول الشراكة مع البلدية ، وتم دفع المبالغ من قبل البرنامج للمقاولين مباشرة دون إشراك البلدية، ولم تعرف البلدية بقيمة المبالغ المدفوعة من البرنامج للمشاريع. وهذا يعني أن برنامج التنمية الريفية لا يحدد آلية العمل بنفسه، وإنما كل جهة مانحة لها طريقتها في العمل وتحدد آلية العمل حسب أجندتها الخاصة، وبالتالي ستخضع المشاريع الممولة من هذه الجهات لبرنامج التنمية الريفية لأجندة المانحين و أولوياتهم، وليس لأولويات البرنامج وأهدافه المعلنة، والتي تتحدث عن تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للهيئات المحلية، وأفاد نائب مدير عام المشاريع في وزارة الحكم المحلي بان من يمتلك المال يمتلك القرار، والتمويل لا يتوافق دائما مع أولويات الوزارة والهيئات المحلية ، وقال أيضا أن التنسيق وحجم التمويل يتناسبان طرديا وعكسيا

وفق الوضع السياسي . (نائب مدير عام المشاريع- وزارة الحكم المحلي، أيلو ل 2005، اتصال شخصي)، وأكد ذلك وكيل وزارة الحكم المحلي أن هناك أهداف سياسية من وراء التمويل (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي).

عند مراجعة كيفية نشاء البرنامج في فلسطين وطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من البرنامج العمل على تحسرن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، من خلال التعرف على احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وتصميم مشاريع محددة، وربط إنشاء البرنامج بالفترة الزمنية والتي تزامنت مع اتفاقيات كامب ديفي، وتذكر ما ورد في صفحة 15 مقولة نائب وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وربطه تعزيز موافقة الفلسطينيين على مستقبل ينعم بالسلام بحصولهم على فرص اكبر في مضمار التنمية الاقتصادية، وتميز البرنامج في فلسطين بتلقي الدعم للبرنامج من خلال المانحين وليس من موازنة البرنامج كما هو الحال في جميع دول العالم التي يعمل بها البرنامج، إضافة إلى وضع البنك الدولي على سلم الهرم التنسيقي لمنندى المانحين لفلسطين، وعدم الأخذ بخطة التنمية التي أعدها مجموعة من الخبراء الفلسطينيين بناء على طلب الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووضعها على الرف، وبما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتلقى الدعم من خلال هؤلاء المانحين لتنفيذ برامجه في فلسطين فان مشاريعه ستتبع اشتراطات وأجندة المانحين وارتهان هذه المساعدات بالعملية السلمية وليس أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية 2004 لجامعة بيرزيت والذي أشار إلى ارتباط المساعدات بعملية التسوية السياسية وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية(مركز دراسات التنمية، 2004)، وهذا بطبيعة الحال سيجعل التمويل وسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني ككل، وعلى قيادته السياسية لتقديم تنازلات سياسية، وإبقاء الشعب الفلسطيني تابعا سياسيا واقتصاديا وثقافيا سواء للاحتلال الذي سلب أرضهم وحرينتهم واستقلالهم، أو لهؤلاء المانحين الذين يدعمون هذا الاحتلال، أو للبنك الدولي الذي تسيطر على قراراته هذه الدول، هذا بالإضافة إلى اشتراطات الاحتلال في الموافقة على نوعية المشاريع التي يسمح بتنفيذها. وبذلك يبقى المجتمع الفلسطيني رهن قيود الاحتلال والمانحين ولا يمكن أن ينعنق اقتصاده وهو يتبع لهؤلاء المانحين، وكيف يمكن إحداث تنمية بدون اقتصاد وطني قادر على المساهمة في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها. وبذلك لا يمكن تحقيق التنمية في ظل هذه التبعية من جهة، وفي ظل استمرار الاحتلال وعدم الاستقلال والتحرر والسيطرة على الموارد من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة نفسها. والحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب الفلسطيني بعد نتائج الانتخابات التشريعية، وتسلم الحكومة الجديدة مهامها دليل على ذلك. وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة إن البرنامج لم يعمل على تحقيق الأهداف المعلنة، والمشاريع والبرامج المقدمة تخضع لشروط سياسية من قبل المانحين.

يولي برنامج التنمية الريفية المحلية أهمية خاصة إلى التنسيق والتعاون مع وزارة الحكم المحلي لإنجاح برنامجه، والعمل على إنشاء مجالس خدمات مشتركة بالتنسيق والتعاون مع الوزارة، وهناك اتفاق واضح بين أهداف الوزارة في تقليل الهوة بين الريف والحضر وتقوية الهيئات المحلية وبناء قدراتها وبين أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية، وقال مدير عام الإدارة العامة للتنمية البشرية في وزارة التخطيط أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآعب مهم في التنمية في فلسطين قبل وبعد أوسلو في مختلف المواضيع، ومن المفروض أن يكون البرنامج منسق لمؤسسات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين، ولكن كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تقوم بالتنسيق مع الوزارة القطاعية على حدة، ولا يوجد تنسيق بين المؤسسات، وأضاف قائلاً رغم أن البرنامج له دور مهم في التنمية إلا أنه في بعض المشاريع يقوم بدور الوزارات وأحياناً يتجاوز دورها، وهذا ينبع من ضعف المؤسسة الفلسطينية، مع أنه من المفترض أن يكون دور هذه المؤسسات داعم فني ومالي لهذه الوزارات (مدير عام الإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط، أيلول 2005، اتصال شخصي)، وهذا ما أكدته مدير عام التنمية الريفية المحلية في وزارة الحكم المحلي وقالت أن البرنامج يعتبر نفسه جهة منفذة ويعمل ضمن إطار الـ UNDP أكثر من العمل ضمن الاتفاقية المشتركة مع الوزارة على أساس التعاون المشترك، مع أن برنامج التنمية الريفية هو من استراتيجيات الوزارة، إلا أن الوزارة لا تشعر أن هذا البرنامج لها، وهذا ينبع من أن البرنامج بدأ مع تشكل الوزارة وعدم وجود كادر مؤهل من الوزارة لهذا البرنامج، وأكدت أن البرنامج ينسق مع الجهة المسؤولة ذات الاختصاص بالمشروع. وأضافت أن إدارة مشروع برنامج التنمية الريفية المحلية في UNDP تتعامل مع إدارة البرنامج في الوزارة فقط، ولعدم وجود اللغة المشتركة مع الهيئات المحلية لا يتم التواصل معها، وبالتالي يقلل من نقل الخبرة المتوفرة لدى إدارة برنامج التنمية الريفية إلى هذه الهيئات، وهذا ينبع من أن البرنامج بدأ مع تشكل الوزارة وعدم وجود كادر مؤهل من الوزارة لهذا البرنامج (مدير عام التنمية الريفية وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي). إلا أننا نلاحظ أن حجم التنسيق بين برنامج التنمية الريفية المحلية والوزارة ليس بالشكل المطلوب، فمن جهة إنشاء مجالس خدمات مشتركة في المناطق المحرومة من قبل البرنامج قد لا تتسجم مع أجنده الوزارة أو قد تتضارب معها كما أفاد وكيل وزارة الحكم المحلي (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005، اتصال شخصي)، بمعنى أن تشكيل المجالس المختلفة ضمن أجنده المانحين أكثر من أجنده الوزارة قد تخلق إشكاليات للوزارة وللهيئات المحلية. وقد أكدت دراسة للبرنامج أن لا تكون إنشاء مجالس الخدمات استجابة لطلبات المانحين وإنما وفق خطط تنموية طويلة الأمد توضع من قبل وزارة التخطيط .

إن احد معايير الوزارة في تشكيل مجالس الخدمات المشتركة وجود الوزارة تولى بلدية تصنيف ب بحيث تكون البلدية مركز الإقليم الجزئي للاستفادة من خبرة البلدية في إدارة وتنفيذ الأنشطة، و إذا نظرنا إلى جدول 5.24. فإننا نرى أن مجلس الخدمات ج 1 لا يوجد به بلدية واحدة، مع العلم بأنه أحدث مجلس خدمات مشترك، بينما نجد أن ج 2 يوجد به بلديتان و ج 3 يوجد به ثلاث بلديات، وبذلك تنعدم إمكانية الاستفادة من الخبرة الإدارية والفنية المتوفرة لدى البلديات لهذا المجلس، وهذا يتعارض مع توجهات الوزارة من جهة ومع بناء القدرات للهيئات المحلية التي ركزت عليها الوزارة من جهة و برنامج التنمية الريفية المحلية من جهة أخرى.

جدول 5.24 : العلاقة بين نوعية الهيئة المحلية ومجلس الخدمات المشترك

المجموع	نوع الهيئة المحلية				
	لجنة مشاريع	مجلس قروي	بلدية		
10	1	9	0	j 1	اسم مجلس الخدمات المشترك
10	0	8	2	j 2	
11	0	8	3	j 3	
31	1	25	5		المجموع

هذا بالنسبة للعلاقة بين إدارة برنامج التنمية الريفية و مختلف الوزارات ذات الصلة، أما على مستوى المناطق فان العلاقة بين البرنامج ومديرية الحكم المحلي كما أفاد نائب مدير عام الحكم المحلي فأنها علاقة تنسيق و إعطاء المعلومات للبرنامج وحل الإشكاليات مع الوزارات الأخرى أو الهيئات المحلية أو المواطنين أو المؤسسات ذات الصلة، وأضاف أن الدائرة تشرف على انتخابات المجالس وعلى المشاريع بالتنسيق والشراكة مع البرنامج(نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي-جنين كانون ثاني 2005، اتصال شخصي).

مما سبق نلاحظ أن هناك تفاوت في التنسيق والشراكة المتكاملة بين وزارة الحكم المحلي وبرنامج التنمية الريفية المحلية، ولا يقوم البرنامج بالتنسيق الكامل مع الوزارة، بل يتعدها أحيانا وهذا يتناقض مع مبدأ الشراكة التي تم الاتفاق عليها بين الوزارة وإدارة البرنامج ومع هدف البرنامج في توجهاته نحو دعم مؤسسات السلطة أو نحو اللامركزية الإدارية للهيئات المحلية. وبذلك تتحقق فرضية **عدم الانسجام الكامل بين أجندة وزارة الحكم المحلي و أجندة برنامج التنمية الريفية المحلية.**

يهدف برنامج التنمية الريفية إلى ضمان استمرارية عمل مجالس الخدمات المشتركة بعد انتهاء تمويله للمجالس، ومن أجل ذلك عمل على إيجاد مشاريع مشتركة لهذه المجالس وقد تم استحداث هذه المشاريع بناء على دراسة أعدها البرنامج نفسه لتقييم المرحلة الأولى، وإذا نظرنا إلى طبيعة المشاريع التي تم تمويلها من البرنامج كمشاريع مشتركة فإننا نرى أن هذه المشاريع نفذت في مجلسي خدمات ج2 و ج 1 وهي عبارة عن عيادة صحية لثلاث قرى و مشروع آليات صغيرة لمجلس خدمات ج 1 . (سكرتير مجلس خدمات ج 2 كانون أول 2005، اتصال شخصي) ، وشارع يربط بين قريتين واليات وسيارة لمجلس خدمات ج 1 (رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي).، وربما تسهم الآليات في توفير مصدر دخل للمجالس إلا أن هذا الدخل لا يمكن أن يتم الاعتماد عليه كمصدر دخل أساسي لمجلس الخدمات، أما المركز الصحي والشوارع فبطبيعة الحال لا يمكن أن تكون مصدر دخل لهذه المجالس، وهذا ما أكدته دراسة البرنامج والتي أشارت إلى قلة الدخل المادي من المشاريع المشتركة التي انشأت من خلال المشروع. وفي هذا الإطار أفاد وكيل وزارة الحكم المحلي بان اغلب هذه المشاريع ذات قيمة تنموية على المدى البعيد، وإذا لم يتم عمل مشاريع استثمارية موازية لها فلن يكون هناك تنمية (وكيل وزارة الحكم المحلي، أيلو ل 2005، اتصال شخصي)، ويؤكد رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 بان عدم توفر مصادر دخل ذاتية لمجلس الخدمات من أهم العوائق التي تعترض عمل هذا المجلس (رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي). رغم أن هذا المجلس ما زال يتلقى الدعم من البرنامج على اعتبار أن البرنامج يغطي المصاريف الإدارية للمجلس لفترة محددة، فما حال هذا المجلس عند انتهاء المنحة المخصصة له من البرنامج. وقد أكد نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي -جنين على أن مجالس الخدمات المشتركة لن تكون قادرة على الاستمرار بدون الدعم الكافي والاستدامة مرتبطة بالتمويل، ومن أجل استدامتها يجب دعم هذه المجالس ماديا وقد حاول الحكم المحلي عمل مشاريع تدر دخل لهذه المجالس وعمل توازن بين المشاريع الاقتصادية والتنموية بعيدة المدى (نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي-جنين كانون ثاني 2005، اتصال شخصي). وقال سكرتير مجلس الخدمات المشترك ج 2 بان البرنامج يقدم 2.5% من قيمة المنحة للمصاريف الإدارية للمجلس المشترك لفترة 18 أو 24 شهرا، وبعد ذلك على المجلس أن يعتمد على نفسه في تغطية المصاريف الإدارية للمجلس، وأضاف أن مساهمات الهيئات المحلية غير كافية لقيام المجلس بمهامه، وذلك لعدم إمكانية زيادة المساهمة المطلوبة من الهيئات المحلية للمجلس بسبب شح المصادر المالية لهذه الهيئات، كما أشار إلى عدم دعم وزارة الحكم المحلي لهذه المجالس بعد انتهاء التمويل من برنامج التنمية الريفية المحلية مثل تخصيص منح من صندوق البلديات لدعم هذه المجالس، وأشار إلى أن المشاريع المشتركة لا تحقق الفائدة المرجوة منها دائما، وأضاف إلى أن هناك بعض الإشكاليات في المشاريع المشتركة، فعلى سبيل المثال بعض الهيئات اخذ مشروع مشترك كعيادة صحية لهذه الهيئات، وبعد ذلك تم شراء آليات

من مشروع مشترك، و القرى التي أخذت المركز الصحي لم تساهم في مشروع الآليات، ولها الحق في الاستفادة من هذه الآليات. (سكرتير مجلس خدمات ج 2 كانون أول 2005، اتصال شخصي)، مما يسبب بعض العقبات في استمرار عمل هذا المجلس بين أعضائه وهذا بطبيعة الحال سيؤثر على طبيعة العلاقة القائمة على الشراكة الكاملة بين أعضاء هذا المجلس.

إن هذه النتائج تؤكد أن هذه المشاريع المشتركة والتي اشترط البرنامج على العمل بها لضمان استمرارية عمل المجالس المشتركة بناء على دراساته السابقة والتي هدفت إلى إيجاد مصادر دخل ثابتة للهيئات المحلية، لا يمكن أن تسهم في إيجاد مصادر دخل ثابتة تسهم في استدامة عمل هذه المجالس، وستبقى معرضة للفشل كما حصل مع المجالس التي انشأت في المرحلة الأولى مثل مجلس الخدمات المشترك ج3 والذي لم يعد قائماً أصلاً، وبعض الهيئات المحلية لا تتذكر انه كان موجود. وفي المرحلة الثانية فان وضع مجلس الخدمات المشترك ج 2 يعاني من شح الموارد و قال سكرتير المجلس أن المجلس اضطر إلى الاستغناء عن المهندس الذي وظف كأحد كوادر المجلس بعد انتهاء المنحة لعدم قدرة المجلس على دفع راتبه (سكرتير مجلس خدمات ج 2 كانون أول 2005، اتصال شخصي)، ولا يختلف الحال بالنسبة لمجلس الخدمات المشترك ج 1 و الذي أسس في المرحلة الثالثة ولا زالت فترة المنحة مستمرة ويعاني من شح المصادر.

من أهداف برنامج التنمية الريفية المحلية العمل المشترك بين أعضاء المجلس الواحد، ومن خلال استعراض البيانات الواردة في جدول 5.25 نرى أن 51.72% من الهيئات المحلية الأعضاء في مجالس الخدمات المشتركة قد استفادت من المشاريع المشتركة، وهذا يعني أن المشاريع المشتركة لم تستفد جميع الهيئات المحلية من هذه المشاريع، وبالتالي لم تعمم الفائدة المرجوة من المشاريع المشتركة على جميع الهيئات المحلية، وهذا بحد ذاته يقلل من إمكانية العمل المشترك بين أعضاء المجلس الواحد، و رغم ذلك نرى أن البيانات في جدول 5.26 تشير إلى أن 67.86% من الهيئات المحلية ترغب في الاستمرار في العمل ضمن هذه المجالس، وهذا مؤشر جيد على قناعة أعضاء مجالس الخدمات المشتركة بأهمية العمل المشترك بين الهيئات المحلية، أي أن التعاون بين مختلف الهيئات لن يكون بالشكل المطلوب إذا لم تستفد جميع هذه الهيئات من المشاريع المشتركة. وقال رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 أن مجالس الخدمات المشتركة ساهمت في إقناع الكثير من الهيئات المحلية بأهمية دور مجالس الخدمات المشتركة التنموي من حيث تجميع الموارد المتاحة معاً، وعدم قدرة الهيئة المحلية بمفردها من عمل مشاريع خاصة مثل سيارات الإسعاف نفايات طاقم كهرباء (رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي).

جدول 5.25 : الاستفادة من مشاريع مشتركة ضمن مجلس الخدمات

هل استفدتم من مشاريع مشتركة ضمن مجلس الخدمات	العدد	النسبة
نعم	15	51.72
لا	14	48.28
المجموع	29	100.0

جدول 5.26: تفضيل العمل ضمن هذه المجالس

هل تفضلون العمل ضمن هذه المجالس أم العمل لوحدهم	العدد	النسبة
العمل ضمن هذه المجالس	19	67.86
العمل ضمن الهيئة المحلية فقط	9	32.14
المجموع	28	100.0

عند استعراض البيانات الواردة في جدول 5.27 ترى أن جميع الهيئات المحلية الأعضاء في مجلس الخدمات المشترك ج1 يفضلون العمل ضمن هذه المجالس، و 60% من ج2 و 37.560 % من ج3 تفضل العمل ضمن هذه المجالس، وهذه النتائج تؤكد أن مجلس الخدمات الذي انشأت في المرحلة الأولى أغلبها ترى انه لا جدوى من هذه المجالس، أما المجلس الذي انشأ في المرحلة الثانية فان 40% من أعضائه يرون عدم جدوى هذه المجالس، أي أن المجالس التي لا زالت فاعلة ولها مصادر مالية وهي من المنحة ترى أهمية لهذه المجالس، بينما المجالس التي انتهت منحتها فنقل قناعتها بهذه المجالس، وهذا يؤكد أيضا أن المجالس التي انتهت منحتها لا يوجد لديها مصادر ذاتية لاستمراريتها وعملها بالشكل المطلوب.

جدول 5.27: العلاقة بين تفضيل الهيئات المحلية العمل بمفردها واسم مجلس الخدمات المشترك

المجموع	مجلس الخدمات المشترك			
	ج3	ج2	ج1	
19	3	6	10	عمل الهيئة المحلية ضمن هذه المجالس
67.9%	37.5%	60.0%	100.0%	
9	5	4	0	عمل الهيئة المحلية بمفردها
32.1%	62.5%	40.0%	.0%	
28	8	10	10	المجموع

100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	
--------	--------	--------	--------	--

تقوم مجالس الخدمات المشتركة باختيار هيئتها الإدارية من خلال الانتخاب المباشر من بين الأعضاء الممثلين للهيئات المحلية، وقال رئيس مجلس خدمات ج 1 أن اعتماد مبدأ الانتخابات لاختيار الهيئة الإدارية لمجلس الخدمات المشترك يساهم في تعزيز الديمقراطية بين أعضاء مجلس الخدمات أن المجلس يساهم في تغيير المفاهيم المجتمعية السائدة مثل العصبية القبلية والجهوية مما يساعد على إمكانية عمل مشاريع تنموية اعم، إذا توفرت لهذا المجلس الإمكانيات التي يستطيع من خلالها تقديم خدمات للمجتمع المحلي. إلا أن هذه الانتخابات تتم بين الأعضاء الممثلين لهذه الهيئات المحلية في هذا المجلس، وبالتالي لا يشعر المواطن ولا أعضاء الهيئة المحلية أن هذه الهيئة تمثلهم، لأنهم لم يشاركوا في اختيار ممثليهم، (رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 كانون أول 2005، اتصال شخصي).

وقد أكدت دراسة للحكم المحلي أن انتخاب الرئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للمجلس كان لها اثر ايجابي في تقليل الجهوية والعشائرية السائدة في بعض التجمعات السكانية. انظر صفحة 84.

إن هذه النتائج تؤكد أن برنامج التنمية الريفية لم يستطع أن يوفر المقومات اللازمة لاستمرار عمل مجالس الخدمات المشتركة بعد انتهاء المنحة، رغم انه عمل على إيجاد مشاريع مشتركة بناء على دراساته السابقة، وان هذه المجالس إذا لم تضمن مصادر دخل دائمة لها فلن يكون بمقدورها الاستمرار وتقديم الخدمات اللازمة لفتاتها المستهدفة. كما أن عدم قدرة المجالس في المحافظة على الكادر الذي عين لديها، سيؤدي إلى ضعف قدراته وبالتالي سيضعفه إداريا وفنيا وهذا يتنافى مع هدف البرنامج في رفع القدرات الإدارية والفنية لهذه المجالس.

جميع هذه النتائج تؤكد أن البرنامج نجح جزئيا بتحقيق هدفه في تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أعضاء مجلس الخدمات المشترك الممثلين للهيئات المحلية المشاركة في هذه المجالس، إلا أن ذلك لم يعزز التعاون الكامل بين جميع الهيئات المحلية المشتركة بهذه التجمعات، وما زال المجتمع المحلي والهيئات المحلية لا تشعر بان هذه المجالس هي لهم ولخدمتهم ولا يعرفون عنها إلا الشيء اليسير ولا يشاركون في انتخاب ممثليهم مباشرة في هذه المجالس حتى يتكرس فهم التعاون والمشاركة المجتمعية باتخاذ القرار. كل هذا يؤكد أن البرنامج لم يستطع ضمان استمرارية عمل هذه المجالس، وان هدفه في الإدارة الجيدة والتعاون والديمقراطية لهذه المجالس منقوصة، وبذلك تثبت صحة فرضية عدم تحقيق البرنامج أهدافه في الاستمرارية، التعاون والإدارة الجيدة لمجالس الخدمات المشتركة بعد انتهاء المنحة.

5.3 النتائج

- 1- لم يستطع البرنامج بناء القدرات الكافية لكوادر المجالس المشتركة والهيئات المحلية بشكل كاف لتستطيع القيام بواجباتها على أكمل وجه، خاصة أن من أساسيات عمل هذه المجالس التخطيط والتطوير والتي تتطلب قدرات بشرية كفؤة ومدربة.
- 2- ضعف القدرة المؤسسية للهيئات المحلية وعدم توفر الكادر المؤهل لديها خاصة في المجالس القروية.
- 3- تبادل الخبرات بين إدارة البرنامج والهيئات المحلية كان مبتورا، فمن جهة أن اغلب الخبراء الأجانب العاملين في البرنامج ليس لديهم الخبرة المطلوبة لنقل الخبرات إلى مجالس الخدمات من جهة، ومن جهة أخرى غياب اللغة المشتركة بين الهيئات المحلية والخبراء الأجانب الذين لا يتواصلون مع هذه الهيئات من جهة أخرى.
- 4- ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية لمجالس الخدمات المشتركة بشكل جزئي ولم يصل إلى المستوى المطلوب، رغم أن وزارة الحكم المحلي تؤكد ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية لمجالس الخدمات المشتركة إلا أن التنفيذ لم يصل إلى المستوى المطلوب الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون محدودة جدا
- 5- ساهم جزء من المشاريع المنفذة من قبل البرنامج في تحسين البنى التحتية التي من خلالها يمكن تحسين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية من طرق داخلية، مدارس، عيادات صحية، شبكات مياه، صرف صحي وكهرباء
- 6- اغلب المشاريع التي تنفذ من البرنامج هي مشاريع خدماتية وتنموية على المدى البعيد و لا تدر أي نوع من الدخل للهيئات المحلية أو مجالس الخدمات المشتركة، و تخلق فرص عمل مؤقتة و لا يمكن حل مشكلة الفقر بدون مشاريع تخلق فرص عمل دائمة.
- 7- عدم وجود توازن بين المشاريع الاستثمارية التي تدر دخلا على الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة والمشاريع الخدماتية يضاعف الهيئات المحلية ويقلل من قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها.
- 8- المشاريع المقدمة من البرنامج تقع ضمن مشاريع اغاثية طارئة وغير مبنية على خطط إستراتيجية بناء على الأولويات الملحة للهيئات المحلية.
- 9- ساهم برنامج التنمية الريفية في إشراك المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته وإسماع صوته، ولكنه لم يستطع أن يجعل ذلك نهجا للهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في ترسيخ هذه المفهوم لمشاريع أخرى غير ممولة من البرنامج.

10- نجح البرنامج في تحديد الأولويات للهيئات المحلية من خلال المشاركة الشعبية، ألا انه لم يستطع تنفيذ المشاريع ذات الأولويات الملحة للمجتمعات المستهدفة بسبب طبيعة الاشتراطات المختلفة كالمساهمة المجتمعية خصوصا أن اغلب الهيئات المحلية تعاني من نقص الموارد المالية خاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، طبيعة المشاريع المقدمة من البرنامج وحجم المنحة المرصودة للهيئات المحلية بمعنى أن تحديد قيمة المنحة للهيئة المحلية مسبقا وبناء على عدد سكانها، وتحديد المشروع المنوي أقامته بناء على تلك المنحة قد لا يتوافق في كثير من الأحيان مع الأولويات الملحة للمجتمع المحلي.

11- إن اعتماد البرنامج على المانحين في دعم برامج يجعله خاضعا لأجندتهم الخاصة و أولوياتهم السياسية وليس للأولويات التنموية الملحة في فلسطين وبالتالي ستخضع هذا البرنامج لهم ولا يستطيع أن يحقق البرنامج أهدافه المعلنة بالشكل الكامل، وبذلك لم يختلف عمل هذا البرنامج عن عمل بقية المانحين الذين يضعون شروطهم و أولوياتهم وفق أجندتهم الخاصة وليس وفق الأولويات التنموية الفلسطينية، وبذلك فان التنمية في فلسطين تبقى رهن الاشتراطات المتعددة لهؤلاء المانحين وليس وفق الخطط التنموية الفلسطينية، ويستخدم هذا التمويل كوسيلة ضغط على المجتمع والقيادة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية وأجندة المانحين، ويبقى المجتمع الفلسطيني تابعا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا لهؤلاء المانحين، ويعيق الانعتاق للمجتمع الفلسطيني في كافة المجالات.

12- الاحتلال الإسرائيلي احد العوائق الرئيسية للتنمية في فلسطين، سواء من خلال ممارساته على الأرض من تدمير وعدوان متواصل، أو من خلال اشتراطاته على نوعية المشاريع واشتراط موافقته على عمل هذه المشاريع، ولا يمكن أن تحدث تنمية بدون انتهاء الاحتلال والسيطرة الكاملة على الحدود والموارد.

13- الأموال والمساعدات لا تصرف في برامج ومشاريع مبنية على خطط إنمائية شاملة.

عدم التوازن بين مشاريع البنى التحتية البرامج الإنتاجية الاستثمارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

14- حجم المصاريف المرصودة من قيمة المنح لإدارة البرنامج سواء المصاريف الإدارية للبرنامج أو رواتب والخبراء المرتفعة جدا أعلى بكثير من النتائج المرجوة.

15- ساهم البرنامج في تعزيز الديمقراطية بين أعضاء المجلس الواحد، ولم تصل هذه المفاهيم إلى المجتمع المحلي لعدم مساهمتهم في اختيار ممثليهم في هذه المجالس. مما أدى إلى عدم شعور المجتمع المحلي والهيئات المحلية بان هذه المجالس هي لهم ولخدمتهم ولا يعرفون عنها إلا الشيء اليسير

16- ذهنية المجتمع المحلي في العمل الفردي من أهم معوقات نجاح مجالس الخدمات المشتركة.

17- ساهم برنامج التنمية الريفية بترسيخ قناعات لدى أعضاء مجالس الخدمات المشتركة بأهمية العمل المشترك بين الهيئات المحلية، وأهمية توحيد الموارد المحلية للاستفادة منها بالشكل الامثل، إلا

أن الفكرة لم ترسخ لدى المواطنين بشكل جيد لعدم وجود رابطة بين المواطن و مجلس الخدمات المشترك، ولم يشعر المواطن بعد بأهمية عمل هذه المجالس، عدا عن ذهنية المجتمع المحلي بالعمل الفردي.

18- رغم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاعب مهم في التنمية في فلسطين ودوره فني ومالي للسلطة الفلسطينية، إلا أن التنسيق مع الوزارة ليس ضمن المستوى المطلوب والذي يؤكد مبدأ الشراكة ويتجاوز اتفاقيات الشراكة المبنية على أساس التعاون المشترك، كما أن البرنامج يعتبر نفسه جهة منفذة، و أحيانا يتجاوز دور الوزارات.

19- التنسيق على مستوى دوائر الحكم المحلي جيد، ويتعاون البرنامج مع دوائر الحكم المحلي والهيئات المحلية بتنسيق كامل، وتقوم دوائر الحكم المحلي بإعطاء المعلومات للبرنامج وحل الإشكاليات مع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمواطنين، بمعنى أنها تسهل عمل البرنامج بشكل جيد.

20- يحدث أحيانا تضارب بين أولويات وأجندة الوزارة مع البرنامج مثل أماكن تشكيل مجالس الخدمات المشتركة في المناطق المحرومة من قبل البرنامج والتي قد لا تتسجم مع أجندة الوزارة أو قد تتضارب معها، كذلك قد تتضارب معايير البرنامج مع معايير الوزارة مثل اشتراط وجود بلدية تصنيف ب ضمن الإقليم الجزئي.

21- غياب الخطط الإستراتيجية لدى وزارة الحكم المحلي، يضعف من القدرة على التخطيط ورسم السياسات العامة، ويبقى الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة تعمل بشكل منفرد وبدون خطط مبنية على الاستراتيجيات والسياسات العامة.

22- عدم الاستقرار السياسي والأمني حرم الوزارة من القدرة على التخطيط الاستراتيجي، وجعل اغلب خططها طارئة

23- ضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة وخاصة الوزارات يقلل من القدرة على التأثير على المانحين ويجعلهم عرضة لاشتراطاتهم وأجندتهم الخاصة

24- عدم وجود رؤية و إستراتيجية واضحة لوزارة الحكم المحلي لمستقبل مجالس الخدمات المشتركة، يجعلها عرضة للانقراض بعد انتهاء التمويل.

25- عدم وجود مصادر دخل ذاتية لمجالس الخدمات المشتركة يقلل من إمكانية استمراريتها و يعرضها للانتهيار والاندثار بعد انتهاء التمويل بفترة معينة.

26- اعتماد الهيئات المحلية والمجالس على المانحين لتنفيذ المشاريع، يجعلها عرضة لاشتراطاتهم التي لا تتلاءم مع الأولويات الملحة للمجتمع الفلسطيني.

27- عدم دعم وزارة الحكم المحلي المالي والفني لهذه المجالس بعد انتهاء المنحة المقدمة من البرنامج، يؤدي إلى ضعفها وعدم قدرتها على القيام بمهامها.

5.4 الاستنتاجات

- 1- فكرة مجالس الخدمات المشتركة فكرة رائدة ومهمة لتوحيد الجهود والإمكانيات لمختلف الهيئات المحلية الصغيرة، و لها دور تنموي هام من حيث توحيد الموارد المحلية واستخدامها بالشكل الأمثل لتقديم خدمات اعم للمجتمع المحلي إذا توفرت لها كل الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامه.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رغم انه مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة إلا انه يتبع في برامجه ومشاريعه لأجندة المانحين وليس لأجندة الأولويات التنموية الملحة للشعب الفلسطيني.
- 3- لا يمكن أن ينعقد المجتمع الفلسطيني ويحدث تنمية حقيقية بدون زوال الاحتلال والسيطرة الكاملة على أرضه وموارده
- 4- لا يمكن أن تحت تنمية حقيقية إلا بالاعتماد على الذات، واستغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل في ظل وجود نظام حكم وطني ديمقراطي.

5.5 التوصيات:

- 1- ضرورة قيام وزارة الحكم المحلي بتبني إستراتيجية واضحة لمستقبل المجالس المشتركة، ووضع الآليات والقوانين التي تساهم في استمرار وديمومة عمل هذه المجالس. وإيجاد آليات عمل لدمج الهيئات المحلية معا.
- 2- تعزيز اللامركزية لمجالس الخدمات المشتركة وسن القوانين التي تساهم في زيادة فعالية عملها وتوفير مصادر دخل ثابتة لها و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة لمختلف الهيئات المحلية و لمجالس الخدمات المشتركة حتى تكون قادرة على الاعتماد على ذاتها ولا تبقى معتمدة على التمويل الخارجي المشروط وذلك من خلال:
أ- توحيد الخدمات لمجالس الخدمات المشتركة مثل مصادر الماء والكهرباء والنفايات حتى يصبح هناك دخل جيد لهذه المجالس. وتوحيد كل مجالس الخدمات ضمن الإقليم الجزئي الواحد ضمن مجلس خدمات مشترك للتخطيط و للتطوير يشمل جميع الخدمات.

ب- توحيد طواقم الهيئات المحلية ضمن كادر مجلس الخدمات بحيث نضمن توفر كادر متخصص ومؤهل لإدارة هذا المجلس في مختلف التخصصات. وضرورة وجود مدير ذو خبرة للمجلس لنضمن ديمومة عمل هذا المجلس.

ج- إيجاد إطار قانوني لوحدة التنظيم لمجالس الخدمات بدلا من للحكم المحلي، وإعطاء مجالس الخدمات المشتركة الصلاحيات بإصدار التراخيص وجلب رسوم التراخيص لصندوق المجالس بدلا من الحكم المحلي

3- إيجاد إستراتيجية عمل لوزارة الحكم المحلي ومجالس الخدمات المشتركة بعدم تنفيذ مشاريع إلا من خلال مجالس الخدمات المشتركة.

4- ضرورة وجود خطط إستراتيجية لإنشاء مجالس الخدمات المشتركة بما يخدم المصلحة الوطنية وعدم الرضوخ لاشتراطات المانحين بإنشاء مجالس خدمات وفق أجندتهم

5- رفض التمويل الموجه والمشروط من قبل المانحين.

6- ضرورة عمل توعية مجتمعية لأهمية مجالس الخدمات المشتركة للمجتمع المحلي وإشراك المجتمع المحلي باختيار ممثليهم في هذه المجالس.

7- إنشاء اتحاد عام لمجالس الخدمات المشتركة، لتبادل الخبرات والمعلومات يساهم في رفع كفاءة عمل مجالس الخدمات المشتركة.

8- عدم التعامل مع البرنامج بدون التنسيق الكامل مع وزارة الحكم المحلي.

قائمة المراجع

أ-الكتب

1- أبو عمرو، ز. (1995) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، الطبعة الأولى. مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

2- الأعرج، ح (1997): الهيئات المحلية في ظل الاحتلال. منشورات جامعة القدس المفتوحة.

3- الجرباوي، ع. (1996): أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، الطبعة الأولى. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

4- خالد، خ. (1995): التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي. (مركز دراسات الوحدة العربية). التنمية البشرية في الوطن العربي (ص ص 361-382). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- 5- حجاب، ن. (1995): كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (مركز دراسات الوحدة العربية). التنمية البشرية في الوطن العربي (ص ص 34-39). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 6- فتح الله، س. (1995): التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 7- القصيفي، ج. (1995): التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. (مركز دراسات الوحدة العربية). التنمية البشرية في الوطن العربي (ص ص 81-99). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 8- مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002) دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني.
- 9- نخلة، خ. (2004): أسطورة التنمية في فلسطين. الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، الطبعة الأولى. مؤسسة مواطن، رام الله.
- 10- ويغرز، آ. (1997): إعادة أعمار فلسطين. القضايا-الخيارات-السياسات-الاستراتيجيات. بحوث و توصيات. في: أنطوان زحلان (محرر)، مؤتمر الأعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين، تشري أول 1997. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بيروت. ص ص 187-195.
- 11- الجوهرى، ع. (1998): قضايا التنمية الريفية المعاصرة، الطبعة الأولى. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

ب-الدوريات

- 1- تقرير الدمار في البنية التحتية والمؤسساتية في الضفة الغربية (آذار-نيسان 2002). (2002). فوكس، 2. ص ص 38-39.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (ب.ت-أ): شركاء الشعب الفلسطيني في التنمية).
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (ب،ت-ب): شركاء نحو مستقبل أفضل.
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (2003 أ): لنصنع مستقبلا أفضل للتجمعات الريفية. برنامج التنمية الريفية المحلية.
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (2001): عشرون عاما شركاء في التنمية، الطبعة الثالثة. ص 7، القدس.

ج- رسائل ماجستير

- 1- أبو بكر، ن. (2005): المشاريع الصغيرة في فلسطين (الصعوبات وأنماط التخطيط) حالة دراسية محافظة نابلس. جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة)
- 2- معلم، ن. (1999): المتغيرات في النظام الدولي ودور أوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. جامعة بير زيت، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).

د- المقابلات:

- 1- رئيس مجلس الخدمات المشترك ج 1 (كانون أول 2005): معرفة أهمية مجالس الخدمات في تنمية مجالس الخدمات المشتركة وإيجابيات وسلبيات مجالس الخدمات المشتركة. اتصال شخصي.
- 2-سكرتير مجلس خدمات ج2 (كانون أول 2005): معرفة دور مجالس الخدمات المشتركة في تنمية المجتمع المحلي وإيجابيات وسلبيات هذه المجالس. اتصال شخصي
- 3-مدير عام الإدارة العامة للتنمية البشرية ووزارة التخطيط (أيلول 2005): معرفة علاقة وزارة التخطيط مع المانحين ودور الوزارة في التخطيط التنموي.
- 4-مدير عام التنمية الريفية ووزارة الحكم المحلي (أيلول 2005): التعرف على استراتيجية وأهداف الوزارة من إنشاء مجالس الخدمات المشتركة وعلاقة الوزارة ببرنامج التنمية الريفية المحلية. اتصال شخصي.
- 5-المدير العام-مديرية الحكم المحلي-جنين (كانون ثاني 2005): معرفة دور برنامج التنمية الريفية في تنمية مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية. اتصال شخصي.
- 6-مشرف مجالس الخدمات المشتركة في مديرية الحكم المحلي -جنين (كانون ثاني 2005): التعرف على دور الحكم المحلي في برنامج التنمية الريفية.
- 7-نائب مدير الإغاثة الزراعية-رام الله، (آذار 2005): معرفة تطور المؤسسات التنموية. اتصال شخصي.
- 8-نائب المدير العام-مديرية الحكم المحلي-جنين (كانون ثاني 2005): التعرف على علاقة الحكم المحلي مع برنامج التنمية الريفية.
- 9-نائب مدير عام المشاريع بوزارة الحكم المحلي (أيلول 2005): معرفق علاقة الوزارة بمشاريع مجالس الخدمات المشتركة. اتصال شخصي.
- 10-وكيل وزارة الحكم المحلي (أيلول 2005): التعرف على استراتيجية الوزارة وأهدافها، وعلاقتها مع برنامج التنمية الريفية. اتصال شخصي.

ر - مراجع انترنت

1- إبراهيم، أ. (2001): المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة "رؤية" 6. ص ص 4.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/04/page4.html> 18.9.2005

2- أبو سيف، ع. (كانون أول، 2003): المجتمع المدني والدولة "رؤية" 26. ص ص - 3.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/26/page3.html> 25/8/2005

3- أبو علبة، ع. (ب.ت): المنظمات الأهلية الفلسطينية. المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية. <http://www.ibh.fr/arabic%20index/arabic-pages/abla.htm> 12/10/2005

4- أبو ملح، م. (ب.ت): التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها. "المعلم".

<http://www.almuallem.net/tanmiya1.html> 1/10/2005

5- أبو الهيجاء، أ. (2004، 19 كانون ثاني): المساعدات الأمريكية للفلسطينيين بين الأولويات المختلفة والاشتراطات الخطرة، "الحقائق".

<http://alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&issueid=9&secid=5&articleid=1658>
2 19.1.2004.

6- أشنتية، م، وحباس، أ. (معدان). (2004): معوقات تنمية وتطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي الفلسطينية. في: البلديات وهيئات الحكم المحلي، النشأة الوظيفية ودورها في التنمية الاقتصادية (الفصل الثاني). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، رام الله.

<http://www.pinc.gov.ps/arabic/economy/development-17.html> 29.12.2005

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (2003 ب): أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج التنمية الريفية المحلية) على الحكم المحلي في فلسطين. في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الشعب الفلسطيني برنامج التنمية الريفية المحلي (معد)، الإبداع من خلال لجان تخطيط الأقاليم الجزئية، 6-9 كانون أول 2003. منتدى الدول العربية للحكم المحلي، صنعاء. ص ص 4-33. 12.

www.undp.org/rbas/forum/case%20study%20LRDP_Arabic.doc 15.5.2005

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني: الأهداف والفعاليات. (ب،ت-ج) 5

<http://www.papp.undp.org/ar/Goals/index.htm> 15.11.2005

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (ب،ت-د): لمحة عن برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني 2

<http://www.papp.undp.org/ar/02/his/index.htm> 15.11.2005

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. (ب،ت-ر): التنمية الريفية 15. <http://www.papp.undp.org/ar/10/RL/index.htm> 15.11.2005

11- البنك الدولي، (2003): تقرير البنك الدولي حول اثر الانتفاضة.

[http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/Update+May+2003+Arabic/\\$File/may+lay-ar-Blue03.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/Update+May+2003+Arabic/$File/may+lay-ar-Blue03.pdf) 17.4.2005

- 12-برنامج دراسات التنمية (2004):تقرير التنمية البشرية. جامعة بيرزيت .رام الله.
<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/about 20.11.2004>
- 13- برنامج دراسات التنمية. (ب،ت):تقرير التنمية البشرية 2004. جامعة بيرزيت، رام الله.
<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/research/publications/2005/ch5.pdf> 10.9.2005
- 14- بوابة التطوير الفلسطينية.(ب.ت):الهيئات المحلية الفلسطينية، عملها ودورها التنموي في فلسطين.فلسطين.
http://www.psgateway.org/download/1894/Local_Palestinian_organizations.doc 19/12/2005
- 15- بوابة التطوير الفلسطينية،(2004):نحو رؤية تنموية فلسطينية.
<http://www.psgateway.org/download/2302/PDV01.DOC>19/12/2005
- 16- تيموثي روزميل،(ب،ت): التنمية في فلسطين دراسات وتقارير.مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html> 15.5.2005#
- 17- جامعة أم القرى.(2003):التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية-التجربة الأردنية.
<http://www.uqu.edu.sa/majalat/humanities/2vol14/b3.htm> 7.2.2006
- 18- حوراني،ع.(آذار،2002): واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين."رؤية"، 17، ص ص 11.
<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/17/page11.html> 18.9.2005
- 19-الخالدي،ج(ب،ت):مفهوم الفقر.مركز التخطيط الفلسطيني
<http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new4-13-14.htm> 10.1.2006
- 20-سمارة،ع.(2003):منظمات غير حكومية أم قواعد للأخر.منشورات مركز الشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية-رام الله.
<http://www.kanaanonline.org/readings/read5.pdf> 6.9.2005
- 21-شلبي،أ،سعدي،ن،ومالكي،م(2001):تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إعداد ياسر شلبي باحث مساعد نعيم السعدي إشراف مجدي المالكي،مؤسسة التعاون.
(<http://www.pngo-project.org/research/NGOmapping/Layout.html> 25/6/2005)
- 22-عبدالله،ح.(تشرين ثاني، 2003):"التجربة الفلسطينية في مواجهة التغيرات الاجتماعية".رؤية،25.ص 7.
<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/25/page7.html> 5/1/2006
- 23- عبد العاطي،ص.(ب،ت): الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين ،الحوار المتمدن
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=45322> 7.2.2006
- 24-عبد العزيز،س(2005) التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع.
<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa1-1-00/morajaat.asp>14/6/2005
- 25- عبد الكريم،ن(2004):تقرير التنمية البشرية-دور التمويل الدولي.جامعة بيرزيت.فلسطين.
<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/research/2004/phdr050.html> 23.6.2005

26- عبد الهادي.ع(2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية" ورقة مفاهيم، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، رام الله.

[http://www.mop.gov.ps/en/doc/AR%20Palestinian%20Concept%20Paper.doc22/6/2005/\(\)](http://www.mop.gov.ps/en/doc/AR%20Palestinian%20Concept%20Paper.doc22/6/2005/)

27- لبد، ع.(آذار، 2004): المعونات الأمريكية (إسرائيل-مصر-السلطة الوطنية). "رؤية، 28 ص ص 11.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/28/page11.html> 25.11.2005

28- لبد، ع.(2003): الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى. أثر السياسات الإسرائيلية على التنمية في فلسطين، الدائرة الاقتصادية ووزارة التخطيط، 2003/11/19. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين.

http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/Present_Situation/workshop1.html1 8.9.2005

29- فاروق السعد (2005، 7 نيسان): ذرائعية البنك الدولي- عن الواشنطن بوست، " المدى"، عدد 356 ص ص 4.

<http://www.almadapaper.com/sub/04-356/p04.htm> 30/12/2005

30- فلسطين، وزارة الحكم المحلي(2004): مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير. دائرة التطوير و البحث والدراسات، رام الله.

<http://www.molg.gov.ps/studies/majales%20alkhadamat.pdf> 18.12.2005

31- مدل ايست اون لاين.(2005): الامم المتحدة تستعد لكشف خطة اصلاحها للقرن ال 21 .

<http://www.middle-east-online.com/?id=29639=29639&format=0> 13.2.2006

32- المركز الأفريقي للبحث التطبيقي و التدريبي في مجال الإنماء الاجتماعي،(شباط، 2003): دراسات 12 .

<http://www.dirasaat.com/12/9-1.html> 1/10/2005

33- مركز الخليج للأبحاث(2005): تقرير التنمية الإنسانية العربية.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://www.grc.ae/?frm_module=contents&frm_action=detail_book&frm_type_id=&override=UNDP+Arab+Human+Development+Report&sec=Contents&frm_title=&book_id=7281&p_id=&alter=undp428&frm_pageno=&op_lang=ar&frm_search_store=&publications
05.07.2005=[grc=&Any_Lan=&publ_id](http://www.grc.ae/?frm_module=contents&frm_action=detail_book&frm_type_id=&override=UNDP+Arab+Human+Development+Report&sec=Contents&frm_title=&book_id=7281&p_id=&alter=undp428&frm_pageno=&op_lang=ar&frm_search_store=&publications)

34- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(2003) ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية "حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، رام الله.

http://www.pnic.gov.ps/arabic/environment/envi_proj1.html 19.6.2005

35- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.(حزيران، 2002): تقرير التنمية البشرية، غزة-فلسطين.

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/a/quds_derasat63.html 18.12.2005

36- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2001): مفهوم التنمية وأهميتها.

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-2.html> 12/6/2005

37-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،(1999):اثر السياسات الإسرائيلية على التنمية في فلسطين،فلسطين .

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-14.html> 17.6.2005

38- المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية الخيرية (ب،ت):إعلان الحق في التنمية.

<http://www.ibh.fr/arabic%20index/arabic-pages/annonce2.htm>2912/2005

39-مكي،ع.(2003): دور مؤسسات الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية والإشكالات والمعوقات التي تواجهها، وكيفية التعامل معها.

<http://www.amin.org/views/uncat/2004/dec/dec06.html>19.12.2005

40-الملتقى المدني :المؤسسات غير الحكومية.

(15/5/2005) <http://www.cfip.org/arabic/pubs/needasses.htm>

41- منصور ،ك(2000): في حفل وداعه كمدير لمعهد الحقوق .معهد الحقوق - جامعة بيرزيت.

<http://lawcenter.birzeit.edu/arabic/news/speech.html> 30.9.2005

42- يعاقبة،أ(2003): الإدارة الديمقراطية في المؤسسات غير الحكومية ودور المرأة. مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية.

<http://www.ngoce.org/content/rs2518.doc> 2.1.2006

ز - المراجع الأجنبية:

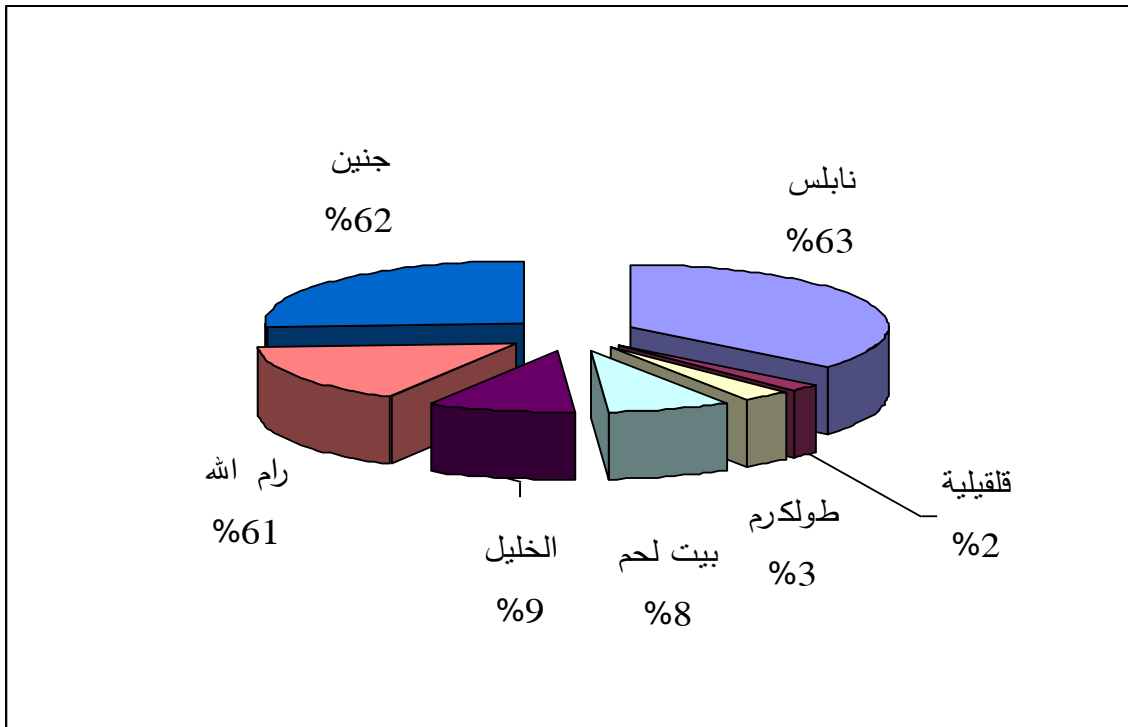
1) PAPP/UNDP-ب،ت A world of development(5.2.2006/<http://www.undp.org/about>

2)-THE LOCAL RURAL DEVELOPMENT PROGRAMME (LRDP)(Making a Better Future for Rural Communities

3- UNDP. (2004) A Beginners guide for the United Nations Development Program, first version.UNDP JPO Service Center, Copenhagen, Denmark.

4-UNITED NATION DEVELOPMENT PROGRAMME. (2003): SUPPORT TO LOCAL GOVERNMENT REFORM PROJECT (DIAGNOSTIC REPORT). UNITED NATION DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)/ ROGRAMME OF ASSISTANCE TO THE PALESTINIAN PEOPLE (PAPP).

الملاحق



ملحق 1.1: حجم الدمار في محافظات الضفة في نيسان 2002 (LRDP، ب، ت)

حذر من خطورة السيناريو الإسرائيلي الأحادي وضم القدس والغور

د. اشتية: خسائر الشعب الفلسطيني منذ أيلول ٢٠٠٠ حتى اليوم تزيد على ٢٠ مليار دولار

القدس - من محمد أبو خضير - حذر الدكتور محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان من انعكاسات السيناريو الإسرائيلي أحادي الجانب الذي سيعمل على تنفيذها أيهود أولمرت عقب انتخابه رئيساً للوزراء في إسرائيل لترسيخ مفهوم الكثوثنات في الضفة الغربية وتقسيم الضفة الغربية إلى محميات ومعازل، مشيراً إلى أن إسرائيل أعلنت قبل أيام عن ٢٠٠٠ اسم من سكان الأغوار محظور عليهم دخول الضفة الغربية لأن إسرائيل قررت حرمانهم من حقهم في المأهولة في استعادة أراضيهم، وقال اشتية في لقاء خاص بر(القدس) إن منطقتي الأغوار التي تبلغ مساحتها ١٦٢٠ كم أصبحت مغلقة وبدأت إسرائيل بعمليات وإجراءات تصفية بوضع حواجز لمنع وصول المواطنين إلى تلك المنطقة.

البقية ص ٢٩

د. اشتية: خسائر الشعب الفلسطيني منذ أيلول /بقية

حوالي ٢٤ ألف حالة اجتماعية أخذين بعين الاعتبار وجود ١٦٣ ألف استمارة تم تعبئتها من قبل المواطنين الذين يتخطون تلقي مساعدة إنسانية . مشيراً إلى أن هذه الحالات تدل على عمق الحاجة والفقر الذي نحن نعاني منه الآن متسائلاً كيف سيكون الوضع عندما يطبق الحصار الاقتصادي والمالي على عمق الضفة والفقر الذي نحن نعاني منه الآن متسائلاً كيف ستكون الحياة في العديد من الدول المانحة وقتت مساعداتها فعلياً للسلطة الوطنية مثلاً الولايات المتحدة قد سحبت ٥٠ مليون دولار كانت قد قدمتها للسلطة واليهان وأوقفت العمل المباشر مع الولايات وتوسعي للعمل عبر بوابات دولية أخرى وكندا كان لديها مشروع توفيقاً عن نمويله. وقال إن هناك الكثير من الدول المانحة لم تقر بعد كيف ستتعاطى مع هذا الوضع مشيراً إلى أن موقف الكثير من الدول المانحة سوف يتضح بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، وسنبدأ كل جهد ممكن من أجل أن لا يعاني الشعب الفلسطيني أكثر. جود بان أموال المانحين نسعى إلى تركيزها على القطاعات الصحية والحالات الإنسانية والشؤون الاجتماعية والعاطلين عن العمل وكذلك قطاع التعليم الذي يمثل الذخيرة للشعب الفلسطيني. ورداً على سؤال حول الخطة التي أعدتها الحكومة الفلسطينية قال اشتية لقد أعدنا خطة للسنوات الثلاث القادمة وهي خطة شاملة يجري إعادة صياغتها الآن بحيث تتسجم اليوم مع المعطيات الجديدة. وأضاف أن السلطة شرعت فور تأسيسها في العام ١٩٩٣ في السيطرة على الدمار الذي خلفه الاحتلال في البنية التحتية وتم نقلت من السيطرة إلى إعادة التأهيل ثم انتقلنا إلى مرحلة التطوير وإقامة المباني والطرق الجديدة وانتقلنا إلى المشاريع الاستراتيجية مثل المطار والميناء والمرأمن مشيراً إلى أن الإسرائيليين في الحصار والاجتياحات للكرة والمدن والحافظات - الفلسطينية أعادونا إلى المربع الأول وهو السيطرة على الدمار في البنى التحتية مرة ثانية. وأضاف أن إسرائيل دمرت ٩٦٥١ منزلاً فلسطينياً بصورة كاملة و ٦٣٠٠ منزل بشكل جزئي وقدر الخسائر البشرية على تدمير المنازل فقط تصل إلى ٤٧٧ مليون دولار هذا باستثناء الدمار الذي لحق بشبكات الطرق والياه والكهرباء والمجاري والزراعة هذا بالإضافة إلى خسائر القطاع الخاص. وقدر اشتية خسائر الشعب الفلسطيني منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ حتى اليوم بأنها تزيد عن ٢٠ مليار دولار وقال إن الاقتصاد الفلسطيني أثناء الحصار يخسر ١٢ مليون دولار يومياً مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يعيش حصاراً من الأنف إلى الياء . وأوضح أنه رغم حجم الدمار والخسائر تمكنت السلطة من بناء ٨٠ ألف غرفة دراسية تم تعبئتها أكثر من ١٦٠٠ كم من الطرق وتم بناء نحو ٢٠ مليون متر مربع من البناء بتكلفة ٨ مليارات دولار هي استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني في قطاع البناء .

وأكد أن الخطة الإسرائيلية التي يجري تنفيذها باحكام في تويد ومحاصرة وعزل محافظة القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية وكذلك محاصرة شمال وجنوب الضفة وفق رؤية (الكثوثنات) والمعازل والمحميات التي يجري ترسيخها بتقطيع اوصال الضفة الغربية إضافة إلى مصادرة نحو ١٣ ٪ من مساحة الضفة الغربية لبناء جدار الفصل العنصري. وأكد ان إسرائيل لا تفرق بين فتح ، حماس ، وغيرها من التنظيمات وقال ان إسرائيل تنفذ برنامجاً سياسياً واضح الملامح حيث طرحت الأحادية كنهج عندما كان ابو عمار محاصراً في المقاطعة واستمر النهج الأحادي الإسرائيلي في عهد ابو مازن وقد قاومنا جميعاً هذا النهج الأحادي واعتقد ان علينا أن نستمر ضده لأنه يرسخ الاحتلال مشيراً إلى أن نهج الأحادية يصنع سلاماً إسرائيلياً - إسرائيلياً فقط لا غير. وبالتالي لا يحقق أي أمن في المنطقة وقال اشتية إنه إذا ما نفذت الدول المانحة وإسرائيل تهديدهم فإننا سنشهد ارتفاعاً غير مسبوق في البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية مشيراً إلى أن مستوى العيشة في الأراضي الفلسطينية سيدهور بشكل كبير إذا ما نفذت المنحون هذه التهديدات. وأضاف أن المانحين منقسمون إلى قسمين قسم يريد التعاظم مع المساعدات بالحد الأدنى في القضايا الإنسانية وغيرها، الجزء الآخر لا يريد التعاظم نهائياً وقال إنه على ضوء هذه المواقف يصيح الهم الأكبر للفلسطينية هو كيفية الحصول على موازنة للسلطة ولذلك لابد من أن تكون هناك إجابات عربية إسلامية على هذا الموقف. وأضاف اشتية ذلك التدهور إلى كون مفاسد العملية الاقتصادية الفلسطينية تعتمد على أن جميع العاملين في السلطة الفلسطينية والذين يبلغ عددهم نحو ١٥٠ ألف موظف يعملون نحو مليون فلسطيني وكذلك هناك العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وللمؤسسات الدولية والمؤسسات غير الحكومية المحلية والدولية يعتمدون جميعاً بشكل أساسي على مساعدات وبنوالم الدول المانحة وقال ان القطاع الخاص لا يستطيع ان يغطي القوى العاملة لديه إذا كانت تدهورت القدرة الشرائية للاجئين إذ يعتمد هذا القطاع على الاستيراد والإنتاج والتصدير وهو ان يسود ولن يفتح إذ لم يكن هناك من يشتري إضافة إلى ذلك الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بتقييد الجغرافية الفلسطينية وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً ما يعيق من الأزمنة الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية. وقال ان المشكلة ليست فقط في هؤلاء الذين يتقاضون رواتب من السلطة إذ هم ليسوا فقراء، فالفقراء هم المشكلة الأكبر في الحالات الإنسانية التي تمولها السلطة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية إذ هناك العديد من حالات الفقر التي لم يدفع لها حتى الآن عبر مؤسسات الشؤون الاجتماعية والبطالة ونأمل ان تقوم وزارة المالية بدفع هذه المستحقات خلال الرحلة القادمة. وتابع يقول : نحن اليوم نتحدث مع البنك الدولي لتمويل

في ضوء فوز « حماس » بالانتخابات التشريعية

« يو اس ايد » تعلق العمل في تأهيل الشارع الممتد بين قلنديا والمعلوفية

القدس - زكي ابو الحلاوة-قررت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو أس أيد) USAID تعليق العمل في مشروع البنية التحتية للشارع الممتد من معبر قلنديا شمال القدس وحتى مصنع العرق (منطقة الخمارة) وذلك في إطار وقف المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني في ضوء فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية.

وقال الدكتور جمال الطريفي مدير شركة مجموعة الطريفي المنفذة للمشروع لـ «الغد» وصلنا كتاب من يو أس أيد بتعليق العمل بالمشروع لغاية ٢٨-٢ وفي نهاية هذا التاريخ استلمنا كتابا أخر يتمديد العمل فيه حتى ٣١-٣-٢٠٠٦. وأكد ان الرسالة لم تتضمن الأسباب التي دعت الى تعليق العمل بالمشروع مشيرا الى ان المشروع ذو حيوية قصوى وهناك ضرورة ملحة لتنفيذه لان الشارع لا يصلح لمروء السيارات عليه.

-البقية ص ٣٣-

« يو اس ايد » / بقية

وأعرب الطريفي عن أمله بان يتم إعادة النظر بالمشروع من اجل بدء العمل فيه فوراً لان عملية التأخير تضر بمصالح المواطنين.

وأشار الى انه حسب المشروع كان يفترض ان يتم تجديد البنية التحتية للشارع وإنشاء أرصفة جديدة ثم وضع طبقتين من الرقته موضحا ان تكلفة المشروع تبلغ ٣ ملايين دولار. وأكد الطريفي انه جرى تأخير العمل في المشروع بسبب رفض بلدية القدس السماح بتنفيذه علما انه جرى التوقيع على الاتفاقية منذ فترة طويلة ويبدو ان عملية نتائج الانتخابات الفلسطينية ساهمت بتعليق العمل بالمشروع مضيفا انه لو سمحت البلدية بالعمل بالمشروع منذ البداية لكنا قد انتهينا منه منذ زمن طويل.

بدوره اعتبر إحسان سبويه مدير عام الطرق في وزارة الأشغال العامة في الضفة الغربية تعليق العمل بالمشروع بمثابة عقاب للشعب الفلسطيني وليس لحركة حماس مشيرا الى ان عدد الذين يستخدمون الشارع يبلغ مليون ونصف فلسطيني باعتباره طريق رئيسي وهو من أكثر الشوارع التي تعج فيه حركة السيارات في الضفة الغربية.

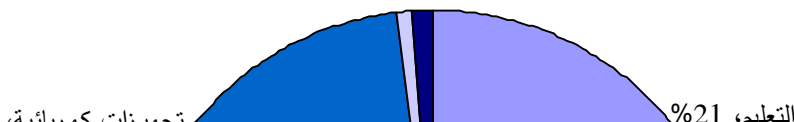
وقال لـ «الغد» ان السلطة تحاول منذ عشر أعوام الحصول على موافقات وخاصة من بلدية القدس بتنفيذ المشروع مشيرا الى انه قبل الانتخابات التشريعية بيومين جرى افتتاح المشروع وبدأ الما قول العمل بالمشروع إلا انه وللأسف بعد ظهور نتائج الانتخابات وتمشيا مع السياسة الأمريكية تقرر تعليق العمل به.

وأشار الى ان الوزارة برئاسة الدكتور محمد اشتية طالبت أكثر من مرة وكالة التنمية الأمريكية والقنصل الأمريكي بالعدول عن قرارها رغم ان هناك مشاريع بدأت بعد هذا المشروع ما زالت الوكالة تنفذها وخاصة في أريحا وجنين.

وأكد انه حسب معلوماته فان الجانب الإسرائيلي طالب وكالة التنمية الأمريكية بعد تعليق المشروع بتنفيذه مجددا باعتبار انه يقع داخل حدود بلدية القدس.

ملحق رقم 1.3

مشاريع اقتصادية، 1% مشاريع صحية، 1%



ملحق 5.1: توزيع المشاريع على القطاعات في برنامج التنمية الريفية في الضفة الغربية
وقطاع غزة (ب،ت)) (LRDP)

المجموع	اسم مجلس الخدمات			آلية تحديد الأولويات
	J 3	j 2	j 1	
13	5	5	3	خبرة الهيئة المحلية
48.1%	55.6%	50.0%	37.5%	دراسة ميدانية للبرنامج
1	0	1	0	دراسة ميدانية
3.7%	.0%	10.0%	.0%	دراسة ميدانية
6	2	1	3	خبرة الهيئة المحلية و دراسة ميدانية
22.2%	22.2%	10.0%	37.5%	المجموع
7	2	3	2	
25.9%	22.2%	30.0%	25.0%	
27	9	10	8	
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	

ملحق 5.2 مجالس الخدمات والية تحديد الاحتياجات

United Nations Development Programme

Programme of Assistance to the Palestinian
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني



The Local Rural Development Programme in Jenin (J1) Micro-Region is generously funded by the Government of Ireland through Development Cooperation Ireland and is implemented by the United Nations Development Programme / Programme of Assistance to the Palestinian People in partnership with the Palestinian Ministry of Local Government.

PAL/03/J71
Work Plan I

PAL 50 No.: 00030861
Acct Code: 72100
PO #: 407

Financing Agreement

Between:

The United Nations Development Programme/Programme of Assistance to the Palestinian People

And

The Village Council of Al-Jalameh

And

The Joint Council for Services, Planning, and Development of Jenin / J1 Micro-Region

Introduction

Whereas the Ministry of Local Government (hereinafter called MLG) and the United Nations Development Programme/Programme of Assistance to the Palestinian People (hereinafter called UNDP/PAPP) have been entrusted by the Development Cooperation Ireland to support the village of Al-Jalameh (hereinafter called the VC) in the J1 Micro-Region in Jenin district within the framework of the Local Rural Development Programme (hereinafter called LRDP);

and whereas a Participatory Rapid Appraisal (PRA) was conducted in December 2003 in cooperation with the MLG, the VC, the JCSPD J1, and the LRDP team, followed by subsequent strategic planning workshops in January and March 2004;

and whereas the development needs have been jointly assessed and priority projects have been identified according to the results of the PRA and the Strategic Planning workshop;

and whereas the priority projects have been endorsed by the relevant line ministry,

4A Yakubi St., Jerusalem, 91191, P.O. Box: 51359 Tel: (972 2) 626 8200 Fax: (972 2) 626 8222 www.papp.undp.org

ملحق رقم 5.3 رقم



and whereas the UNDP/PAPP and the MLG have jointly agreed on the establishment of a Joint Council for Services, Planning, and Development (hereinafter called JCSPD) in J1 Micro-Region;

and whereas the VC will by power of this agreement assume responsibilities for the development project planned;

and whereas the JCSPD will oversee the implementation of the planned development project.

Now therefore, within the framework of the LRDP, the UNDP/PAPP, the JCSPD, and the VC are signing this agreement in a spirit of trust and cooperation.

Brief Description of the Project

The development project to be implemented in the VC identified through a Participatory Rural Appraisal exercise is **the construction of a multi-purpose community service Centre (500m²)**. The estimated cost of this project is US\$ 100,000 for which the Development Cooperation Ireland has agreed to provide funds to an amount not exceeding **US\$ 90,000 (ninety thousand USD)**.

Article I: General Provisions

- 1.1 This Financing Agreement will be effective upon its signature by all three parties; i.e. UNDP/PAPP, JCSPD and the VC.
- 1.2 It shall remain effective until the completion of project activities or its termination as per Article VII of the present agreement.
- 1.4 The J1 JCSPD, by power of this agreement, is only authorized to implement the projects that have been selected by the JCSPD and endorsed by the Ministry of Local Government and any other relevant line ministry. No alteration of the project selection is permitted under this agreement. Any change will require the official approval of the UNDP/PAPP and the Development Cooperation Ireland.
- 1.5 Direct Implementation by the JCSPD of the above-mentioned projects is not authorized under the present agreement. The projects must be tendered as per the MLG rules and regulations.

Article II: Community Contribution

- 2.1 The VC shall contribute with a minimum of 10 percent (10%) of the total project cost in cash or in kind.



- 2.2 In the case of cash contributions, the VC must submit a bank deposit certificate to UNDP/LRDP prior to the release of the first payment.
- 2.3 In the case of in kind contributions, the VC must submit supporting documentation together with Liquidation Reports. Supporting documents include detailed bills of quantities with prices for work and supply contributions, copies of service contracts issued by the VC for consultancies for designs and technical assistance, etc.
- 2.4 The VC has committed itself to contribute to the project as follows:

Cash	Design/Land/Machinery/Labour	Total in USD
5,000	5,000	10,000

- 2.5 Extra community contribution in excess of the required 10% will be used for additional works within the same project.

Article III: Responsibilities of the Village Council

Throughout this agreement, the overall responsibilities of the VC are:

- 3.1 To open a separate bank account for this project. All revenues and payments related to this project shall be processed through this account.
- 3.2 To establish a proper financial record-keeping system in accordance with MLG rules and regulations and to prepare in coordination with the MLG two (2) Liquidation Reports to be submitted to LRDP upon request.
- 3.3 To make the necessary legal and administrative arrangements to ensure that no VAT tax is paid under the contribution of the Development Cooperation Ireland.
- 3.4 To prepare necessary plans, designs and documents related to the selected project to be implemented in the village to be submitted to UNDP/LRDP, the and MLG for approval.
- 3.5 To float the bids in the local press in accordance with the PA rules and regulations related to contracting issues for supplying equipment, and works **after the bids have been approved by the representative nominated by the UNDP/LRDP.**
- 3.6 To inform the bidding committee at least three days prior to the day of opening the bids.

The bidding committee will be composed of:

- UNDP/LRDP representative;



- Ministry of Local Governments (MLG) representative;
 - Ministry of Finance (MOF) representative;
 - Representative of the relevant line ministry;
 - Representatives of the JCSPD;
 - A member of the National Audit Committee.
- 3.7 To select a Contractor jointly with the bidding committee within a maximum of seven (7) days upon receipt of bids, in accordance with the terms specified in the tender documents; the VC shall be the contracting authority.
- 3.8 To coordinate with the relevant Ministries and agencies throughout all phases of the implementation of selected projects, and ensure that the quality of works meet stipulated standards and regulations of those Ministries or agencies.
- 3.9 To coordinate with the JCSPD appointed engineer during all phases of the project, and without delay to supply the engineer with all relevant designs and data that will enable him/her to supervise the project throughout the construction phase.
- 3.10 To check and endorse all invoices submitted by the Contractor after being endorsed by the JCSPD engineer, approve the quantities and work completed at each stage, then forward invoices to the district MLG office for final auditing, before issuing payments to the Contractor.
- 3.11 To ensure that construction work runs according to schedule, and that problems that arise on site are solved with a minimum of inconvenience and without delay.
- 3.12 To be responsible for the operation and maintenance of the project after its completion.
- 3.13 The VC shall provide the MLG, the LRDP and the JCSPD with a final report in Arabic, within two weeks of completion of works and handing over of works by the Contractor. The report shall also account for the full financed amount of the project.
- 3.14 The VC shall ensure the maximum visibility of the UNDP/PAPP and the Development Cooperation Ireland in the project implementation and after completion.
- 3.15 To participate in the work of the JCSPD through representation in all meetings and general cooperation.
- 3.16 To work with the JCSPD and LRDP staff towards achieving the overall goals of LRDP.
- 3.17 To inform the people of the village, including women and youth, about the project, and to actively encourage their participation in the project planning and/or implementation activities.



Article IV: Responsibilities of UNDP/LRDP

Throughout this Agreement, the role of the UNDP/PAPP and LRDP will be:

- 4.1 To assist the VC in all aspects of project implementation, provide guidelines and advice on implementation procedures, and to facilitate the implementation process by other available means.
- 4.2 To assist the VC in the preparation of tender documents and related contract ensuring that these are prepared in accordance with rules and regulations of the Trust Fund Agreement between the Development Cooperation Ireland and UNDP and within the MLG general rules and regulations.
- 4.3 To endorse and approve all tender documents for all projects under this agreement.
- 4.4 To extend any necessary training in accordance with the recognized needs of the VC to further enhance its members' skills in performing their duties.
- 4.5 To visit the project site on a regular basis and monitor the overall implementation.

Article V: Role of the Joint Council for Services, Planning, and Development

The JCSPD responsibilities in relation to individual projects include the following:

- 5.1 To recruit one site engineer and a planner, in accordance with the procedures described in the standard work contracts between the JCSPDs and the site engineer and the planner.
- 5.2 To forward to UNDP/PAPP all tender documents including designs for all projects under this agreement for approval before tendering projects in the local press.
- 5.3 To make the necessary legal and administrative arrangements to ensure that no VAT tax is paid under the Irish contribution.
- 5.4 To supervise the project activities through the appointed engineer and planner and to assist with technical works throughout the implementation phases.
- 5.5 To bring to the attention of Village Councils, the MLG and UNDP/LRDP any problems that may arise on the project site and assist in finding proper solutions.
- 5.6 To submit a trimestrial report to LRDP, detailing progress of work for the selected project.



- 5.7 To convene regularly to carry out assigned tasks and when needed to resolve urgent issues.
- 5.8 To work together with LRDP staff and the VC towards achieving all goals of the LRDP.
- 5.9 To promote community participation, gender equality, strengthening of the VC.
- 5.10 To participate in training and workshops related to the Local Rural Development Programme.

Article VI: Payment Modalities

The total amount of funds received from the Development Cooperation Ireland to be transferred from UNDP/PAPP to the VC under this Financing Agreement shall not exceed **US\$ 90,000 (ninety thousand USD)**.

- 6.1 The UNDP's share will be directly transferred to the special bank account of the project to be opened by the VC in three installments as follows:
 - 1st payment of US\$ 22,500 or 25%** of the UNDP contribution will be paid upon the signature of the Agreement between the UNDP, the VC and the JCSPD, and after submission of a request by the VC for the transfer of funds, indicating the bank account number of the project. The VC will attach to the request either a bank deposit certificate showing the deposit of the agreed community contribution to the project, or supporting documents detailing the in-kind contribution of the community.
 - 2nd payment of US\$ 45,000 or 50%** of the UNDP contribution will be paid upon submission of a first liquidation report by the VC, endorsed by MLG District Office and LRDP, showing the utilization of a least 80% of the first transfer. Certified copies of all contracts and invoices should be attached to the first liquidation report.
 - 3rd payment of US\$ 22,500 or 25%** of the UNDP contribution will be paid upon submission of a second and final liquidation report, which must account for all the funds granted under this agreement, by the VC, endorsed by MLG District Office and LRDP, upon successful completion of all the works certified by the issuance of a "Certificate of Completion of Works". Certified copies of all contract and invoices should be attached to the second liquidation report. Prior to the release of the third payment, all in kind contribution must be accounted and thoroughly evidenced.
- 6.2 Payments will be issued within 14 days of submission of all invoices to the UNDP/PAPP with all the necessary documentation, receipts, certificates and endorsements.
- 6.3 All payments will be processed in US dollars.



Article VII: Suspension of Assistance

- 7.1 UNDP/PAPP reserves the right to suspend the project activities in the event that the VC does not comply with the terms of this agreement. In the event that UNDP/PAPP decides to suspend the project activities, the VC will be notified in writing by UNDP/PAPP in advance, along with explicit recommended remedial steps that are to be taken by the VC. In the event that the VC does not take such remedial steps to comply with the terms of this Agreement, UNDP/PAPP reserves the right to terminate the assistance to the VC.
- 7.2 All terms of the present Financing Agreement, including the respective responsibilities of both UNDP/PAPP and the VC, are conditional upon the actual receipt by UNDP/PAPP of the full amount of the contribution for the project activities that has been committed in advance by the Development Cooperation Ireland.
- 7.3 The provisions of this Agreement shall be without prejudice to any other rights or remedies that UNDP/PAPP may have in the circumstances, whether under general principles of law or otherwise.

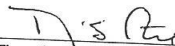
AGREED AND ACCEPTED


On Behalf of (signature & stamp):


UNDP/PAPP:

The Village Council:

The JCSPD:

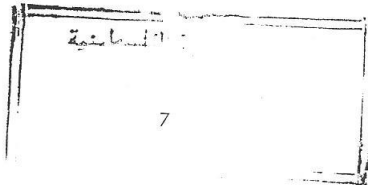
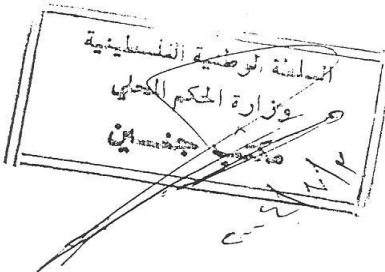
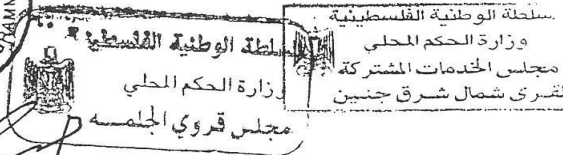

Timothy S. Rothermel
Special Representative


Khaled Mohammad Mer'ey
Head of Village Council


Taher Najib Hussein
Head of the JCSPD

Date:

21 Dec 2011



برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

اتفاقية تمويل

بين

وزارة الحكم المحلي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

و

مجلس بلدي قباطية

بخصوص تمويل مشاريع

٢٠ آب ١٩٩٧

١. مقدمة

بتمويل من حكومة اليابان وضمن هيكلية العمل لبرنامج التنمية الريفية المحلية، فان كلا من وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (والمشار إليهما فيما يلي بالفريق الأول) ومجلس بلدي قباطية (والمشار إليه بالفريق الثاني) يرغبان بالعمل معا في بلدة قباطية من أجل تنفيذ مشاريع تنموية .

قام برنامج التنمية الريفية المحلية ووزارة الحكم المحلي ومجلس بلدي قباطية وأهالي بلدة قباطية في مرحلة التخطيط بتحديد الاحتياجات التنموية للبلدة وتحديد عدد من المشاريع للتنفيذ . هذه المشاريع مدرجة ومرفقة تحت "قائمة المشاريع " للبلدة . بالإضافة إلى ذلك اتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج التنمية الريفية المحلية ووزارة الحكم المحلي على تخصيص ميزانية بمقدار ٦٧٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (الميزانية التخطيطية) لهذه البلدة من أجل تنفيذ بعض المشاريع وفقا لمعادلة التخصيص الموضحة في مذكرة التفاهم بين وزارة الحكم المحلي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة التخطيط الإقليمية ج ٢ في محافظة جنين. وبناء على ذلك فان وزارة الحكم المحلي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج التنمية الريفية المحلية يرغبان بعقد اتفاق مع مجلس بلدية قباطية (والمشار إليه فيما يلي "بالمنفذ" والذي يعتبر مالك المشروع)، من أجل تنفيذ المشاريع المخطط لها .

٢. مسئوليات المنفذ :

قبل البدء بأي مشروع، يقوم المنفذ بتخصيص جزء من الميزانية التخطيطية للمشروع، ويقوم بتحضير كل الوثائق اللازمة من أجل تنفيذ هذا المشروع، وهذه الوثائق تشمل الرسومات الهندسية، ووثائق العطاء والمواصفات العينية بالإضافة إلى طلب تمويل المشروع .



2, Mujeer El Deen St., P.O.Box 51359, Jerusalem, Tel. (02) 810-812
Fax (02) 810-768 - TELEX 25282 UNJMIL

ملحق رقم 5.4 اتفاقية قباطية

ومن خلال هذه الاتفاقية، يتركز دور المنفذ على ما يلي : -

- ١٠٢ التنسيق مع الوزارات المعنية في كل مراحل المشروع، والتأكد من أن معايير التصميم والتنفيذ هي ضمن معايير الوزارة.
- ٢٠٢ جمع المساهمات المحلية وهي ١٠% من المبلغ المرصود لكل مشروع، ووضع هذا المبلغ في حساب المجلس البلدي، وإبراز كشف حساب بهذا المبلغ لوزارة الحكم المحلي وبرنامج التنمية الريفية.
- ٣٠٢ طرح العطاءات حسب الخطوات المتفق عليها وإعلام لجنة العطاءات قبل ثلاثة أيام عن موعد فتح العطاءات. تتكون لجنة العطاءات من:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مشروع التنمية الريفية المحلية
 - ممثل عن وزارة الحكم المحلي
 - ممثل عن وزارة المالية
 - رئيس أو مهندس البلدية
 - ممثل عن لجنة الرقابة
 - ممثل عن الوزارة المعنية.
- ٤٠٢ اختيار المتعهد بالمشاركة مع لجنة العطاءات في خلال فترة لا تتعدى سبعة أيام بعد استلام العطاءات كما هو متفق عليه في وثائق العطاء
- ٥٠٢ التنسيق مع مهندس لجنة التخطيط الإقليمية في كل مراحل المشروع والتأكد أن المهندس يقوم بالإشراف الكامل على المشروع .
- ٦٠٢ تعيين شخص من قبل البلدية يتولى جميع المهام الإدارية والمحاسبية عن البلدية.
- ٧٠٢ فتح حساب بنكي خاص بهذا المشروع. جميع المدفوعات والمدخولات الخاصة بهذا المشروع، يجب أن تتم عن طريق الحساب البنكي هذا.
- ٨٠٢ إنشاء نظام محاسبي خاص بهذا المشروع، يكون واضحا فيه كل مدخولات ومصاريف المشروع.
- ٩٠٢ التدقيق والمصادقة على كل الفواتير التي يقدمها المتعهد بعد مصادقة مهندس لجنة التخطيط الإقليمية، والتأكد من الكميات والعمل المنجز ومن ثم رفعها إلى وزارة الحكم المحلي، مكتب جنين، للتدقيق النهائي قبل إتمام عملية الدفع للمتعهد.
- ١٠٠٢ التأكد من أن العمل الإنشائي يسير حسب جدول العمل، والعمل على حل وتسهيل أي مشاكل قد تنشأ خلال إنجاز المشروع من أجل ضمان سير العمل لخدمة المصلحة العامة .
- ١١٠٢ تشغيل وصيانة المشروع بعد إتمامه.
- ١٢٠٢ على المنفذ أن يقدم لوزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج التنمية الريفية ولجنة التخطيط الإقليمية تقريراً نهائياً باللغة العربية في خلال

أسبوعين من إنهاء أعمال الإنشاء واستلام جميع الأعمال في الموقع ويجب أن يحتوي التقرير على تقريراً مالياً مفصلاً لجميع ما صرف في المشروع.

على "المنفذ" أن يقدم التقرير إلى : -

مشروع التنمية الريفية المحلية
وزارة الحكم المحلي
رام الله

٠٣ دور وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مشروع التنمية الريفية المحلية

قبل القيام بتنفيذ المشاريع سيقوم مشروع التنمية الريفية المحلية بمساعدة "المنفذ" في إتمام المخططات اللازمة، وتحضير جميع وثائق العطاء و تشمل المواصفات الفنية و نموذج الاتفاقية بين "المنفذ" وبين المتعهد والتنسيق بين جميع الجهات الرسمية للتأكد من معايير التصميم، والتنسيق لأعمال صيانة المشروع في المستقبل كما هو مطلوب . كما وسيقوم مشروع التنمية الريفية بتدريب المنفذ على وسائل طرح العطاءات وتقييمها واختيار المتعهد المناسب.

هذا ويتركز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال هذه الاتفاقية على ما يلي:

١٠٣ التأكد من أن "المنفذ" يقوم بإتمام جميع مسؤولياته ومهامه المشار إليها في هذه الاتفاقية وتحديد الاحتياجات التدريبية التي يكون "المنفذ" بحاجة إليها من أجل تمكينهم القيام بمهامهم ومسؤولياتهم على أتم وجه .

٢٠٣ تقديم الدعم المالي لإنجاز المشروع وذلك تبعاً للميزانيات التخطيطية المقررة.

٣٠٣ تقديم المساعدة الفنية والإدارية، وإنشاء نظام مالي للمشروع.

٤٠٣ مراقبة تنفيذ وتطور وسير المشروع.

٥٠٣ تقديم مصاريف الإدارة والإشراف على المشروع مباشرة للجنة التخطيط الإقليمية.

٦٠٣ تقديم التوجيه والمساعدة للمنفذ من أجل إتمام مهامه.

٠٤ دور لجنة التخطيط الإقليمية

١٠٤ إعلام مشروع التنمية الريفية المحلية والمجالس والهيئات المحلية عن أي مشاكل أو إعاقات قد تحدث خلال فترة التنفيذ.

٢٠٤ الإشراف على العمل من خلال المهندس المعين من قبل لجنة التخطيط الإقليمية .

٣٠٤ دفع راتب المهندس المشرف والمخطط وذلك حسب الاتفاقيات المبرمة بين لجنة التخطيط والمهندس والمشرف.

٤٠٤ تقديم تقارير شهرية لمشروع التنمية الريفية المحلية عن تقدم سير المشاريع في المنطقة.

٥٠٥ مدة الاتفاقية وطريقة العمل

تكون مدة هذه الاتفاقية سارية المفعول لغاية تاريخ ١٩٩٩/٥/٧ ويكون هذا التاريخ بمثابة آخر موعد لإنهاء تنفيذ مشاريع برنامج التنمية الريفية المحلية في المنطقة .

٥٠٦ الدفعات

إن القيمة الإجمالية لهذه الاتفاقية هي ٦٧٥٠٠٠٠ دولار أمريكي وهي مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الميزانية التخطيطية بالإضافة إلى ١٠% من تكلفة المشاريع، مساهمة المجلس البلدي . تكون الدفعات لكل مشروع على حده بعد الموافقة على تنفيذه، أما طريقة الدفعات فتكون على النحو التالي :

(أ) مساهمة المجلس البلدي

دفعة أولى تحت الحساب بقيمة ١٠% من قيمة العطاء تدفع مباشرة إلى المتعهد من حساب المجلس البلدي (المساهمة المحلية) وذلك عند توقيع الاتفاقية بين المتعهد والمجلس البلدي .

(ب) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مشروع التنمية الريفية المحلية

تدفع مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكل مشروع على حده (الحد الأقصى للميزانية التخطيطية قيمة ٦٧٥٠٠٠٠٠٠ دولار كحد أقصى) مباشرة إلى المجلس بلدية قباطية، وذلك فقط بعد أن يقوم المجلس بدفع المساهمة المحلية، وبعد تقديم طلب "تحويل الأموال " مصدق من وزارة المحكم المحلي .

- **الدفعة الأولى، (٢٥%)** من رصيد البرنامج، تدفع بعد توقيع اتفاقية العمل بين المقاول ومجلس بلدية قباطية، وتقديم إثبات عن دفع المساهمة المحلية.

- **الدفعة الثانية (٥٠%)** من رصيد البرنامج، وذلك بعد استلام و موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقرير مالي عن صرف الدفعة الأولى.

- **الدفعة الثالثة (٢٥%)** من رصيد البرنامج، وذلك بعد استلام و موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقرير مالي عن صرف الدفعة الثانية وبعد الانتهاء من جميع الأعمال وإصدار "شهادة إنهاء واستلام الأعمال".

• تقدم جميع الفواتير مرفقة مع الوثائق الثبوتية اللازمة كما هو في بالاتفاقية إلى وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مشروع التنمية الريفية المحلية .

- إذا رغب المتعهد القائم بالأعمال بإصدار فاتورة واحدة تشمل كل الأعمال حتى نهاية المشروع يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار المبلغ الكلي (الرصيد المتبقي) دفعة واحدة، وذلك فقط بعد الانتهاء من جميع الأعمال وإصدار "شهادة إنهاء واستلام الأعمال".
- تصدر الدفعات في خلال ١٤ يوم من تاريخ تسليم الفواتير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كل الوثائق اللازمة .
- تصرف جميع الدفعات بالشكل الإسرائيلي وذلك على حساب سعر صرف الدولار في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧. إخلال بنود العقد والمطالبات القانونية

- ١٠٧ إن عدم تقيد "المنفذ" بإتمام مسؤولياته ومهامه حسب ما ذكر سابقاً يعتبر خرقاً للاتفاقية. إن هذا الخرق للاتفاقية يؤدي إلى خسائر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما يخول له لمطالبة المنفذ بالتعويض الكامل عن الخسائر التي يتكبدها البرنامج.
- ٢٠٧ إذا أراد أي من الفرقاء تقديم أي طلب أو ملاحظة متعلقة بهذه الاتفاقية، فعليه أن يقدم هذا الطلب خطياً، ويجب تسليم هذا الطلب إما باليد أو إرساله بالبريد أو آل فاكس إلى الفريق الآخر حسب العناوين التالية ؛ -

وزارة الحكم المحلي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مشروع التنمية الريفية المحلية
مشروع التنمية الريفية المحلية
وزارة الحكم المحلي
رام الله

المنفذ
مجلس بلدية قباطية
قباطية
جنين

لجنة التخطيط الإقليمية
لجنة التخطيط الإقليمية ج ٢
قباطية
جنين

٠٨ شروط خاصة

- ١٠٨ إن الدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتعدى في أي حال من الأحوال القيمة المذكورة تحت بند ٦ "الدفعات".

- ٢٠٨ إذا زادت قيمة العطاء الموقع بين المنفذ والمقاول عن قيمة هذه الاتفاقية التمويلية، يكون المنفذ مسؤولاً عن تغطية كل التكاليف الإضافية.
- ٣٠٨ تلغى هذه الاتفاقية في حالة عدم تمكن المنفذ من جمع المساهمات المحلية من السكان ودفعها للمتعهد حسب البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- ٤٠٨ إذا لم يتمكن المنفذ من تنفيذ هذا المشروع حسب الوقت والشروط المحددة في هذه الاتفاقية، تقوم لجنة التخطيط الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنفذ بتحويل الأموال لمشروع آخر في المنطقة.
- ٥٠٨ في حالة عدم استعمال كل الأموال المرصودة لبلدة قباطية في هذا المشروع، يتم رصد المتبقي لمشروع آخر، وذلك بالتنسيق مع لجنة التخطيط الإقليمية ووزارة الحكم المحلي ومشروع التنمية الريفية المحلية.
- ٦٠٨ إذا كانت بنود الاتفاقية المذكورة أعلاه مقبولة لديكم الرجاء من طرفكم توقيع هذه الاتفاقية .

وزارة الحكم المحلي

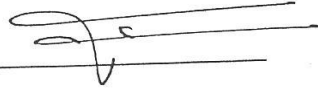
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي


د. حسين الأعرج

تيموثي روزملي

وكيل الوزير

الممثل الخاص للمدير العام





١٩٩٧/٩/٤

22 Aug. 1997

بلدية قباطية

لجنة التخطيط الإقليمية

محمد أبو الرب

محمد أبو الرب

رئيس البلدية

رئيس اللجنة





٩٧/٩/٤

٩٧/٩/٤





بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة/ بناء مؤسسات

استبانة رقم ()

السادة: مجلس بلدي / قروي..... / محافظة جنين

تحية طيبة وبعد:

أضع بين أيديكم استبانة لبحث ميداني لرسالة ماجستير بعنوان (برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وأثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين" حالة دراسية/ محافظة

جنين) لذلك أرجو الإجابة على كافة الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة بدقة مؤكداً أن

إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولن تتطلع عليها أي جهة أخرى،

وستحاط هذه الإجابات بالسرية التامة، مع ثقتي الكاملة بصدق إجاباتكم وتقديري

العميق لحسن ثقتكم وتعاونكم.

وشكراً جزيلاً لكم

الباحث

عمر دمج

2005/10/10

ملحق رقم 5.5 الاستبانة

القسم الأول

السؤال الأول:- صفة المجيب في المجلس/البلدية

1- رئيس مجلس/بلدية 2- عضو مجلس/بلدية 3- سكرتير 4- أخرى.....

السؤال الثاني:- عدد السكان.....

السؤال الثالث:- عدد المدارس

1- ذكور..... 2- إناث..... 3- مختلطة.....

السؤال الرابع:- صفة المجلس

1- مجلس بلدي 2- مجلس قروي 3- لجنة مشاريع

السؤال الخامس:- مصدر مياه الشرب

1- شبكة مياه 2- أبار جمع 3- شبكة مياه + أبار جمع 4- ينابيع .

السؤال السادس:- مصدر الكهرباء

1- شبكة قطرية 2- مولدات 3- لا يوجد .

السؤال السابع:- كم عدد الموظفين في المجلس.....

السؤال الثامن:- ما هي مؤهلاتهم العلمية

1- ابتدائي عدد..... 2- إعدادي عدد..... 3- ثانوي عدد.....

4- بكالوريوس عدد..... 5- دراسات عليا عدد.....

السؤال التاسع:- هل هناك وصف وتوصيف وظيفي للوظائف في المجلس

1- نعم 2- لا

السؤال العاشر:- هل بلدتكم تنتمي إلى مجلس خدمات مشترك أسسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1- نعم 2- لا

السؤال الحادي عشر:- ما هو اسم المجلس الخدمات الذي تتبعون إليه

السؤال الثاني عشر:- برأيكم هل لهذه المجالس دور مساهم في تنمية قدرات العاملين في هذه المجالس

1- نعم 2- لا

السؤال الثالث عشر:- هل كان لهذه المجالس الفرصة في الحصول على مشاريع تنموية مستدامة

1- نعم 2- لا

القسم الثاني

السؤال الأول:- هل استفدتم من مشاريع أو برامج من UNDP

1- نعم 2- لا

السؤال الثاني:- إذا كان الجواب نعم ما هو طبيعة المشروع

1 2 3 4 5 6 7 8

	مبنى للمؤسسة	شبكات مياه	أثاث مكتبي	مشاريع زراعية	تدريب بناء قدرات	مدرسة	شوارع	أخرى حدد.....
نعم								
لا								

السؤال الثالث:- كيف عرفتم عن المشروع

- 0-1 من خلال الإعلان في الصحف
0-2 من خلال الحكم المحلي
0-3 من خلال الاتصال الشخصي
0-4 من خلال العلاقات الشخصية مع البرنامج

السؤال الرابع:- كيف تم تحديد نوعية المشروع

- 0-1 من خلال الأولويات للبلد
0-2 تبعا لنوعية المشروع المقدم من البرنامج
0-3 أخرى حدد.....

السؤال الخامس:- هل هذا المشروع ذو أولوية ملحة للبلد أم أن هناك أولويات أهم

- 0-1 ذو أولوية
0-2 هناك أولويات أهم

السؤال السادس:- إذا كان المشروع ذو أولوية كيف تم تحديد تلك الأولوية

- 0-1 من خلال خبرة ومعرفة المجلس
0-2 من خلال البرنامج
0-3 من خلال دراسة ميدانية
السؤال السابع:- إذا كان هناك أولويات أهم من المشروع الذي استفدتم منه، ما سبب عدم إعطاء تلك المشاريع أولوية

- 0-1 طبيعة المشروع المقدم من البرنامج
0-2 اشتراطات البرنامج
0-3 عدم القدرة على المساهمة
0-4 عدم قبول البرنامج لتمويل تلك المشاريع
0-5 عدم قدرة المجلس على تحديد الأولويات
0-6 الموازنة المحددة من المشروع
0-7 أخرى حدد.....

السؤال الثامن:- برأيكم هل قيمة المبلغ المصروف على المشروع تتناسب مع حجم المشروع

- 0-1 تتناسب مع المشروع
0-2 المبالغ المصروفة أعلى
0-3 المبالغ المصروفة أقل

السؤال التاسع:- إذا كان حجم التكاليف أعلى أو أقل من حجم المشروع فما هو السبب

.....
.....

السؤال العاشر:- هل كانت مساهمة المجتمع المحلي ضمن إمكانياتكم أم أعلى من إمكانياتكم

- 0-1 ضمن الإمكانيات
0-2 أعلى من الإمكانيات
0-3 أقل من الإمكانيات

السؤال الحادي عشر:- هل كان المشروع اكبر أم اقل من حاجة البلد

- 0-1 اكبر من حاجة البلد
0-2 اقل من حاجة البلد
0-3 مساو لحاجة البلد

السؤال الثاني عشر:- إذا كان المشروع اقل أو اكبر من حاجة البلد فما هو السبب

- 0-1 موازنة المشروع
0-2 أهداف البرنامج
0-3 آلية تنفيذ المشروع
0-4 إمكانيات البلد

السؤال الثالث عشر:- هل كان تنفيذ المشروع ضمن المواصفات المطلوبة، أم أن المشروع نفذ بمواصفات اقل

1-○ ضمن المواصفات 2-○ نفذ بمواصفات اقل

السؤال الرابع عشر:- ما هي الفائدة العائدة على المجتمع من المشروع

السؤال الخامس عشر:- هل ساهم المشروع بخلق فرص عمل دائمة أم فرص عمل مؤقتة

1-○ ساهم بخلق فرص عمل دائمة 2-○ ساهم بخلق فرص عمل مؤقتة

السؤال السادس عشر:- إذا كان هناك اشتراطات من البرنامج ما هي:

1-○ نوعية المشروع 2-○ المساهمة المجتمعية 3-○ تحديد الفئة المستهدفة 4-○ أخرى حدد.....

السؤال السابع عشر:- إذا كنتم أعضاء في مجلس الخدمات المشترك، هل تم تدريب طاقم المجلس من قبل

برنامج التنمية الريفية ل UNDP قبل أو بعد إنشاء مجلس الخدمات المشترك.

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال الثامن عشر:- إذا كان الجواب نعم. باعتقادكم هل هذا التدريب كاف لتأهيل كادر المجلس

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال التاسع عشر:- هل هذا المجلس قادر على التخطيط الإقليمي

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال العشرون:- هل هذا المجلس قادر على توفير المعلومات الحديثة والدقيقة اللازمة للتخطيط التنموي

للإقليم الذي تتبعونه في هذا المجلس

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال الحادي والعشرون:- هل استفدتم من مشاريع إقليمية ضمن هذا المجلس

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال الثاني والعشرون:- إذا كان الجواب نعم ما هي الفائدة العائدة على قريبتكم

السؤال الثالث والعشرون:- بناء على تجربتكم هل تفضلون العمل ضمن هذه المجالس أم تفضلون العمل

ضمن

مستوى بلدكم فقط

1-○ العمل ضمن هذه المجالس 2-○ العمل ضمن مستوى بلدتنا

السؤال الرابع والعشرون:- هل لديكم خطط استراتيجية

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال الخامس والعشرون:- إذا كان الجواب نعم هل هذه الخطط ضمن تخطيط محلي أم ضمن تخطيط

على مستوى وزارة الحكم المحلي

1-○ ضمن تخطيط محلي 2-○ ضمن تخطيط على مستوى وزارة الحكم المحلي

السؤال السادس والعشرون:- برأيكم هل مؤسستكم قادرة على تحديد الأولويات لفئاتها المستهدفة

1-○ نعم 2-○ لا

السؤال السابع والعشرون:- إذا كان الجواب نعم فكيف يتم تحديد الاحتياجات

- 0-1 من خلال خبرة ومعرفة المجلس 0-2 من خلال دراسة أعضائها البرنامج 3 من خلال دراسة ميدانية
 4 - 0 من خلال كادر مجلس الخدمات 4-0 أخرى حدد.....
- السؤال الثامن والعشرون :-** هل كان هناك دور للحكم المحلي في تحديد نوعية المشروع
 0-1 نعم 0-2 لا
- السؤال التاسع والعشرون :-** هل ساعدكم الحكم المحلي في كتابة المشروع
 0-1 نعم 0-2 لا
- السؤال الثلاثون :-** هل هناك تنسيق دائم مع الحكم المحلي بشأن المشاريع الملحة للبلد
 0-1 نعم 0-2 لا
- السؤال الحادي والثلاثون :-** هل هناك خطط تنموية مشتركة مع الحكم المحلي بشأن المشاريع ذات الأولوية للبلد.
 0-1 نعم 0-2 لا

تمت بحمد الله

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
2.1	الخدمات المتوفرة للهيئات المحلية	29
3.1	الأقاليم الجزئية والمشاريع حسب المرحلة	48

62	قدرة المجلس على التخطيط	5.1
63	تدريب كوادر المجالس والهيئات المحلية	5.2
63	كفاية التدريب للهيئات المحلية و المجالس المشتركة	5.3
63	نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة وكفاية التدريب	5.4
64	قدرة المجلس على تحديد احتياجات فئاته المستهدفة	5.5
65	العلاقة بين كفاية التدريب و القدرة على التخطيط	5.6
68	دور الحكم المحلي في تحديد نوعية المشروع	5.7
68	مساعدة الوزارة للهيئات المحلية في كتابة المشروع	5.8
69	تنسيق الهيئات المحلية مع الحكم المحلي بشأن المشاريع الملحة للبلد	5.9
69	وجود خطط إستراتيجية للهيئات المحلية	5.10
69	مستوى التخطيط للهيئات المحلية	5.11
70	نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة وفرصة هذه المجالس في الحصول على مشاريع مستدامة	5.12
71	المشاريع تخلق فرص عمل مستدامة	5.13
71	نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة و خلق فرص عمل مؤقتة	5.14
72	آلية تحديد الأولوية	5.15
73	المشاريع هل لها أولوية للقرية	5.16
74	العلاقة بين المشاريع ذات الأولوية المنفذة وعدم تنفيذ المشاريع ذات الأولويات الأهم	5.17
74	: آلية تحديد احتياجات الفئات المستهدفة لمجالس الخدمات المشتركة	5.18
75	اشتراطات من البرنامج	5.19
76	نتائج اختبار K^2 لدلالة الفروق بين متغيري مجالس الخدمات المشتركة و اشتراطات البرنامج	5.20
77	كيفية تحديد الأولويات للمشاريع	5.21
77	تناسب قيمة الدعم مع حجم المشروع	5.22
77	حجم المشروع بالنسبة لحاجة البلد	5.23
82	بين نوعية الهيئة المحلية ومجلس الخدمات المشترك	5.24

85	الاستفادة من مشاريع مشتركة ضمن مجلس الخدمات	5.25
85	تفضيل العمل ضمن هذه المجالس	5.26
86	العلاقة بين تفضيل الهيئات المحلية العمل بمفردها واسم مجلس الخدمات المشترك	5.27

فهرس الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
61	خارطة البحث	4.1
67	المشاريع المقدمة من البرنامج لقرى مجالس الخدمات المشتركة	5.1
75	المساهمة المجتمعية وعلاقتها بإمكانيات الهيئات المحلية	5.2

فهرس الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
99	حجم الدمار في محافظات الضفة في نيسان 2002	1.1
100	جريدة القدس - خسائر الاقتصاد الفلسطيني	1.2
101	جريدة القدس - USAID توقف العمل في طريق	1.3
102	نوعية مشاريع برنامج التنمية الريفية المحلية	5.1
102	مجالس الخدمات والية تحديد الأولوية	5.2
103	اتفاقية مجلس الجلمة	5.3
110	اتفاقية بلدية قباطية	5.4
116	الاستبانة	5.5

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتنمية الريفية المحلية		الفصل الأول: المقدمة	
نشأته-أهدافه تطوره في فلسطين	3.1	خلفية البحث	1.1
مجالس الخدمات المشتركة ومبد	3.2	مشكلة البحث	1.2

المشاركة			
مجالس الخدمات المشتركة في فلسطين	3.3	أسئلة الدراسة	1.3
		فرضيات الدراسة	1.4
الدراسات السابقة	3.4	أهداف البحث	1.5
		أهمية الدراسة	1.6
خلاصة	3.5	مبررات البحث	1.7
الفصل الرابع: منهجية البحث		الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المقدمة	4.1	مفهوم التنمية	2.1
وسائل جمع المعلومات	4.2	واقع التنمية والهيئات المحلية في فلسطين	2.2
تحليل البيانات	4.3		
عينة الدراسة	4.4	واقع التنمية قبل أوسلو	2.2.1
حدود الدراسة	4.5	العهد العثماني	2.2.2.1
معيقات الدراسة	4.6	العهد الأردني	2.2.2.2
	4.5	الاحتلال الإسرائيلي	2.2.2.3
الفصل الخامس: النتائج		الهيئات المحلية بعد أوسلو	2.2.3
		واقع التنمية والهيئات المحلية في فلسطين بعد أوسلو	2.3
المقدمة	5.1	الانتفاضة الثانية	2.3.1
تحليل البيانات	5.2		
النتائج	5.3		
الاستنتاجات	5.4		
التوصيات	5.5	الهيئات المحلية بعد أوسلو	2.3.2